الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مخطط عمل الحكومة

من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

سبتمبر 2021

الفـهـــرس

المقدمة.

الفصل الأول:

تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة

1. عصرنة العدالة وتعزيز الحريات.
1.1 عدالة مستقلة وفعالة،
1.1.1 تعزيز استقلالية العدالة،
2.1.1 تحسين جودة العدالة،
3.1.1 تسهيل اللجوء إلى العدالة،
4.1.1 تحسين أداء نظام السجون.
2.1. الممارسة الكاملة للحقوق والحريات:
1.2.1 تعزيز الحوار والتشاور،
2.2.1 إقامة مجتمع مدني حر ومسؤول،
3.2.1 حرية الاجتماع والتظاهر السلمي،
4.2.1 حرية الصحافة ووسائل الإعلام الحرة والمسؤولية،
3.1 ضمان سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات.
2. حوكمة متجددة من أجل مزيد من الأداء والشفافية:
1.2 علاقة تكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية،
2.2 وضع إطار معياري ذي جودة يضمن جودة الحوكمة:
3.2 تسيير فعال وشفاف للمالية العمومية،
1.3.2. إصلاح الجباية والميزانية والمحاسبة والأملاك الوطنية والجمارك،
2.3.2. إصلاح عمليات الدعم من أجل استهداف أفضل.
4.2 أخلقة الحياة العامة.
1.4.2 الوقاية من الفساد ومكافحته،
2.4.2 ترسيخ القيم الأخلاقية وتجديد الإطار القانوني المطبق على الموظفين العموميين،
3.4.2 الالتحاق بوظائف الدولة على أساس الكفاءة.
5.2. عصرنة الإدارة والوظيفة العمومية:
1.5.2 إصلاح تنظيم الإدارة العمومية،
2.5.2 إصلاح طرق تسيير الإدارة العمومية،
3.5.2 إصلاح الوظيفة العمومية،
4.5.2 تسهيل الإجراءات وتبسيطها،
5.5.2 التحول الرقمي للإدارة العمومية،
6.5.2 تطوير منظومة المعلومات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية،
7.5.2 تطوير تقييم السياسات العمومية وتحسين نظام المتابعة والمراقبة والتدقيق.
3. تأكيد وترقية وحماية مقومات الهوية الوطنية والذاكرة:
1.3. ترقية وحماية مقومات الهوية الوطنية.
1.1.3 تعزيز المرجعية الدينية الوطنية وتكريس الهوية الدينية،
2.1.3 تعزيز وترقية العربية والأمازيغية.

الفصل الثاني:
من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين

1. تعزيز دعائم الإنعاش الإقتصادي.
1.1 عصرنة النظام المصرفي والمالي،
2.1 إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية،
3.1 تحسين جاذبية مناخ الاستثمار،
4.1 ترقية إطار تطوير المؤسسات والمقاولاتية،
5.1 تعزيز اندماج القطاع الموازي ضمن القنوات المشروعة،
6.1 تطوير العقار الاقتصادي وتحسين استغلاله،
7.1 تعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتنمية والابتكار،
8.1 الإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة.

2. تطوير القطاعات المساهمة في التنمية والنمو الإقتصادي
1.2 التطوير الاستراتيجي لقطاع الطاقة والمناجم،
2.2 القطاع الطاقوي، من انتقال ناجح وأمن طاقوي أفضل،
1.2.2 بعنوان تطوير الطاقات المتجددة والجديدة،
2.2.2 بعنوان سياسة الفعالية الطاقوية،
3.2.2 بعنوان المخطط الوطني الطموح للهيدروجين، ولاسيما "الأخضر"،
4.2.2 في مجال النموذج الطاقوي الجديد والمزيج الطاقوي الأمثل ،
5.2.2 تدابير دعم الانتقال الطاقوي.
3.2 تطوير الشعب الصناعية الواعدة،
4.2 قطاعا الفلاحة والصيد البحري، من أجل تحقيق أمن غذائي أفضل،
1.4.2 فيما يخص الفلاحة،
2.4.2 فيما يخص الصيد البحري والموارد الصيدية،
5.2 الصناعة الصيدلانية، من أجل أمن صحي أفضل،
6.2 قطاع السياحة واقتصاد الثقافة،
1.6.2 بعنوان السياحة،
2.6.2 بعنوان اقتصاد الثقافة،

3. سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات:
1.3 تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات،
2.3 تعزيز قدرات التصدير،
3.3 ترقية الصادرات وتسهيل فعل التصدير،
4.3 تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر،
5.3 تطهير المجال التجاري.
6.3 عصرنة وتعزيز أداة الرقابة.

4. ترقية التشغيل ومكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية:
1.4 دعم تطوير المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
2.4 تطوير الكفاءات ومواءمة التكوين مع التشغيل،
3.4 ترقية التشغيل ودعم استحداث النشاطات،

5. تطوير منشآت الدعم الأساسية:
1.5 تطوير المنشآت الأساسية لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال،
2.5 تطوير المنشآت الأساسية اللوجستية،
3.5 قطاع الموارد المائية، من أجل أمن مائي أفضل،
4.5 تطوير الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

الفصل الثالث:
من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة

1. تعزيز الرأسمال البشري.
- 1.1 الصحة، من أجل تحسين جودة العلاج،
- 2.1 تحسين نوعية منظومة التربية والبحث العلمي،
  - 1.2.1 تحسين نوعية التعليم،
  - 2.2.1 تحسين نوعية التعليم العالي والبحث العلمي،
  - 3.2.1 تحسين جودة التكوين والتعليم المهنيين.
- 3.1 الحفاظ على التراث الثقافي الوطني وتنميته وترقيته،
- 4.1 ترقية النشاطات البدنية والرياضية،
- 5.1 تنفيذ المخطط الوطني لترقية الشباب.

2. تحسين الإطار المعيشي للمواطنين.
- 1.2 الحركة والنقل،
- 2.2 التهيئة العمرانية والمشاريع المدمجة،
- 3.2 احترام قواعد التعمير والمقاييس،
- 4.2 البيئة والتنمية المستدامة،
- 5.2 تأهيل وتنمية المناطق التي تحتاج مرافقة خاصة (مناطق الظل).

3. سياسة اجتماعية فعالة وعادلة.
- 1.3 الرفع من القدرة الشرائية للمواطن وتدعيمها،
- 2.3 تحسين التكفل بالسكان الأكثر هشاشة،
  - 1.2.3 حماية وترقية الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة وإدماجهم،
  - 2.2.3 حماية ورفاهية الأشخاص المسنين،
  - 3.2.3 حماية وترقية الطفولة والمراهقة،
  - 4.2.3 حماية وترقية الأسرة المرأة،
- 3.3 الحفاظ على نظامي الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزهما،
- 4.3 الحصول على سكن لائق،
- 5.3 الحصول على الخدمات العمومية الأساسية.
  - 1.5.3 الخدمة العمومية للمياه والتطهير،
  - 2.5.3 في مجال الطاقة.

الفصل الرابع:
من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية

الفصل الخامس:
تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين

الملـــحق
أهم المعطيات والمؤشرات الإقتصادية والاجتماعية الرئيسية.

مقـدمـــة.

إن التنظيم الناجح للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان 2021، يُعدّ، مع تنصيب المجلس الشعبي الوطني الجديد، مرحلة أخرى في مسار تجسيد التزام رئيس الجمهورية باستكمال بناء الصرح المؤسساتي، تكريسًا لعهد جديد سيميز الجزائر الجديدة في إطار آليات دستورية وقانونية تضمن نزاهة الممارسة الديمقراطية ومصداقيتها. وستشكل الانتخابات المحلية المقرّرة في نهاية السنة مرحلة جديدة من هذا المسار.

ويأتي إعداد مخطط عمل الحكومة هذا في ظرف استثنائي مرتبط بجائحة كوفيد-19 الذي يزيد من الغموض حول إمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، لاسيما فيما يخص حركة الأشخاص والسلع والتجارة الدولية والسير العادي للأسواق. ويشكل هذا الظرف غير المسبوق تحديًا كبيرًا بالنسبة للحكومة التي يتوجب عليها القيام بتسيير الطابع الاستعجالي لوضعية وبائية في تطور مستمر، والشروع في آن واحد، في الإصلاحات الهيكلية الهامة على الصعيديْن المؤسساتي والاجتماعي - الاقتصادي خصوصًا من أجل إنجاح الإنعاش الاقتصادي.

أما على الصعيد الصحي، فإن جميع بلدان العالم تواجه، منذ ديسمبر 2019، أزمة صحية عالمية غير مسبوقة ما تزال انعكاساتها غير معروفة كليًا، بفعل جائحة كوفيد-19 التي تولدت عنها أزمة متعددة الأبعاد أثرت بشكل هيكلي ومستدام على نمط سير المجتمعات عمومًا وعلى اقتصادياتها خصوصًا.

إن مكافحة انتشار فيروس كوفيد-19 خلّفت أزمة اقتصادية عالمية منقطعة النظير لأسباب عديدة منها التدابير المقيّدة للحركة لاسيما على المستوى الدولي، وإجراءات الحجر الصحي، مع الإشارة إلى أن القطاعات الأكثر تضرّرًا شملت نشاطات الإطعام والسياحة ونقل المسافرين؛ فضلا عن تضرر القطاعات الأخرى بدرجات مختلفة، تجلت من خلال مشاكل تتعلق بالوسائل اللوجيستية وتنظيم الإنتاج و/أو التوزيع أو من خلال انخفاض الطلب.

وقد انجرّت عن الإجراءات الصحية، ولاسيما منها تلك المتعلقة بالحجر الصحي للسكان، انعكاسات اجتماعية كبيرة. كما شهد النشاط الاقتصادي اختلالا كبيرًا وتراجعت مداخيل العمال سواء منهم ذوي المهن الحرة أو الأجراء أو أولئك الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي؛ وبالتالي، فقد تم تعزيز النشاط الاجتماعي للدولة من أجل مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن هذه الجائحة.

وحاليا، تواجه الجزائر موجة ثالثة لهذه الجائحة، تسبب فيها فيروس متحور فتاك وضع منظومتنا الصحية تحت ضغط شديد. وفضلا عن الإجراءات الوقائية المتخذة منذ بدء الجائحة، فقد ضاعفت الحكومة الحملات التحسيسية. كما تم وضع مخطط استعجالي حيز التنفيذ يرمي إلى ضمان وفرة الأكسجين، عن طريق مخطط للتوزيع وبرنامج لإقامة محطات إنتاج الأكسجين على مستوى المستشفيات واقتناء أجهزة تكثيف الأكسجين. علاوة على ذلك، كثفت الحكومة حملة التلقيح، بهدف تحصين 70% من السكان على الأقل بما يسمح بتحقيق المناعة الجماعية.

ورغم صعوبة هذه الوضعية غير المسبوقة التي أدت إلى مزيد من الضغوطات على ميزانية الدولة بسبب انخفاض الإيرادات الجبائية، فإن الحكومة تلتزم باتخاذ كل التدابير الملائمة التي تسمح بتدارك الوضع الصحي والتكفل بآثاره الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما من خلال مواصلة إجراءات الدعم الاجتماعي وتدعيم النشاط الاقتصادي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، سجل النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2020، على غرار معظم بلدان العالم، نموا سلبيا بنسبة - 4,6%، قبل أن يتعافى في الثلاثي الأول من سنة 2021 حيث بلغ 2,3%، ومن المتوقع أن يبلغ 3,6% بالنسبة لسنة 2021؛ و4% بالنسبة لسنة 2022؛ مع الإشارة أن هذه التقديرات تتوقف خصوصاً، على مدى تطور جائحة كوفيد-19 في الجزائر وفي العالم. وعلى وتيرة انتعاش النشاط الاقتصادي في البلدان المتطورة والنامية التي تبدو، إلى حدّ الآن، أقوى مما كان متوقعاً.

وتحسبا لتدارك الهشاشة الهيكلية لنموذجنا الاقتصادي الناتجة عن تبعية شديدة لقطاع المحروقات، ستعمل الحكومة على تغيير هذا النموذج قصد تنويع الاقتصاد، لاسيما الصادرات خارج المحروقات، مما سيمكن الجزائر من انتهاج سبيل تنمية اقتصادية قوية وشاملة وتضامنية. ولهذا الغرض، ستعزز الحكومة دعائم الإنعاش الاقتصادي في إطار رؤية استراتيجية ترمي إلى تنمية القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

وفي هذا المنظور، يشكل إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وعصرنتها حجر الزاوية لنجاح كل الإصلاحات الاقتصادية. كما يشكل ركنا أساسيا لكل الإصلاحات، إلى جانب تحسين مناخ الاستثمار علاوة على أنه من الضروري تحسين هذا الجانب بشكل أوسع، من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات لإنشاء مؤسسات وتيسير الحصول على العقار والقروض والخدمات العمومية عالية الجودة. فضلا عن ذلك، يجب على الإدارة في حدّ ذاتها أن تلتزم بالعصرنة ومكافحة الممارسات البيروقراطية.

وسوف تعمل الحكومة أيضا على توسيع مصادر التمويل وتنويعها، من خلال تسخير القدرات الضرورية والصيغ الملائمة من أجل توطيد روابط الثقة مجدّداً، لاسيما مع القطاع غير الرسمي قصد ضمان الاندماج المالي والاقتصادي، خاصة وأن تنويع مصادر التمويل بالنسبة للمنشآت الأساسية، ضروري للحفاظ على موارد الميزانية المحدودة لتوجيهها نحو الوضعيات التي تفتقر إلى بديل آخر غير تمويل الميزانية.

ومن أجل استعادة التوازنات الخارجية، ولاسيما توازن الميزان التجاري الذي يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات، ستواصل الحكومة بذل الجهود الرامية إلى التحكم في تجارتنا الخارجية دون الإضرار بالإنتاج الوطني الذي تُستورد بعض مُدخلاته. وعليه، وفضلا عن إقرار تدابير تحفيزية، فإن التنويع الاقتصادي يجب أن يمنح الأفضلية للقطاعات التى تتوفر على إمكانات كبيرة للتصدير، مع قدرة مؤكدة لإحلالها محل الواردات.

وبهدف تعزيز قدرتنا على الولوج إلى الأسواق الدولية، ستسهر الحكومة كذلك على تعزيز إنتاجية مؤسساتنا وتنافسيتها وكذا تحسين التسهيلات اللوجيستية والمالية والإدارية والقانونية للتصدير وتطوير اتفاقات تجارية في إطار سياسة تجارية نشيطة واستباقية أكثر.

وستواصل الحكومة الإصلاحات الجبائية والمالية بما يضمن تسييراً أكثر فعالية للمالية العمومية. وترمي هذه الإصلاحات إلى توسيع الوعاء الجبائي، لاسيما من خلال الحدّ من نشاط القطاع غير الرسمي ورفع المردودية الجبائية بشكل فعال وعادل، على الصعيديْن الاقتصادي والاجتماعي. وستساهم هذه الإصلاحات في استعادة توازن الميزانية.

وتلتزم الدولة، من خلال سياستها الاجتماعية، بتعزيز المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، من حيث الفعالية والإنصاف، مع إيلاء عناية خاصة للتكفل بالفئات السكانية الهشة. كما تلتزم بتدعيم القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما من خلال اعتماد مقاربة اقتصادية لسياستها الخاصة بالتشغيل، تتمثل في التحفيز على إنشاء مؤسسات ومؤسسات مصغرة في القطاعات الواعدة.

من جهة أخرى، ستواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تطوير المرفق العام لاسيما الخدمات الأساسية، من حيث الجودة وتيسير الاستفادة منها. وهكذا، وفي مجال الخدمات الصحية، ستسهر الحكومة على تحسين نوعية العلاج وتعزيز أدوات الوقاية، مع ضمان رعاية صحية أمثل على مستوى كامل التراب الوطني. وفي مجال التربية، ستسهر على تحسين نوعية التعليم.

ويهدف تحسين نوعية المعيشة إلى تطوير شروط الازدهار الثقافي والبدني للمواطنين، من خلال تنشيط الحياة الثقافية وتطوير الممارسة الرياضية على كل المستويات من جهة، وتعزيز تطبيق قواعد العمران واحترام البيئة من أجل ضمان تنمية مستدامة ترتكز على رؤية متكاملة للإقليم، من جهة أخرى.

كما يعتمد نجاح كل إصلاح على عامل حاسم بل ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ألا وهو رأس المال البشري الذي يوجد في صميم كل التغييرات التي يجب أن تقوم بها الجزائر لمواجهة التحولات المتعدّدة الأشكال الجارية في العالم. وبهذا الشأن، ستعمل الحكومة على تعزيز المورد البشري، لاسيما من خلال تحسين نوعية التعليم والبحث العلمي والابتكار وكذا من خلال تنمية الكفاءات والملائمة بين التكوين والتشغيل.

وفيما يتعلق بالبرنامج المخصّص لمناطق الظل، الذي أُطلق في بداية سنة 2020، بناءًا على تعليمة السيد رئيس الجمهورية، تلتزم الحكومة بمواصلة تنفيذه بهدف تقليص الفوارق ومظاهر التباين بين المناطق في مجال التنمية وفك العزلة عن المناطق النائية، من خلال مواصلة تعميم توصيلها بمختلف الشبكات (*الطرق والغاز والكهرباء والماء الشروب...*)، من أجل الاستفادة بشكل أمثل من الخدمات العمومية الأساسية. كما تلتزم بمواصلة الجهود الرامية إلى تقليص هذه الفوارق، من خلال اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة ومدمجة مع إنجاز مشاريع ذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية.

وعلى صعيد آخر، فإن الجزائر، على غرار العديد من بلدان العالم، تتعرض بصفة مباشرة للانعكاسات السلبية لتغير المناخ على حياة المواطنين ومجمل نظامها البيئي. وقد تجلى ذلك، خصوصًا، في مجال الأمن المائي والغذائي والغطاء الغابي والتنوع البيولوجي وحتى على المنشآت الأساسية. وأمام هذا التحدي الكوني، تلتزم الحكومة بإعداد مخطط وطني ومخططات محلية للتكيف مع مخاطر التغيرات المناخية وتعزيز القدرة على مقاومة آثارها.

كما ستعمل الحكومة على اتخاذ كل التدابير التي من شأنها تعزيز الوسائل الضرورية للتصدي لانعكاسات سياسات الحياد الكربوني المنتهجة من قِبل بعض البلدان، على قدراتنا في مجال تصدير المحروقات مستقبلا. ومن هذا المنطلق، ستواصل الجزائر مساهمتها في الجهود الشاملة للحدّ من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لاسيما من خلال انتقال طاقوي يرتكز أساسا على الفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجدّدة.

ومن خلال سياسة خارجية نشيطة واستباقية، ستحرص الحكومة على تعزيز مكانة الجزائر على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال الاعتماد، خصوصًا، على الجالية المقيمة بالخارج التي تُعد جزءًا لا يتجزأ من الأمة. وسيتم حشد الوسائل ووضع الأجهزة الكفيلة بتجنيد كل الكفاءات الوطنية بالخارج وتشجيع مشاركتها الفعالة في تنمية بلادها على الصعيد العلمي والتقني والتكنولوجي والثقافي والاقتصادي.

وفي ظل محيط جيوسياسي إقليمي ودولي ما انفك يزداد تعقداً، ستستمر الحكومة، تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني، في تعزيز الجهود في مجال الدفاع والأمن الوطنيين، لاسيما من حيث عصرنة مكوناتهما وضمان احترافيتهما. وسيرتكز عملها على تطوير الصناعة الدفاعية التي ستندمج ضمن الأداة الصناعية الوطنية، من أجل المساهمة بشكل أمثل في التنمية الاقتصادية للبلاد.

ورغم القيود المرتبطة بالوضع الراهن، يهدف مخطط عمل الحكومة، من خلال مسعى عملياتي ومنسق، إلى تجسيد عمليات تستجيب بشكل دقيق وملائم لتطلعات السكان على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

كما يندرج عمل الحكومة ضمن مقاربة جديدة ترمي إلى تجسيد أسلوب جديد للحوكمة يقوم على شفافية النشاط العمومي وأخلقة الحياة العامة وعصرنة الدولة ومؤسساتها كشرط مسبق للرقي والتطور.

ويتمحور مخطط العمل هذا، حول الفصول الخمسة الآتية:

أولاً: *تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة.*
ثانيًا: *من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين.*
ثالثًا: *من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة.*
رابعًا: *من أجل سياسة خارجية نشيطة واستباقية.*
خامسًا: *تعزيز الأمن والدفاع الوطني.*

وينبغي الإشارة أن مخطط العمل هذا مستمد أساسًا، من برنامج السيد رئيس الجمهورية والتزاماته الأربعة وخمسين وكذا تعليماته وتوجيهاته المسداة خلال مختلف اجتماعات مجلس الوزراء.

كما يستند على التوصيات المنبثقة عن جملة من التظاهرات الكبرى المنظمة خلال سنتيْ 2020 و2021، حول المواضيع الرامية إلى ترقية دعائم جديدة للنمو الاقتصادي والتنمية. ويتعلق الأمر، خصوصاً، بما يلي:

- الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي التي نظمت بهدف وضع مخطط للإنعاش الاقتصادي، يرمي إلى بناء نموذج اقتصادي جديد من أجل اقتصاد متنوع وقوي وشامل، على ضوء العبر المستخلصة من الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، يتجسد من خلال تنمية القطاعات الاستراتيجية المهيكلة لاقتصادنا الوطني المستقبلي؛

- الجلسات الوطنية حول اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، التي أفضت نتائجها إلى توصيات ترمي إلى تشجيع البحث والتنمية ووضع آليات لتمويل الابتكار وحماية الملكية الفكرية واللجوء إلى نقل التكنولوجيا وترقية الاقتصاد الرقمي؛

- المنتدى الوطني حول "الصناعة الصيدلانية، استراتيجية وتحديات"؛

- المنتدى حول الاستثمار الفلاحي والزراعي- الغذائي، تحت شعار "الاستثمار دعامة النمو الفلاحي والزراعي - الغذائي".

الفصل الأول

تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة

ينص الدستور على جملة من الأحكام التي تكرس قيم الحرية والديمقراطية والمساواة وترسيخ دولة القانون واحترام حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن تكريس هذه القيم يتطلب تكييف القوانين التي تحكم حرية الاجتماع والتظاهر، وترقية الحركة الجمعوية وممارسة نشاط الأحزاب السياسية، وحرية الصحافة وأمن الأشخاص والممتلكات، مع الأحكام الدستورية الجديدة.

وبهذه الصفة، ستعمل الحكومة على تكييف التشريع مع الدستور، مع مواصلة الإصلاح الشامل للعدالة من خلال ضمان استقلاليتها وعصرنتها ورقمنتها، ومساواة الجميع أمام العدالة، ومراجعة نمط تسيير الجهات القضائية، وكذا من خلال إضفاء مزيد من الشفافية على تسيير الشؤون العامة وأخلقته.

كما ستعكف على ضمان الممارسة الكاملة للحقوق والحريات العامة، وعلى بروز مجتمع مدني ديناميكي وملتزم والسهر على ضمان حرية التعبير من خلال الصحافة.

وستعمل الحكومة على ترسيخ التزامها بتعزيز علاقات التعاون والتكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مثلما ستسهر على ضمان تسيير فعال وشفاف للأموال العمومية وعصرنة الإدارة العمومية من خلال إصلاح أنماط تسييرها والتعجيل بوتيرة التحول الرقمي وعصرنة المنظومة الوطنية للإحصائيات.

علاوة على ذلك، ستعمل الحكومة على ترقية وحماية مكونات الهوية والذاكرة الوطنيتين.

1. عصرنة العدالة وتعزيز الحريات:

إن الحكومة التي تولي عناية بالغة للمرفق العام للعدالة، قد اعتمدت في برنامجها سياسة تقوم على إجراء الإصلاحات العميقة المنبثقة عن الدستور، بغرض ترسيخ دولة القانون وإرساء أسس عدالة حديثة ومستقلة وقوية مؤسسة على معايير الجودة والفعالية.

1.1. عدالة مستقلة وفعالة:

1.1.1. تعزيز استقلالية القضاء:

تعمل الحكومة على تعزيز استقلالية العدالة والمبادئ التي تضمنها، وفق ما ينص عليه الدستور، وذلك من خلال:

- مراجعة القانونين العضويين المتعلقين على التوالي بالقانون الأساسي للقضاء والقانون الذي يحكم المجلس الأعلى للقضاء؛
- مراجعة ميثاق أخلاقيات مهنة القاضي ووظيفة التفتيش؛
- إصلاح المجلس الأعلى للقضاء من خلال تكليفه بجميع المسائل المتعلقة بتسيير المسار المهني للقاضي؛
- تحسين الوضع الاجتماعي للقاضي؛
- حماية المتقاضي والمجتمع من أي خطأ قضائي.

وسوف تعرض الحكومة نصي القانونين العضويين على البرلمان بما يسمح بتنصيب المجلس الأعلى للقضاء قبل نهاية سنة 2021، طبقا لأحكام المادة 224 من الدستور.

2.1.1. تحسين جودة العدالة:

تلتزم الحكومة بمواصلة الجهود الهادفة إلى تحسين جودة وفعالية العمل القضائي والمرفق العام للعدالة، من خلال:

- إصلاح نظام تكوين القضاة، ولاسيما شروط الالتحاق بالمدرسة العليا للقضاء، وتعزيز التأطير وإنشاء نظام تحفيزي ملائم للمعلمين؛
- مراجعة النظام الأساسي لمستخدمي الضبط من أجل ترقية وتعزيز المهنة وجذب الكفاءات لتلبية متطلبات العدالة الإلكترونية؛
- مراجعة أنماط التسيير وتحسين جودة العمل القضائي والمرفق العام للعدالة.
- إعداد تصنيف الجهات القضائية من أجل ضمان تغطية متوازنة للجهات القضائية واستخدام أفضل للموارد البشرية والمالية؛
- مراجعة الإطار التشريعي الذي يحكم مجلس الدولة لتكييفه مع أحكام الدستور بجعله هيئة نقض قضائية؛
- تكريس الحق في التقاضي على درجتين على مستوى المحاكم الإدارية، التي سيتم تنصيبها قبل نهاية سنة 2021، طبقا للأحكام الدستورية؛
- إعادة النظر في الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا من خلال تبسيط الإجراءات الشكلية، وإدخال أنماط جديدة لمراجعة قراراتها، وتعزيز دورها في توحيد الاجتهاد القضائي، وأخيرًا، القيام بوظيفة دعم قضاة الموضوع في تفسير القواعد القانونية؛
- مراجعة إجراءات المثول الفوري وإدخال أنماط جديدة للحكم في المجال الجزائي، على غرار الاعتراف بالذنب؛
- مراجعة الأحكام المتعلقة بالطعن بالنقض ضد قرارات غرفة الاتهام المتعلقة بالإحالة أمام محكمة الجنايات؛
- إصلاح محكمة الجنايات بما يجعلها أكثر فعالية، وتخفيض التكاليف وتخفيف العبء على الخزينة العمومية؛
- مراجعة الإطار التنظيمي المتعلق بتحصيل التكاليف القضائية والغرامات الجزائية من أجل مزيد من الفعالية في تحصيل حقوق الخزينة العمومية، وكذا استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال التبليغ والإخطار؛
- مراجعة الأحكام المتعلقة بعقوبة العمل للصالح العام وإدخال عقوبات أخرى بديلة عن السجن، مثل المراقبة الإلكترونية والتعويض الجزائي والغرامة اليومية.

3.1.1. تسهيل اللجوء إلى العدالة:

من أجل ضمان مبدأ المساواة أمام العدالة، ستعمل الحكومة على تسهيل الولوج إلى العدالة، لاسيما من خلال مراجعة الإطار القانوني للمساعدة القضائية على مستوى الجهات القضائية الإدارية ومراجعة الإجراءات المتعلقة بها على مستوى المحكمة العليا.

كما تلتزم الحكومة بتعزيز الآليات التي تسهل الولوج إلى العدالة، لاسيما من خلال إدراج الوساطة غير القضائية، وتعزيز التنسيق مع مساعدي القضاء.

وسيتم تعزيز هذه الإجراءات من خلال تدابير نوعية أخرى، ولاسيما عصرنة الهياكل القضائية على مستوى كامل التراب الوطني، بغية تحسين نوعية الاستقبال والخدمات المقدّمة للمواطنين.

4.1.1. تحسين أداء نظام السجون:

تتعهد الحكومة في هذا المجال، بما يلي:

- مراجعة قانون تنظيم السجون بهدف إضفاء الطابع الفردي على العقوبة بشكل أفضل واللجوء إلى نظام تخفيضها التلقائي؛
- إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجريمة تضم الفاعلين في المجتمع المدني؛
- تعزيز مستخدمي السجون وتحسين ظروف الحبس والتكفل الصحي بالمحبوسين، وكذا مراجعة شروط وكيفيات منح المساعدة الاجتماعية لفائدة المحبوسين المعوزين.

2.1. الممارسة الكاملة للحقوق والحريات:

بعد دخول الأحكام الدستورية الجديدة حيز التنفيذ، وفي إطار إرساء دولة القانون، ستقوم الحكومة بمراجعة وتحيين جملة من النصوص التشريعية، وكذا النصوص التطبيقية عند الاقتضاء، بهدف ترسيخ الممارسة الكاملة للحقوق والحريات. وبهذا الصدّد، من المقرر أن يتم إضفاء مرونة عميقة على الإطار القانوني، بالنسبة لإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، وممارسة حقوق الاجتماع والتظاهر السلمي، مع الامتثال الصارم للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

كما سيتم تعزيز هذه الحقوق من خلال تدابير تهدف إلى إقامة صحافة حرة ومسؤولة، كضرورة لتكريس حق المواطن في الحصول على إعلام موضوعي وذي مصداقية.

1.2.1. تعزيز الحوار والتشاور:

انطلاقاً من تمسكها القوي بقيم الحوار واحترام الالتزامات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية أمام الشعب، تتعهد الحكومة بإقامة الحوار والتشاور مع مختلف الشركاء الاجتماعيين كأداة مميزة للحوكمة.

وفي هذا السياق، ستعرض القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للبلاد وتنافش بكل ثقة وشفافية وبروح من الشراكة والتشاور والتفاهم. وبالتالي، ستعمل الحكومة على تعبئة جميع قواتها لضمان الظروف المواتية لتنفيذها السريع والناجح.

2.2.1. إقامة مجتمع مدني حر ومسؤول:

ستعكف الحكومة على العمل على ما يسمح ببروز مجتمع مدني حر وديناميكي، قادر على أداء دوره الكامل كمرافق ومقيّم للعمل العمومي الموجّه لخدمة المواطن حصريا.

وبهذه الصفة، ستقوم الحكومة بتكييف وتحيين القانون المتعلق بالجمعيات وتعزيز ظهور مجتمع مدني حر ومسؤول. وسوف يرتكز هذا الإصلاح الشامل على المحاور الآتية:

- تكريس مبدأ التصريح في مجال تشكيل الجمعيات؛
- اعتماد آليات تمويل جديدة تتسم بالشفافية والفعالية؛
- تشجيع الشراكة وترقيتها المستمرة بين الهيئات العمومية والحركة الجمعوية، لاسيما في المجالات ذات المنفعة العامة؛
- إعطاء الأولوية لمكانة الشباب والمرأة في الحياة الجمعوية.

3.2.1. حرية الاجتماع والتظاهر السلمي:

تشكل حرية الاجتماع والتظاهر السلمي القاعدة الأساسية للتعبير عن الحريات الديمقراطية التي ينص عليها أصلا القانون الأساسي، والتي من شأنها أن تكون تتويجا لمسار الإصلاحات السياسية العميقة التي تم إطلاقها.

وفي هذا الإطار، ستجري الحكومة مراجعة عميقة للإطار القانوني الذي يحكم هذه الحقوق، من خلال تعزيز ضمانات ممارسة حرية التظاهر السلمي كعمل من أعمال المواطنة التي تمارس بعيداً عن كل أشكال العنف وفي ظل احترام قوانين الجمهورية.

ومع مراعاة التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدتها بلادنا، سيتم تكييف الإطار القانوني الذي ينظم الاجتماعات العامة التي ستصبح مستقبلا خاضعة لنظام التصريح ومدعّمة بحق الطعن أمام الجهات القضائية المختصة، بما يضمن الحماية القضائية وبالتالي، حرية ممارسة هذه الحقوق.

4.2.1. حرية الصحافة ووسائل الإعلام الحرة والمسؤولة:

بغرض تجسيد الحقوق المكرّسة في الدستور، ولاسيما حق المواطن في الحصول على إعلام موثوق، وبهدف ضمان خدمة عمومية فعالة للاتصال وممارسة مهنة صحفية حرة، مع احترام أخلاقياتها وأدبياتها، وكذا قيم المجتمع، مع مراعاة مختلف التطورات المتولدة عن جائحة كوفيد - 19، سيرتكز عمل الحكومة في هذا المجال على المحاور الثلاثة الآتية:

1.4.2.1. *مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بتنظيم قطاع الاتصال ومهنة الصحافة*:

يهدف مواءمة عملها مع الدستور الجديد، وقصد تكريس صحافة حرة ومستقلة تحترم قواعد المهنة وأخلاقياتها وأدبياتها، بما يجعلها وسيلة للممارسة الديمقراطية ومحمية ضد كل أشكال الانحراف، ستعكف الحكومة على مراجعة كافة النصوص القانونية في هذا المجال.

وسيتمثل الهدف من هذه المراجعة في تشجيع تحرير الفضاء الإعلامي مع احترام قواعد الحوكمة وتنفيذ أحكام المادة 54 من الدستور؛ مع الإشارة إلى إن هذا المسعى من شأنه أن يسمح بالاستجابة، في آن واحد، لتطلعات المواطن في مجالات الاتصال والإعلام الحديثة، ولاحتياجات اعتماد تنظيم مهني للقطاع واحترام مهمة الخدمة العمومية.

2.4.2.1. تطوير الاتصال المؤسساتي:

ستعمل الحكومة على تعبئة وسائل الإعلام العمومية والخاصة بغرض استعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات بلاده من خلال إحداث قطيعة مع الممارسات القديمة وتعزيز التطورات الإيجابية التي طرأت على مختلف مجالات تدخل الدولة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية...)، مع ضمان تغطية إعلامية فعالة للنشاطات المتعلقة بتحسين معيشة المواطن، وكذا النشاطات المرتبطة بتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، وذلك خصوصا، من خلال:

- وضع مخططات اتصال قطاعية منسّقة؛
- إعادة تأهيل خلايا الاتصال، كحلقة وصل بين الدولة والمواطن، وتأطيرها بنص تنظيمي يحدّد مهامها داخل المؤسسات والإدارات العمومية، وبالأخص تلك المتواجدة على المستوى غير المركز، مع ضمان وضع مخطط اتصال محلي يتناسق مع مخطط الاتصال الوطني؛
- إنشاء نظام اتصال وإعلام حكومي متجانس عبر المؤسسات والإدارات العمومية.

3.4.2.1. الاتصال في وقت الأزمة:

في إطار مخطط الاتصال الخاص بجائحة كوفيد-19، ستواصل الحكومة الحملة التوعوية عبر وسائل الإعلام والاتصال، مع تركيز عملها على رفع درجة الوعي لدى المواطن وتطور الوضع، بالإضافة إلى ضرورة التحلي بالحس المدني وروح المسؤولية، من خلال الامتثال لترتيبات الحماية والوقاية وكذا احترام الأحكام المتعلقة بهذا الوضع الاستثنائي.

3.1. ضمان سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات:

يحظى أمن الأشخاص والممتلكات باهتمام بالغ لدى الحكومة التي ستعمل على تعزيز الموارد البشرية والمادية لمصالح الأمن، من أجل إحباط أي محاولة المساس بحقوق الأشخاص والممتلكات والمجتمع.

ولهذا الغرض، ستعمل على تعزيز مكافحة الجريمة بشتى أشكالها، لاسيما تبييض الأموال، والجريمة المنظمة، والجرائم الإلكترونية، والاتجار بالمخدرات، من خلال:

- تجريم بعض الأفعال الجديدة التي تضاعفت في المجتمع وتعزيز النظام الجزائي في مجال مكافحة حرائق الغابات والتخريب الاقتصادي؛
- تعزيز المنظومة التشريعية المتعلقة بالوقاية من الجرائم الإلكترونية ومكافحتها، وكذا إنشاء قطب جزائي وطني لمكافحة الجريمة السيبرانية؛
- تعزيز الحماية الجزائية للمرأة؛
- مراجعة القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وكذا الأحكام المتعلقة بتسويقها؛
- إعداد منظومة قانونية تتضمن تدابير قمعية لحماية أملاك الدولة من كل أشكال الاعتداء.

فضلاً عن ذلك، ستضع الحكومة سياسة جديدة للوقاية من انعدام الأمن على الطرق ومكافحته، بالإرتكاز على إعداد قانون جديد يتعلق بتنظيم وأمن وشرطة حركة المرور عبر الطرق، وسيتمحور حول ما يلي:

- تدعيم تكوين الموارد البشرية بما يستجيب لأهداف الاحترافية؛
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الأشخاص والممتلكات؛
- العمل الاستباقي للمخاطر والتهديدات والوقاية منها؛
- تشديد شروط الحصول على رخص السياقة لمركبات النقل العمومي وتعميم مراقبة السرعة؛

من جهة أخرى، تتعهد الحكومة بتعزيز نظام الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها، من خلال تكييف وسائل الإنذار والتدخل مع المخاطر والتهديدات الجديدة، لاسيما من خلال اقتناء طائرات قاذفة للمياه ﴿ABE﴾.

أخيرًا، وعلاوة على تعزيز نظام المستخدمين ووسائل الحماية المدنية من أجل تغطية عملياتية أفضل للتراب الوطني أمام المخاطر والكوارث، ستتم ترقية ثقافة الوقاية من المخاطر وتعميمها بين المواطنين.

2. حوكمة متجددة من أجل مزيد من الأداء والشفافية:

1.2. علاقة تكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية:

وفي هذا الإطار، تؤكد الحكومة التزامها بتدعيم علاقات التعاون والتكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بهدف ترقية ممارسة النشاط البرلماني وتكريس الممارسة الديمقراطية، في ظل احترام مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك خصوصا، من خلال:

- مراجعة القانون العضوي الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بين غرفتي البرلمان والحكومة، بهدف مواءمته مع أحكام دستور نوفمبر 2020؛
- إعداد النصوص التطبيقية للقوانين المصادق عليها من طرف البرلمان في آجال معقولة؛
- الردّ على الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء البرلمان في الآجال القانونية؛
- إنشاء آليات قانونية مناسبة بما يسمح بالاستجابة للرقابة البرلمانية بكافة أشكالها.

وفي السياق ذاته، يجب أن تتسم الروابط بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية بالاحترام والثقة المتبادلين، من خلال التزام أعضاء الحكومة باستقبال البرلمانيين، من أجل الاستماع إلى انشغالات مواطني دائرتهم الانتخابية، للتكفل بها، وهو التزام يجب أن يكون معتمدا أيضا لدى الجماعات المحلية.

وبهذا الصدّد، ستعمل الحكومة بشكل خاص على:

- وضع كل معلومة أو وثيقة ذات صلة في متناول البرلمان في إطار ممارسة مهامه؛
- تسهيل نشاط الدبلوماسية البرلمانية، وإقامة علاقات مع مختلف برلمانات العالم.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار ترقية الاتصال، ستحرص الحكومة على استكمال وضع القناة التلفزيونية البرلمانية حيز الخدمة، التي يراد لها أن تكون منبرًا إعلاميًا لترقية الممارسة الديمقراطية.

2.2. وضع إطار معياري ذي جودة يضمن جودة الحوكمة:

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بمواصلة إصلاح النظام المعياري الوطني وتحسينه طبقا للأحكام الدستورية الجديدة، بهدف تشجيع المبادرات وحماية الحريات والحقوق. وبهذا الصدّد، تتعهد الحكومة بما يلي:

- القيام، في أقرب الآجال، بإعداد النصوص التشريعية الجديدة المنبثقة عن الدستور؛
- احترام مسار إعداد القوانين وآثارها المالية، لاسيما من خلال توسيع المشاورات الحكومية وعبر إشراك الخبراء والمتخصّصين وكذا مختلف المتدخلين، طبقا لدليل إعداد النصوص التشريعية التي سيتم وضعه لهذا الغرض؛
- إحصاء النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها ومراجعتها وتحيينها في آجال معقولة، انطلاقا من كونها قد تجاوزها الزمن ولا يمكنها مرافقة تنمية البلاد، أو لأنها تحتوي على أحكام متناقضة، لم تعد تستجيب لالتزامات الدولة، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، أو لأنها تعيق في بعض الحالات، السير العادي للمؤسسات؛
- تكريس مبدأ "الأمن القانوني" لضمان استقرار القوانين والأوضاع القانونية للأشخاص والهيئات؛ مما سيجعل الاستثمار في البلاد أكثر جاذبية ويساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي.

3.2. تسيير فعال وشفاف للأموال العمومية:

1.3.2. *إصلاح الجباية والميزانية والمحاسبة والأملاك الوطنية والجمارك*:

في إطار مواصلة تكييف المنظومة المالية العمومية مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها بلادنا، وقصد تحقيق المزيد من الشفافية والصرامة في الميزانية، والاستعمال الأمثل لموارد الميزانية، ستعمل الحكومة على ما يلي:

- **بعنوان المالية العمومية:**

- وضع الإطار التنظيمي والأدلة العملية والعملياتية التي تحدّد كيفيات تطبيق مبادئ الميزانية المتعددة السنوات، وكذا عصرنة نماذج التقديرات بهدف ترشيد النفقات العمومية؛
- تطوير ونشر النظام الاستهدافي تدريجيا بحيث يجب أن يكون عملياتيًا قبل دخول أحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية حيز التنفيذ؛
- تنفيذ المخطط المحاسبي الجديد للدولة والانتقال إلى المحاسبة القانونية الواردة في إطار إصلاح الخزينة والمحاسبة العمومية؛
- تعزيز وظيفة تسيير خزينة الدولة من خلال استكمال وضع النظام المعلوماتي للخزينة «*SIT*»، وإنجاز منصة أنظمة الدفع بهدف إدماج الخزينة في نظام الدفع والمقاصة ما بين البنوك.

وفيما يخص الإصلاح الضريبي، فإنه يندرج في إطار مسعى شامل لدعم الرؤية الاقتصادية الجديدة ومواجهة متطلبات التوازنات المالية، مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للسياسات العمومية.

ويتمحور هذا المسعى حول المجالات الآتية على وجه الخصوص:

- ترقية الحس بالإلتزام الضريبي وتحسين مناخ الأعمال، وتحسين قدرات تعبئة الموارد والبحث عن المعلومات الضريبية.
- توزيع منصف للعبء الضريبي بين الأعوان الاقتصاديين (*الأسر والمتعاملين الاقتصاديين*)، لضمان إعادة توزيع عادل للثروة الوطنية في سياق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- استكمال مسار إضفاء الطابع المادي على الإدارة الجبائية وتعميم نشر النظام المعلوماتي "جبايتك".

وفيما يخص إصلاح إدارة الأملاك الوطنية وعصرنتها، وعلى ضوء عملية إعادة التنظيم الأخيرة التي دمجت مصالح المحافظة العقارية ومصالح المسح العقاري، سيتم القيام بإنشاء مصالح خارجية للأملاك الوطنية وفق تشكيلتها الجديدة. كما سيتم استكمال إضفاء الطابع المادي على السجل العقاري ورقمنته وعمليات الإشهار العقاري، وكذا أنشطة الأملاك الوطنية.

أما فيما يتعلق بإصلاح إدارة الجمارك، فسوف يتواصل، ولاسيما من خلال تعزيز مكافحة تبييض الأموال والتزوير والتهريب والاتجار بالمخدرات وتضخيم الفواتير، من جهة، والتعجيل بوتيرة دخول النظام المعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية حيز الإنتاج والنشر، من جهة أخرى.

- **بعنوان المالية المحلية:**

سيتم القيام، على وجه الخصوص، بمراجعة آليات تقاسم الموارد البشرية والمادية والمالية للجماعات المحلية واستعمالها المشترك، والشروع في الإصلاحات الهيكلية، وإصلاح النظام الجبائي، واعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية.

2.3.2. *إصلاح عمليات الدعم من أجل استهداف أفضل:*

إن إصلاح عمليات الدعم يتطلب الانتقال إلى نظام دعم جديد مع استهداف أفضل، مما سيمكن من التحكم في الاعتمادات التي يتم حشدها سنوياً وترشيدها، بعنوان مختلف أشكال الإعانات والتعويض. ولذلك، لا بد من الانتقال من نظام المساعدات الشاملة إلى نظام المساعدات الاستهدافية لفائدة الأسر المحرومة، بما يسمح بضمان العدالة الاجتماعية.

وبما أن مرحلة الدراسة قد استكملت، ستسهر الحكومة على إطلاق هذا الإصلاح في أحسن الظروف.

4.2. أخلقة الحياة العامة:

ستواصل الحكومة أعمالها من أجل مكافحة الفساد بجميع أشكاله، من خلال إصلاح مصالح الدولة، وأخلقة عمل السلطات العمومية وضمان شفافيته.

1.4.2. *الوقاية من الفساد ومكافحته:*

إن الحكومة عازمة في هذا الإطار، على مواصلة مكافحة الفساد والمحاباة والمحسوبية، لاسيما من خلال إصلاح قانون الوقاية من الفساد ومكافحه، وذلك من أجل:

- تشديد العقوبات، فيما يخص جرائم الفساد؛
- تعزيز الجهاز الذي تم وضعه لتسيير الأملاك المحجوزة مع إدراج أحكام خاصة لتسيير الشركات محل المتابعات القضائية؛
- اعتماد طريقة تسوية ودية تضمن استرداد الأملاك المختلسة.

وفي السياق ذاته، سيتم وضع الآليات القانونية المتعلقة بالهيئة العليا للشفافية، والوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا فيما يخص حق المواطن في الولوج إلى المعلومات، في مجال مكافحة الفساد.

فضلا عن ذلك، ستقوم الحكومة بمراجعة الإطار التشريعي المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، واستكمال مشروع القانون المتعلق بقمع مخالفة تشريع وتنظيم الصرف وحركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، من أجل تفضيل التسوية الودية عن الإجراءات الجزائية، وذلك قصد تعزيز القدرات المالية للدولة.

وأخيراً، ستعكف الحكومة على تعزيز الشفافية في تسيير الأموال العمومية وتتبعه والوصول إلى الصفقات العمومية.

2.4.2. *ترسيخ القيم الأخلاقية وتجديد الإطار القانوني المطبق على الموظفين العموميين:*

ستعمل الحكومة في هذا الإطار، على وضع منظومة قانونية للوقاية من تضارب المصالح في الحياة العامة.

وبهذه الصفة، ستسهر على تطوير آليات جديدة للوقاية والمراقبة، من أجل ضمان نزاهة الموظفين العموميين والتسيير الجيد للأموال العمومية، وكذا إقامة علاقة بين المواطن والدولة قائمة على مبادئ المسؤولية وواجب المساءلة، ولاسيما من خلال وضع ميثاق الأخلاقيات والآداب المتعلق بالموظفين العموميين، وكذا الإطار التنظيمي المتعلق بحركة مستخدمي التأطير، قصد حظر عدم قابلية نقل المسؤولين، الذي يشكل خطراً للتجاوزات والانتهاكات.

3.4.2. *الالتحاق بوظائف الدولة على أساس الكفاءة:*

سيتم الحصول على وظائف المسؤولية في الدولة على أساس المؤهلات والجدارة والكفاءة والنزاهة حصريا، وذلك من خلال تأطير صارم لمسابقات التوظيف والدعوة للترشح للالتحاق بهذه الوظائف.

5.2. عصرنة الإدارة والوظيفة العمومية:

إن هذا الإجراء، الذي يقتضي إصلاح تنظيم الإدارة العمومية ومراجعة أنماط تسييرها، يظل يشكل محورًا يحظى بالأولوية في مخطط عمل الحكومة.

1.5.2. *إصلاح تنظيم الإدارة العمومية:*

يتطلب هذا المسعى الذي يهدف إلى تحقيق فعالية عمل الإدارة العمومية وتجديد الخدمة العمومية، الشروع في وضع تصور شامل حول إشكالية تنظيم الإدارة المركزية وفروعها، وكذا تنظيم المؤسسات والهيئات العمومية (*المجالس، وسلطات الضبط، ...وغيرها*) والهياكل العمومية، بهدف الخروج برؤية ومخططات تتكيف مع التغيرات والتحولات الناجمة عن متطلبات عصرنة الإدارة العمومية.

ولهذا الغرض، ستواصل الحكومة وفق مسعى متدرج، الأعمال التي شرع فيها أصلا، والمتمثلة تحديداً فيما يلي:

- إعادة تنظيم وإعادة تأهيل وعصرنة المرافق العامة الكبرى للدولة، والإدارات المركزية، والمصالح غير الممركزة والمؤسسات العمومية؛
- إعادة تأهيل هيئات المساعدة على الحوكمة، ولاسيما سلطات الضبط، من خلال تعزيز استقلاليتها وتزويدها بالوسائل اللازمة لتأدية مهامها؛
- مراجعة قانون البلدية والولاية، من أجل تعميق اللامركزية وتعزيز صلاحيات الجماعات المحلية ومواردها من جهة، وإعادة تحديد صلاحيات واختصاصات الدولة والجماعات المحلية من جهة أخرى؛
- تنصيب الولايات المنشاة حديثًا؛
- تحويل الهيكل الإقليمي للبلاد من خلال إعداد تنظيم إداري يتماشى والحقائق الجديدة البلاد؛
- إنشاء تنظيم إداري مناسب لعاصمة البلاد ومدنها الكبرى، من أجل ضمان تسيير فعال وعصري.

2.5.2. *إصلاح طرق تسيير الإدارة العمومية:*

فيما يتعلق بإصلاح طرق تسيير الإدارة، ستعكف الحكومة على ضمان تأطير مسار عصرنة الإدارة العمومية والإشراف عليه، من خلال توجيه ومتابعة وتقييم الأعمال التي شُرع فيها فيما يخص طرق وأساليب تسيير الإدارة وفروعها والتسيير العقلاني للموارد.

وبالنسبة لهذه المقاربة، التي تندرج في إطار المسعى الرامي إلى تحسين جودة الخدمات العمومية المقدّمة، ستعمل الحكومة على ترقية وتطوير الإدارة العمومية، من خلال إنشاء آليات صنع القرار، وتطوير تسيير الفرق والتسيير التشاركي القائم على النتائج.

3.5.2. *إصلاح الوظيفة العمومية:*

في إطار تكييف مهام وأنماط تدخل الوظيفة العمومية مع متطلبات الكفاءة والفعالية لنشاط الدولة، ستقوم الحكومة بتنفيذ الأعمال الآتية:

- تعزيز إطار التشاور والتفكير من أجل تحديد سياسة الحكومة في مجال التشغيل والتكوين في قطاع الوظيفة العمومية؛
- تثمين المورد البشري من خلال السهر خصوصا، على توحيده وترشيد استعماله، وعصرنة قواعد التسيير المهني للموظفين العموميين، وتكييف نظام التكوين مع احتياجات الإدارة العمومية؛
- إنشاء نظام معلوماتي لتسيير الموارد البشرية للإدارة العمومية «*SIRH*» كأداة للمساعدة على اتخاذ القرار في هذا المجال.

4.5.2. *تسهيل الإجراءات وتبسيطها:*

يشكل تدعيم مسار تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيزه رافداً حاسماً في مجال عصرنة الإدارة العمومية. وبهذا الصدّد، ستحرص الحكومة على إعطاء دينامكية جديدة في هذا المجال، لاسيما من خلال:

- إعادة تركيز محاور تبسيط الإجراءات والشكليات الإدارية على تلك التي لها تأثير قوي ومباشر على الإطار المعيشي للمواطن؛
- إعادة تفعيل المرصد الوطني للخدمة العمومية لتمكينه من تقييم وتأطير واقتراح الأعمال الرامية إلى تنفيذ السياسة الوطنية في مجال تعزيز وتطوير الخدمة العمومية والإدارة.
- إنشاء آلية تشريعية تحدّد القواعد التي تنظم العلاقات بين الإدارة ومرتفقي المرفق العام، وكذا ميثاق استقبال المرتفقين في المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية.

5.5.2. *التحول الرقمي للإدارة العمومية:*

يشكل التحول الرقمي للإدارة العمومية ضرورة حتمية لتحسين جودة خدماتها وعلاقاتها مع المرتفقين.

وفي هذا الإطار، واستناداً إلى المكاسب المسجلة أصلا في هذا المجال، ستعمل الحكومة على بروز حوكمة إلكترونية حقيقية، من خلال تعميم استغلال رقم التعريف الوطني «NIN»، وتسريع إنشاء شبكة الإنترانت الحكومية «RIG»، ومركز البيانات الحكومي، بالإضافة إلى إنشاء بوابة حكومية تسمح بولوج موحد وأسرع إلى الخدمات العمومية التي تقدمها مختلف الإدارات.

ولهذا الغرض، ستستمر الحكومة في تكييف الإطار المعياري والتنظيمي اللازم للتحول الرقمي مع التركيز على تسريع استخدام التصديق الإلكتروني، كشرط مسبق للتوقيع الإلكتروني للوثائق.

وفصلا عن ذلك، ومن أجل ضمان الاتساق العام والكفاءة والترشيد في هذا المجال، ستقوم الحكومة خصوصا بما يلي:

- الاستعمال المشترك للموارد وإضفاء التجانس على مخططات التنمية القطاعية للرقمنة، وكذا إنشاء آليات الترابط البيني بين مختلف الإدارات؛
- إنتاج محتويات رقمية وطنية عالية الجودة، لضمان السيادة في هذا المجال؛
- تعزيز الموارد اللازمة لتأمين الأنظمة المعلوماتية وتطوير حلول الأمن السيبراني.

6.5.2. *تطوير منظومة المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية:*

ستعمل الحكومة في هذا السياق، على عصرنة المنظومة الإحصائية الوطنية وإعادة تنظيمها، بغرض التوفر على تغطية إحصائية أوسع لكافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وبهذه الصفة، ستقوم بما يلي:

- تنشيط المجلس الوطني للإحصائيات قصد تعزيز المنظومة الإحصائية الوطنية، ولاسيما من خلال وضع إستراتيجية وطنية جديدة لتطوير الإحصائيات؛
- عصرنة الهيئة الوطنية للإحصائيات وتوسيع مهامها إلى مجالات مرتبطة بالبحث والاستشراف؛
- تعزيز الشبكة الإحصائية المحلية، لتعزيز تقديم معطيات إحصائية موثوقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة التي تنتهجها الحكومة لفتح المعطيات العمومية "*البيانات المفتوحة*" تعكس رغبتها في إنشاء نظام فعال لإنتاج البيانات الإحصائية العمومية. وسوف يتم تشجيع هذه السياسة من خلال تعزيز التحفيزات في توفير البيانات من قبل الإدارات.

7.5.2. *تطوير تقييم السياسات العمومية وتحسين نظام المتابعة والمراقبة والتدقيق:*

تلتزم الحكومة في هذا المجال، بتعزيز أدوات تقييم ومراجعة ومراقبة البرامج والسياسات العمومية، ولاسيما من خلال:

- تعزيز مهام هيئات المراقبة التابعة للدولة، ولاسيما مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، وتزويدها بالموارد الكافية؛
- إعادة تنظيم الهيئات الرقابية، من خلال توجيه مهامها نحو الوقاية من حالات التنافي، وتضارب المصالح، وكل وضعية أخرى تتعلق بأخلقة الحياة العامة وحماية الأموال العمومية؛
- تعزيز أنظمة التدقيق والتقييم وتوسيعها إلى جميع الإدارات والمؤسسات العمومية.

3. ترسيخ وتعزيز وحماية مقومات الهوية الوطنية والذاكرة:

1.3. ترسيخ مكونات الهوية الوطنية، وترقيتها وحمايتها:

يولي مخطط عمل الحكومة في مجال تعزيز وحماية مكونات الهوية الوطنية، اهتمامًا خاصًا لمرجعيتنا الدينية الوطنية، واللغتين العربية والأمازيغية، وتعمل على وضع مقاربة لدور الدولة في الحفاظ على تراثنا التاريخي والثقافي المادي وغير المادي وترقيته.

1.1.3. *تعزيز المرجعية الدينية الوطنية وتكريس الهوية الدينية:*

ستواصل الحكومة تنفيذ جميع الأعمال الهادفة إلى تعزيز المرجعية الدينية الوطنية وستعمل خصوصا على:

- استكمال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالأنشطة الدينية ذات العلاقة مع حماية هويتنا الدينية؛
- تطوير خطاب ديني معتدل وترقية ثقافة دينية أصيلة؛
- مرافقة الجمعيات المعتمدة التي تقوم بالأنشطة المتعلقة بالشؤون الدينية وتدعيمها؛
- السهر على احترام حرية العبادة لغير المسلمين، في إطار الامتثال للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقامة نظام عبادة وطني متجانس، مما يسمح بتعزيز مكونات الهوية الوطنية والمحافظة عليها؛
- تشجيع السياحة الدينية لجعلها همزة وصل ورابط روحي مع شعوب إفريقيا وبقية العالم؛
- تكييف برامج ومناهج التكوين وتحسين المستوى وتشجيع أنشطة الإرشاد الديني لفائدة المرأة؛
- تعزيز الشبكة الوطنية للمساجد وتوحيد جوانبها المعمارية، واستكمال إنشاء الهياكل المدمجة بمسجد الجزائر الأعظم (جامع الجزائر)؛
- تعزيز شبكة التعليم القرآني ونشر المؤلفات مرجعية.

2.1.3. *تعزيز وترقية اللغتين العربية والأمازيغية:*

انطلاقا من حرصها على ترسيخ أسس ثقافتنا ونسيج هوية أمتنا، الغنية بتنوعها الثقافي، فإن الحكومة ستواصل العمل على ترقية اللغة العربية وتعزيزها، لاسيما من خلال تعميمها في المجالين العلمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى تعزيز وتثمين الأمازيغية بتنوعاتها اللغوية، وادماجها في مختلف مجالات الحياة العامة.

وفي هذا الصدّد، ستسهر الحكومة، في إطار شراكة مع جميع المتدخلين، على ترقية اللغة الأمازيغية وتعميمها وإحياء ثقافتها، كما ستعمل على إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني.

2.3. حفظ الذاكرة الوطنية:

إن الذاكرة الوطنية، باعتبارها الركيزة الأساسية لحماية مكونات هويتنا الوطنية ووحدتنا الوطنية، تشكل محورًا رئيسيًا لمخطط عمل الحكومة، التي تعكف في هذا الإطار على الحفاظ على رموز وإنجازات المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وكذا ثورة الفاتح نوفمبر 1954، وتثمينها ونقلها.

وبهذا الصدّد، ستسهر الحكومة على ما يلي:

- تحيين الترسانة القانونية المتعلقة بالذاكرة الوطنية؛
- استكمال ملفات الذاكرة المتعلقة باسترجاع رفات وجماجم شهداء المقاومة الشعبية والأرشيف الوطني وتفجيرات التجارب النووية بالصحراء الجزائرية ومفقودي ثورة التحرير الوطني والملفات الأخرى المرتبطة بحالة المنفيين والمهجرين، وكذا جميع أشكال الجرائم التي ارتكبتها فرنسا الاستعمارية بحق الشعب الجزائري.
- مواصلة ترقية كتابة ونشر تاريخنا الوطني وتدريسه للأجيال الجديدة؛
- نقل قيم الفاتح نوفمبر 1954 من خلال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- إنشاء منصة رقمية لترقية تاريخ الجزائر من 1830 إلى 1962؛
- مواصلة إعداد موسوعة عن تاريخ الجزائر بلغات مختلفة تسرد الأعمال البطولية والملاحم التي قام بها الشعب الجزائري خلال فترة الاستعمار ؛
- ترقية الإنتاج السينمائي والإنتاج السمعي البصري حول تاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة الفاتح نوفمبر 1954 ورموزها ؛
- تكثيف أعمال جمع الشهادات وتسجيلها وتصنيفها ورقمنتها ونشرها بمشاركة مختلف وسائل الإعلام؛
- ترقية الدراسات المتخصّصة في تاريخ الجزائر في جميع مراحله.

علاوة على ذلك، تتعهد الحكومة بتعزيز سياسة وطنية للسياحة التاريخية وعولمة تاريخنا الوطني، من خلال إشراك ممثلياتنا الدبلوماسية وجاليتنا المقيمة في الخارج.

وستسهر من جهة أخرى، على مواصلة وضع الآليات التشريعية والتنظيمية المناسبة وتطوير مقاربات جديدة من أجل تكفل أمثل بالوضع الاجتماعي للمجاهدين، وذوي الحقوق والضحايا المدنيين، وضحايا المتفجرات وذوي حقوقهم، بهدف الحفاظ على كرامتهم واحترام رموز ثورة التحرير الوطنية المجيدة.

***

الفصل الثاني

من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين

1. تعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي.

إن الحكومة، في سياق الإنعاش الاقتصادي، تستوقفها جملة من الأعمال التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز المالية العامة وتمويل فرص الإنعاش الاقتصادي ضمن منظور الاستثمار والتنوع. ومن أجل الحفاظ على توازن المالية العمومية وتشجيع النمو الاقتصادي، ستتمحور أعمال الحكومة الرئيسية حول النقاط الآتي ذكرها:

1.1. عصرنة النظام المصرفي والمالي:

يتمثل الهدف العام للإصلاح في التوفر على قطاع مصرفي ومالي ناجع ومعاصر وفي متناول الجميع بما يسمح بتحسين جاذبيته وترقية مساهمته في تطوير الاقتصاد الوطني من جهة، وتحقيق احترافية مختلف الفاعلين وتحسين حوكمته من جهة أخرى، ولاسيما من خلال:

- تكثيف الشبكة المصرفية والتأمين من أجل الاستفادة من نفس الخدمات عبر كامل التراب الوطني،
- انتشار البنوك الجزائرية في الخارج،
- رقمنة وتدويل النظام البنكي الجزائري بما يسمح بتقليص آجال الدفع وضمان حلقة الوصل بالخارج من أجل ترقية صورة الجزائر بالخارج،
- تحسين الإدماج المالي الشامل من خلال إشراك أوسع لشبكة البريد في تقديم الخدمات المالية،
- استحداث بنك بريدي،
- التعجيل بمسار عصرنة أنظمة الدفع (*الإطار التنظيمي وهياكل أنظمة الدفع، لاسيما الدفع الإلكتروني*)،
- مواصلة عملية مراجعة سياسة الصرف للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات المصدرين ومواكبة مسار الانفتاح الحتمي للاقتصاد الوطني. ويجب أن تكون هذه العملية حافزا لمرافقة أفضل للمستثمرين في بحثهم عن حصص للتصدير في السوق الدولية،
- إعادة هيكلة حصائل البنوك واستعادة يسرها المالي،
- إعادة تفعيل دور نسب الفائدة كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية،
- استقطاب الكتلة النقدية المتداولة في القطاع الموازي عن طريق استعادة ثقة المواطن في مؤسساته المالية والمصرفية،
- تطوير الإطار التنظيمي والمؤسساتي من أجل تنفيذ الصيرفة الإسلامية، على غرار الصكوك والتكافل، التي يمكن أن تشكل بديلا جذابا للغاية لاستقطاب جزء معتبر من الادخار خارج القطاعات البنكية والمالية التقليدية،
- تحسين عرض السندات في السوق المالية التي يجب أن تمر بالضرورة عبر إصلاح السوق المالية،
- إعادة تنشيط البورصة، ولاسيما من خلال تطوير منتجات تتماشى مع راهن الظرف الاقتصادي وإشراك القطاع الاقتصادي العمومي في مسار انطلاقها،
- عصرنة منشآت وطريقة تسيير السوق الفرعية من خلال استحداث نظم معلوماتية جديدة لمؤسسات السوق المالية،
- مكافحة السوق الموازية للعملة الصعبة،
- تأهيل الإطار الإشرافي لبنك الجزائر وفق المعايير والمقاييس الدولية،
- تعزيز إطار التسوية البنكية وإدارة الأزمات، بما في ذلك صندوق ضمان الودائع البنكية،
- وضع إطار تنظيمي ينطبق على الأوراق المالية المنقولة،

- تعزيز نوعية المنظومة المعلوماتية لمركزية الأخطار من أجل تحديد أمثل لهوية الزبائن،
- وضع إطار تنظيمي وإشرافي للمالية المصغرة ورأسمال المخاطر،
- إدخال بنكين عموميين إلى البورصة في إطار الإصلاحات الهيكلية للسوق المالية بهدف زيادة مساهمة البورصة في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد. كما يجب أن يعاد تنظيم البورصة على نحو يصب في اتجاه تعزيز حوكمة شركات السوق وعصرنة النظم التفاوضية والإشرافية لسوق البورصة،
- مراجعة الأمر رقم 95 . 07 المؤرخ في 25 يناير 1995 والمتعلق بالتأمينات،
- استحداث بنك للسكن من خلال تحويل الصندوق الوطني للسكن إلى مؤسسة مالية مخصصة للسكن.

2.1. إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية.

عرف القطاع العمومي التجاري عدة مراحل للإصلاح كانت مرفوقة بعمليات التطهير المالي ومخططات التقويم والتطوير التي تكفلت بها الخزينة والبنوك العمومية.

وعليه، وبهدف وضع مقاربة جديدة في مجال تسيير مساهمات الدولة في إطار تحسين الحوكمة، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- ***في مجال تحسين الحوكمة:***

- التدقيق في حسابات رؤوس أموال القطاع العمومي التجاري وتقييمها، ولاسيما إدارة المجمعات/ الشركات القابضة الصناعية والمؤسسات الاقتصادية العمومية،
- الشروع في إعادة هيكلة القطاع العمومي التجاري في ضوء عمليات تدقيق الحسابات التي تمت مباشرتها وفتح رأسمال الشركات،
- مراجعة وتحيين الإطار القانوني الذي ينظم مساهمات الدولة والمؤسسة العمومية والشراكة من أجل تكييفه مع المتطلبات الجديدة التي تقتضيها سياسة التجديد الاقتصادي. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإجراء التعديلات الضرورية التي تكرس الاستقلالية الفعلية لقرار المؤسسة العمومية وإضفاء مزيدا من المرونة على عملها، وإيجاد بيئة مرنة ومحفزة للشراكة دون الإضرار بفعالية الإشراف،
- تشجيع مبادرة مسيري المؤسسات العمومية، لاسيما من خلال مراجعة الوضع القانوني لأجهزة التسيير وعدم تجريم فعل التسيير وتأسيس عقود الأداء والالتزام بالنتائج لصالح هؤلاء المسيرين،

- ***في مجال التأهيل والتطوير:***

- إعادة بعث نشاطات المؤسسات و/أو الوحدات الاقتصادية العمومية المتوقفة وتطوير مقاربة عملية لإعادة تأهيل أصولها غير المستغلة بفضل إقامة شراكة بين المجمعات/الشركات القابضة أو الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي،
- دراسة التدابير المالية من أجل إنعاش نشاط بعض المؤسسات العمومية المصدرة،
- تعميم استحداث هياكل للبحث والتنمية ومخابر التصنيع بهدف ترقية الابتكار،
- تطوير المقاولاتية وتعزيز قدرات القطاع العمومي بما يستجيب لاحتياجات السوق.

3.1. تحسين جاذبية مناخ الاستثمار:

في إطار تحسين جاذبية مناخ الاستثمار، تلتزم الحكومة بإزالة كل العراقيل التي تعيق الاستثمار بفضل اتخاذ جملة من التدابير التنظيمية والمالية، التي يتلخص أهمها في الآتي:

- **في مجال تسهيل فعل الاستثمار:**
  - ضمان المزيد من وضوح الرؤية والاستقرار القانوني والمؤسساتي لصالح المستثمرين المحتملين، ولاسيما من خلال تعديل قانون الاستثمار؛
  - إزالة الطابع المادي عن الإجراءات الإدارية وتقليص آجال معالجة كل الملفات الإدارية وتبسيط إجراءات منح مختلف الاعتمادات والرخص المطلوبة لممارسة النشاطات بكل أنواعها،
  - مكافحة البيروقراطية من خلال تشكيل لجنة للتحكيم تتعلق بعلاقات الإدارة بالمستثمرين،
  - تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار من أجل تدخل منسق وفعال للفاعلين في القطاع العمومي،
  - وضع آلية للتقييم والمتابعة لمناخ الأعمال،
  - إنشاء هيئة لليقظة والاستعلام الاقتصاديين لمساعدة المستثمرين على التوقع والاستباقية،
  - إرساء أرضية إعلامية اقتصادية وخارطة للمؤسسات وفرص الاستثمار كأداة للمساعدة على اتخاذ القرار وكوسيلة لتقييم السياسات العمومية.
- **في مجال التمويل:**
  - تشجيع توفير أدوات التمويل الملائمة (*القرض الإيجاري، تخصيم الديون، رأسمال . الخطر...*)،
  - تطبيق نسب فوائد جذابة ومعقولة اقتصاديا، حسب القطاع وفي إطار عقود الالتزام بالنتائج،
  - تشجيع القرض الإيجاري العقاري وتطوير شبكات المؤسسات المالية المخصصة لهذا النشاط،
  - تسهيل طرق الحصول على القروض لصالح المؤسسات المصغرة،
  - منح الأولوية للمؤسسات التي لا يحتاج مجال نشاطها إلى العملة الصعبة.
- **إصلاح الشباك الوحيد:**
  - توسيع صلاحيات الشباك الوحيد لأداء دوره كمركز حقيقي لتقديم الخدمات إلى المستثمرين (*إنشاء المؤسسات وفروعها، زيادة رأس المال، تغيير النشاط، أعمال التصفية...*)،
  - تعزيز رقمنة كل الإدارات وربطها ببعضها البعض،
  - تعزيز دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كوسيط لدى الإدارات المعنية بالاستثمار،
  - اللجوء إلى جاليتنا الوطنية في المهجر مع ضمان امتيازات تحفيزية لصالحها،
  - ضمان الأمن القانوني للمستثمرين،
  - وضع آلية للتقييم المنتظم مع تحديد مؤشراته بدقة (*مثل آجال تأسيس الشركات، إعداد العقود..*)،
  - استحداث محاكي للنوعية المؤسساتية من أجل تحسين ترتيب الجزائر على الصعيد الدولي في مجال جاذبية الاستثمارات،
  - إرساء نظام ملائم للإدارة الإلكترونية من خلال استحداث منصات لتجميع كل الإجراءات الإدارية للمؤسسات والخواص، ويكون مزودا بنظام للاستشارة من أجل سبر آراء المتعاملين.

4.1. ترقية إطار تطوير المؤسسة والمقاولاتية:

يستوجب تطوير المؤسسة والمقاولاتية توفير بيئة أعمال مناسبة ومحفزة ترتكز على محيط يضمن الشفافية وترقية التشغيل والابتكار والإنتاجية وتنويع الاقتصاد.

وبهذا الشأن، ستقوم الحكومة بالأعمال الآتية:

- مرافقة وتوجيه المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، التي تواجه صعوبات في التسيير والتمويل،
- إدراج مفهوم المقاولاتية والمقاولاتية الابتكارية عبر مختلف مقررات الأطوار التعليمية،
- مكافحة البيروقراطية وتخفيف الإجراءات الإدارية والتنظيمية بالنسبة لإجراءات ترسيم المؤسسات (*إجراءات إنشاء المؤسسات وغلقها، النظام الضريبي، إجراءات الاستيراد، الحصول على رخص البناء وكل الرخص المتعلقة بالاستغلال*)،
- تسهيل الولوج إلى عوامل الإنتاج إلى الأسواق (*المالية، العقارية واليد العاملة*) من خلال وضع أراضي للاستثمار تحت التصرف والتخفيف من تنظيم العمل من أجل إضفاء المرونة على التشغيل،
- وضع آليات للتحفيز على الاستثمار (*الإعفاء الضريبي قصير المدى، نظام القرض الضريبي..*) لصالح المشاريع الصناعية، لاسيما في قطاع المناجم، والصناعة الصيدلانية والطاقات المتجددة والاقتصاد الرقمي والفلاحة...،
- دعم انتشار المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين على المستويين الوطني والدولي،
- إعادة تنشيط التنسيق بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة والجامعات ومراكز البحث،
- تشجيع بروز شركات للخبراء متفتحة على رسملة المهن والخبرات والمهارات،
- ترقية المقاولاتية في الجنوب والهضاب العليا ومناطق الظل،
- تكييف الإطار القانوني والتنظيمي بغرض استحداث عطلة خاصة من أجل إنشاء مؤسسات.

5.1. تعزيز اندماج القطاع الموازي ضمن القنوات الرسمية:

تلتزم الحكومة، في مواجهة ظاهرة استفحال القطاع غير الرسمي وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، بوضع الآليات والأدوات الضرورية، بما يسمح بتسخير كل موارد هذا القطاع وإدماجها ضمن القنوات المشروعة للاقتصاد، وذلك من خلال الأعمال الآتية:

- استحداث الأدوات الضرورية لتقييم نطاق الأنشطة غير الرسمية في القطاع الاقتصادي وإحصاء دافعي الضريبة المحتملين، ومن ثمة، تقييم الخسائر الجبائية المترتبة عن هذه الأنشطة،
- اتخاذ تدابير الإدماج والتحفيز والرقابة الكفيلة بالمساعدة على تحويل النشاط الموازي نحو القطاع الرسمي،
- استرجاع الأرصدة الموجودة في السوق الموازية وإدمجها ضمن القنوات الرسمية،
- وضع آليات ملائمة للتسويق (حرية البيع من خلال الجمعيات المتخصصة أو غيرها...)،
- استحداث الوضع القانوني للمقاول الذاتي،
- دعم تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات المصغرة وتشجيع نشاطات الصناعة التقليدية والفنية،
- تعزيز نشاطات الاتصال من أجل تعميم حقوق وضمانات دافعي الضرائب واتخاذ تدابير المرافقة وترتيبات التسهيل في مجال دفع الضرائب،
- تحديد القطاعات ذات المخاطر والممارسات التي تشجع تطور القطاع غير الرسمي،
- تعزيز وظيفة الرقابة من خلال الاستعانة بأحسن المناهج والأدوات الخاصة بجمع المعلومات الجبائية ودعمها وتوزيعها واستغلالها،

- وضع أدوات التنسيق والتشاور والرقابة المختلطة على المستويين المحلي والمركزي (*الجمارك، المصالح التجارية، الضمان الاجتماعي...*)، لاسيما من خلال وضع واجهة التعامل تسمح بتناسق قواعد البيانات،
- تعزيز الضمانات الممنوحة لدافعي الضريبة الخاضعين للرقابة،
- تعزيز دور المؤسسات الناشئة كأداة للإشراف المالي من خلال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية،
- مواصلة تبسيط إجراءات الحصول على السجل التجاري وتخصيص فضاءات مؤطرة للنشاطات التي كانت تمارس سابقا في القطاع غير الرسمي (*الشراء، وإعادة البيع، والصناعة التقليدية...*).

6.1. تطوير العقار الاقتصادي وتحسين استغلاله:

يتطلب الإنعاش الاقتصادي الاهتمام بتسيير العقار الذي يعيق حاليا المقاولاتية وتطوير الاستثمار. ومن أجل إزالة كل هذه العراقيل، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- مراجعة الترتيبات المتعلقة بالعقار الموجه إلى الاستثمار بهدف رفع هذه العراقيل بشكل نهائي ومواجهة حالات الانسداد التي تعرفها عملية منح العقار الصناعي،
- إسناد كل الترتيبات (*منح المناطق وتسييرها وتهيئتها واستحداثها*) لهيئة واحدة "وكالة" لديها حضور جهوي ومحلي وتستفيد من المهارة والخبرة التقنية في هذا المجال،
- تبسيط الإجراءات وترقية الاستثمار وتحسين عملية تخصيص الموارد العقارية،
- تعزيز العرض العقاري الموجه إلى إنجاز مشاريع الاستثمار الصناعي،
- تشجيع تطوير وتجهيز المناطق الصناعية العمومية والخاصة من خلال فتحها أمام صناعيي القطاع الخاص، ولاسيما التعاونيات، مدعم بدفتر شروط واضح ودقيق،
- وضع ترتيبات لاسترجاع الأراضي الممنوحة في شكل ملكية كلية والموجهة إلى مشاريع الاستثمار التي لم يتم استغلالها أو تم تحويلها عن وجهتها الأصلية (*فسخ عقود الإمتياز بالطرق الإدارية وغير القضائية*)،
- إعادة تثمين الأوعية العقارية المسترجعة قصد إعادة تخصيصها للمستثمرين الحقيقيين على أساس امتياز غير قابل للتحويل إلى تنازل، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،
- تحيين خارطة الأملاك العقارية الوطنية،
- تحيين جرد العقار الصناعي غير المستغل لإدماجه ضمن العرض العقاري الموجه للاستثمار،
- مواصلة إنجاز مناطق صناعية جديدة موزعة عبر التراب الوطني، لاسيما على مستوى الهضاب العليا والجنوب.

7.1. تعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتطوير والابتكار:

تلتزم الحكومة في سياق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العميقة، بتوفير بيئة ملائمة للابتكار. لذا، يجب على المؤسسات الناشئة الجزائرية أن تندمج، مستقبلا، في هذا المسار الهام لانتقال بلادنا إلى نموذج اقتصادي جديد أكثر طموحا، يمكنه أن ينأى تدريجيا عن الريع النفطي، بفضل تثمين مورد لا ينفد، يتمثل في المعرفة.

ولهذا الغرض، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- إعداد قانون إطار حول اقتصاد المعرفة،
- إعداد استراتيجية وطنية لنقل التكنولوجيا،
- وضع آليات ملائمة لتمويل أشغال وضع النماذج والبحث والتنمية لصالح المؤسسات الناشئة،
- استحداث محفزات جبائية لتشجيع المؤسسات على الاستثمار في مجال البحث والتنمية،
- وضع إطار تنظيمي لضبط النفقات التي يمكن تصنيفها بنفقات البحث والتنمية في المؤسسات،
- اتخاذ تدابير تحفيزية لتشجيع أطروحات البحث في المؤسسة،
- وضع آلية لدعم إيداع براءات الاختراع على المستوى الدولي،
- تشجيع تشغيل اليد العاملة ذات التأهيل العالي في المؤسسات،
- استحداث الوضع القانوني للباحث في المؤسسة،
- رقمنة إجراءات إيداع براءات الاختراع،
- استحداث مناطق تكنولوجية حرة،
- تشجيع أصحاب براءات الاختراع على إنشاء مؤسساتهم الناشئة،
- تشجيع التعاقد الخارجي لإنجاز أعمال البحث والتنمية من خلال استحداث إطار تنظيمي للاختراع المفتوح،
- استحداث ورشات وضع النماذج (*فضاءات التصنيع*) لصالح حاملي المشاريع الابتكارية،
- اللجوء إلى مقدمي الخدمات الجزائريين في قطاع الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة للحد من التبعية التكنولوجية.

8.1. الإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة.

يمثل الانتقال الرقمي أحد الرهانات الكبرى التي يجب مواجهتها في سياق دولي تطبعه هوة رقمية ما انفكت تتزايد حدتها يوما بعد يوم والتي تضع الجزائر أمام تحد كبير، يتمثل في الاعتماد على شبابها الذي يزخر بغنى الأفكار والبراعة من أجل تطوير القطاع الرقمي والتكنولوجيات الجديدة وإشراك المؤسسات الناشئة للمساهمة في إيجاد الحلول للرهانات الاستراتيجية التي تواجه البلاد (*الأمن المائي، والانتقال الطاقوي، والأمن الغذائي..*).

ولهذا الغرض، تلتزم الحكومة بترقية منظومة حاضنة للمؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي من خلال الأعمال الآتية:

- إنشاء إطار تنظيمي للابتكار المفتوح ووسائط الدفع الإلكتروني وإصدار النصوص التطبيقية من أجل التمويل التشاركي،
- مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية لجعلها أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة،
- تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات لصالح المؤسسات الناشئة وغيرها من المستثمرين المبتدئين،
- إنشاء المؤسسات الناشئة لأصحاب الأعمال الحرة والمقاولين الذاتيين،
- تعزيز دور المؤسسات الناشئة كأداة للإشراك المالي من خلال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية،
- إنشاء شبكة وطنية لملائكة الأعمال «***Business Angles***»،
- إنشاء ممثليات إقليمية لصندوق المؤسسات الناشئة الجزائرية،
- إطلاق برنامج للإسراع في إنشاء المؤسسات الناشئة من خلال مسرع عمومي «***Algeria Venture***»،

- إنشاء حاضنات ومسرعات في كل ولايات البلاد،
- وضع نظام لتقييم الحاضنات وتأهيل مستواها،
- استحداث "مخبر مالي" لصالح المؤسسات الناشئة التي تنشط مجال التكنولوجيات المالية،
- إحصاء التصنيفات الدولية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والاختراع واقتصاد المعرفة وتحسين مرتبة الجزائر،
- تقليص أعباء أرباب العمل لصالح المؤسسات الناشئة،
- تشجيع رأسمال المخاطر بالنظر إلى دوره الأساسي في تمويل الابتكار وتخفيف الإجراءات الإدارية لإنشاء صندوق للاستثمار وصندوق إيداع مشترك للابتكارات،
- إدخال تدابير تحفيزية لفائدة ملائكة الأعمال والإعفاء الضريبي للمبالغ المستثمرة في المؤسسات الناشئة (*حقوق المساهمين*)،
- تسهيل طرق الاستفادة من الدفع الإلكتروني لصالح المؤسسات الناشئة،
- استغلال صناديق الاستثمار الولائية لتمويل المؤسسات الناشئة،
- تعزيز التعاون مع صناديق الاستثمار الكفيلة بالاستثمار في المؤسسات الناشئة في الجزائر،
- تشجيع المؤسسات الناشئة الأجنبية، ولاسيما الإفريقية، على الاندماج في المنظومة الحاضنة الجزائرية.

2. تطوير القطاعات المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي.

1.2. التطوير الاستراتيجي لقطاع الطاقة والمناجم:

يتمثل الهدف المنشود، من باب الأولوية، في ضمان الأمن الطاقوي للبلاد من خلال تلبية الطلب الوطني على المدى البعيد، ووضع المواد المعدنية تحت تصرف القطاعات الاقتصادية، وكذا المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على مستوى معتبر من الإيرادات لصالح الدولة.

وفي هذا الإطار، تعكف الحكومة على تنفيذ الأعمال الآتية:

- *في مجال تثمين الموارد الطبيعية*، سيتعلق الأمر بتحويل المواد الأولية أكثر فأكثر اعتمادا على شعب البتروكيمياء والمناجم المنتجة للثروة ومناصب العمل. ويتمثل الهدف في تحويل أكثر من 50% من مواردنا الطبيعية مقابل 30% حاليا، وزيادة الصادرات من السلع والخدمات خارج المحروقات (*البتروكيمياء، الفوسفات، زيت التشحيم والخدمات التقنية*).

  كما سيتعلق الأمر بتكثيف تطوير الصناعة البترولية الأفقية من أجل تجديد احتياطات البلاد من المحروقات، ورفع الانتاج الأولي للمحروقات من خلال الاستثمار والشراكة الدولية.

- *في مجال تلبية الطلب الوطني على المنتجات الطاقوية*، فإن الأمر سيتعلق من باب الأولوية ببرنامج تحسين أداة تكرير النفط الموجود وترقية محروقات أخرى، ولاسيما غاز البترول المميع كوقود والغاز الطبيعي المضغوط، التي ترمي إلى زيادة الإنتاج إلى حده الأقصى ووقف الاستيراد بشكل كلي.
- *وفيما يخص النشاط المنجمي*، فإنه من المقرر وضع برنامج متعدد السنوات للدراسات والبحث المنجمي يرمي إلى التثمين الصناعي للموارد المنجمية عبر تطوير مشاريع مهيكلة لمنجم الحديد لغار جبيلات والفوسفات المندمج والزنك بوادي أميزور.

وجدير بالإشارة أن إنجاز هذه المشاريع الاستراتيجية من شأنه أن يسمح بتلبية الحاجات الوطنية من المواد الأولية وتقليص فاتورة الاستيراد وتنويع الاقتصاد الوطني واستحداث مناصب العمل والثروة، لاسيما في المناطق النائية.

- *في مجال الطاقة*، من المقرر تعزيز وسائل إنتاج الكهرباء وتطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء والغاز، وكذا مواصلة عملية الكهربة وتوصيل الغاز، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق المعزولة والمحرومة والنشاطات المنتجة للثروة ومناصب العمل على غرار الزراعة والصناعة.

وبالنظر إلى التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة عبر العالم، فإن تطوير الهيدروجين سيظل هدفا تسعى الحكومة إلى تحقيقه؛ مع الإشارى إلى أن خارطة طريق سيتم وضعها لتحديد استراتيجية وطنية من أجل تطوير هذا المورد الطاقوي الجديد.

- *في مجال الاندماج الوطني*، يتمثل الهدف المتوخى في صنع التجهيزات وقطع الغيار الضرورية للصناعة النفطية والمنجمية وكذا الطاقة، من خلال المناولة الوطنية (المؤسسات المصغرة، والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة) وإنجاز المشاريع الصناعية عن طريق الشراكة.

وفي الأخير، تحتل الرقمنة واستعمال التكنولوجيات الجديدة وكذا تعزيز البحث بمؤسسات القطاع مكانة مفضلة من أجل تأهيلها وفق المعايير الدولية.

2.2. القطاع الطاقوي، من أجل انتقال ناجح وأمن طاقوي أفضل.

إن البعد المتعلق بالانتقال الطاقوي نحو الطاقات الجديدة والمتجددة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي للحكومة، يرمي إلى تحقيق النمو "الأخضر" من خلال اللجوء إلى التكنولوجيات الطاقوية الابتكارية والرقمية من أجل إعداد هندسة جديدة للتنمية بما يجعل ريع الطاقات الأحفورية يفسح المجال أمام نماذج مستدامة تثمن الرابط الاجتماعي والمناصب المستدامة للشغل مع توفير ظروف معيشية أفضل ومقاومة مختلف الأزمات والأخطار الكبرى.

وضمن هذا المنظور، ينص مخطط الإنعاش على تكريس دور الفرع الطاقوي الانتقالي بما يتماشى وجهود المجموعة الدولية في هذا الميدا، وهو حجر الزاوية لبناء، "جزائر الغد" تكون فيها آثار الكاربون ضعيفة وعقلانية وفعالة في استهلاكها الطاقوي الذي يثمن كل قدراتها النائمة، ولاسيما في ميدان الطاقة ويخلق موارد جديدة على أسس مستدامة لصالح الأمة. ويرتكز هذا المخطط على المحاور الاستراتيجية الآتية:

- مخطط وطني مكثف للطاقات المتجددة والجديدة،
- برنامج متعدد القطاعات يقوم على الاقتصاد في الاستهلاك والفعالية الطاقوية،
- مخطط وطني طموح يتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر، على الخصوص،
- تكريس نموذج طاقوي جديد يتجه نحو مزيج طاقوي متوازن في أفق 2030 بموجب قانون الانتقال الطاقوي الذي ينتظر إصداره في 2021،
- اتخاذ تدابير دعم للانتقال الطاقوي، لاسيما من خلال التكوين وتطوير البحث والتنمية والعمل المعياري والاتصال والتعاون.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بتنفيذ الأعمال الآتية:

1.2.2. بعنوان تطوير الطاقات المتجددة والجديدة، تتمثل الأعمال فيما يأتي:

- تحقيق قدرة إنتاجية من الطاقة الكهربائية قدرها من 15.000 ميغاواط في أفاق 2035، منها 1000 ميغاواط في سنة 2021،

- إطلاق مناقصة لفائدة المستثمرين في سنة 2021 من أجل إنتاج 1000 ميغاواط من الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية، وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 21 . 158 المؤرخ في 24 أبريل 2021 المتعلق بالمناقصات لإنتاج الطاقات المتجددة،

- تطوير الإدماج المكثف لعمليات الإنتاج اللامركزية للكهرباء الشمسية على مستوى شبكة توزيع الكهرباء ذي التيار المنخفض والمتوسط، وتشجيع الإنتاج الذاتي والاستهلاك الذاتي في القطاعات السكنية والثانوية.
- إنتاج الطاقات المتجددة من أجل الاستهلاك الذاتي (*خارج الشبكة*)، لاسيما في مناطق الظل: أنظمة شمسية مستقلة، مجموعات تجهيزات الطاقة الشمسية الفردية، أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية... وسوف يتم إعداد دليل تقني بالنسبة لمركبي هذه الأنظمة.
- تطوير منشآت نوعية في مجال الطاقة الشمسية من أجل إعداد معايير ذات جودة بالنسبة للتجهيزات، وكذا المعايير المكيفة في مجال تأهيل الموارد البشرية، والمركبين ومقدمي الخدمات ومكاتب الدراسات.

2.2.2. ***بعنوان سياسة الفعالية الطاقوية***، تتعلق الأعمال المعتمدة بما يأتي:

- *التعميم، بعنوان مكافحة التبذير، والإنارة الناجعة في قطاع البناء*، لاسيما من خلال:
  - إعداد دفتر للشروط التقنية وتنفيذه على أرض الواقع، بعنوان التدابير التنظيمية والتقنية للأداء الطاقوي للبنايات،
  - التحويل التدريجي للإنارة التقليدية المنزلية إلى إنارة ناجعة (نوع لاد) من أجل اقتصاد الطاقة الكهربائية بحوالي 5600 ميغاواط/ساعة،
  - ترقية الصناعة المحلية لصنع المصابيح من نوع "لاد"،
  - القيام خلال سنة 2021، بتوزيع واحد مليون مصباح من نوع "لاد" بأسعار مدعمة لصالح الأسر، في إطار تعويض الإنارة الكلاسيكية بشكل تدريجي،
  - منع المصابيح التقليدية الوهاجة اعتبارا من سنة 2022،
  - استبدال مصابيح الإنارة العمومية بإنارة من نوع "لاد" بشكل تدريجي،
  - التمويل المشترك، ابتداء من سنة 2021 لصالح 100 بلدية لـ 40.000 مصباح من نوع "لاد" موجه للإنارة العمومية.
  - إعداد برنامج للإنارة بواسطة الطاقة الشمسية على مستوى المقاطع المعنية للطريق السيار شرق ـ غرب وعلى طرق سيارة أخرى؛
  - القيام، خلال سنة 2021، بإعداد مرجع وطني للإنارة العمومية بما فيها الإنارة بواسطة الطاقة الشمسية والهوائية.
- *تحسين معايير الأداء الطاقوي للتجهيزات الكهرومنزلية* من خلال:
  - مراجعة التنظيم المتعلق بوضع العلامات الطاقوية للتجهيزات الكهرومنزلية،
  - تجسيد مشروع مخبر التجارب/الرقابة بسيدي عبد الله الذي أطلق في 2021،
  - وضع آلية مالية تحفيزية تسمح باستبدال التجهيزات الكهرومنزلية الموجودة ذات الاستهلاك الطاقوي الكبير.
- *الأعمال الرامية إلى تحويل أنماط الوقود في قطاع النقل*، من خلال:
  - تحويل 150.000 مركبة إلى غاز البترول المميع (*الخواص، سيارات الأجرة والإدارات العمومية*)، في 2021، كحلول انتقالية،
  - دراسة جدوى تحويل المركبات الصناعية،
  - إنجاز عملية ترويجية تستهدف تطوير الحركة الكهربائية، لاسيما من خلال وضع معايير ومقاييس.

• *الأعمال الرامية إلى تحسين الفعالية الطاقوية في القطاع الصناعي*: ويتعلق الأمر بتحسين الفعالية الطاقوية في هذا القطاع الذي يستهلك ما يعادل 10,4 طن من البترول Mtep، أي 21,7% من إنتاج الطاقة النهائي، من خلال تقريبه من المقاييس الدولية والقضاء على الكاربون في العمليات الإنتاجية بما يسمح أيضا بتحسين تنافسية هذا القطاع، كما يتعلق الأمر بتشجيع الإنتاج المشترك واللجوء إلى الطاقات المتجددة في هذا القطاع.

• *الأعمال الرامية إلى تعزيز وإعادة انتشار الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة*: ويتعلق الأمر بتطوير هذه الوكالة إلى هياكل جهوية (*شرق، غرب، وسط وجنوب*).

3.2.2. ***بعنوان المخطط الوطني الطموح للهدروجين ولاسيما الأخضر***: بالنظر إلى التحول الذي يشهده قطاع الطاقة عبر العالم، فإن تطوير الهيدروجين يبقى هدفا يحظى بالأولوية لدى الحكومة.

وعليه، فإن عملها سينصب خصوصا على الأشغال التحضيرية لإقامة شراكة استراتيجية مع شركاء أجانب من أجل تنفيذ مخطط وطني للهدروجين ولاسيما الأخضر.

4.2.2. ***في مجال النموذج الطاقوي الجديد والمزيج الطاقوي الأمثل في آفاق سنة*** 2030:

- تحسين مزيج الطاقة التقني والاقتصادي بشكل أمثل وفق الموارد،
- إعداد نموذج جديد للانتقال الطاقوي في إطار متعدد القطاعات،
- تقييم دقيق بواسطة الخرائط للقدرات الكامنة المنجزة حسب كل شعبة: الطاقة الشمسية، والطاقة الهوائية والطاقة الجيوحرارية والتثمين الطاقوي للنفايات، على المدى المتوسط، وشعبة الطاقة النووية، بكونها مصدرا خاليا من أي آثار للكاربون التي يمكن أن تدخل في المزيج الطاقوي ابتداء من سنة 2035.

5.2.2. ***تدابير دعم الانتقال الطاقوي***؛ وتتمثل في الآتي:

- إنشاء معهد للانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، كقطب امتياز مفتوح على العالم يجمع مهام التكوين الاحترافي على المدى القصير والتكوين العالي على المدى الطويل في طور التدرج وما بعد التدرج، وميدان البحث والتنمية والمساعدة على التثمين الصناعي للابتكارات،
- إعداد وتنفيذ مخطط اتصال يرمي إلى توعية الرأي العام والمجتمع المدني بأهمية الانتقال الطاقوي،
- إعداد مخطط عمل يتضمن البعد المعياري للانتقال الطاقوي من حيث المقاييس الواجب تحيينها والمقاييس الجديدة الواجب اعتمادها ووسائل المقايسة والمعايرة الواجب توفيرها.
- تعزيز محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ووحداتها الجهوية، قصد المساهمة في التنمية الوطنية والقطاعية للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية والتقييم الدوري للسياسة الوطنية في هذا المجال، وكذا الأدوات المسخرة لتنفيذها وانعكاساتها.

3.2. ***تطوير الشعب الصناعية الواعدة***:

لقد شهدت بعض الفروع الصناعية اختلالات حالت دون تطورها أو تسببت في بعض الأحيان في التوقف التام لأنشطتها، لاسيما فروع الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهرومنزلية.

وبهذا الشأن، وبهدف إعادة بعث هذه الفروع، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- استحداث هيئة تتمتع بالصلاحيات الضرورية لإدارة مختلف الترتيبات التنظيمية التي تمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية للمؤسسات الصناعية لضمان تخصيص أفضل لهذه الامتيازات،

- تشجيع وتوجيه هذه المؤسسات للإنتظام في جمعيات مهنية بغرض تعزيز عوامل تضافر بين نشاطاتها واندماجها الصناعي،
- توجيه الاستثمارات الصناعية نحو المجالات التي تتوفر على قدرات هامة وتحديد الأنشطة التي سجلت تراجعا.

4.2. *قطاعا الفلاحة والصيد البحري، من أجل تحقيق أمن غذائي أفضل:*

1.4.2. *فيما يخص الفلاحة:*

ستسخر الحكومة كل الأدوات اللازمة من خلال سياسة منسجمة تسمح بتعزيز الأمن الغذائي للبلاد وترقية فلاحة عصرية وعالية الأداء وخلاقة للثروة ومناصب الشغل من شأنها أن تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص اختلال الميزان التجاري.

وعليه، تم تصور سياسة لتطوير القطاع الفلاحي والريفي، من خلال مسعى مهيكل واندماجي قائم على بنية متناسقة مع السياسات القطاعية الأخرى. ومن شأن هذه المقاربة أن تسمح بتطوير الفلاحة بما يجعلها رافدا من روافد التنوع والنمو الاقتصاديين.

أما نموذج النمو الاقتصادي المعتمد في مجال الفلاحة الذي يستجيب لعدة تحديات، فإنه يقوم، من باب الأولوية، على ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية اعتمادا على تعبئة أكبر لرؤوس الأموال والمبادرة الخاصة الضرورية لإنعاش القطاع الفلاحي والريفي،

وبهذا الشأن، فإن الأعمال ذات الأولوية التي تطمح الحكومة إلى تحقيقها في آفاق سنة 2024، تتمثل أساسا، في بعث ديناميكية التنمية في المناطق الريفية والفضاءات الغابية والصحراوية والجبلية والهضاب العليا التي تنطوي على أثر ملحوظ على النمو الفلاحي، وذلك من خلال:

- تكثيف الإنتاج من أجل تحقيق إنتاجية أفضل مع تشجيع زيادة العرض المحلي وتقليص استيراد المنتجات الفلاحية والزراعات الاستراتيجية والصناعية (*الحبوب، والسلجم، والذرة والشمندر السكري، إلخ*)،
- ترقية الاستثمار الخاص أساسا من خلال تسهيل الحصول على العقار والقضاء على البيروقراطية التي تعيق النشاط الاقتصادي (*الشباك الوحيد*)،
- تنمية المناطق الريفية من خلال استحداث أقطاب زراعية مندمجة باعتبارها أحد المرتكزات التوجيهية لاستراتيجيات التطور الفلاحي والريفي،
- تفعيل برامج إنتاج البذور والشتلات والنباتات المولدة،
- عصرنة الفلاحة، من خلال إدراج الابتكار والرقمنة،
- تنويع الإنتاج الزراعي، ولاسيما الإنتاج الذي يتوفر على مزايا تفاضلية لترقية الصادرات من المنتوجات الفلاحية،
- تعزيز ترتيبات الضبط من خلال منصات لوجيستية مختلفة،
- تعزيز تنظيم المهن والتنظيم مابين المهن،
- إصلاح مؤسساتي للمعاهد التقنية ومراكز البحث والدواوين والمجمعات الاقتصادية المكيفة بشكل أفضل للاستجابة لأهداف سياسة تطوير القطاع،
- عصرنة نظم اليقظة والرقابة الصحية البيطرية والصحة النباتية.

وفيما يخص الأثر المنشود، تتطلع الحكومة إلى تحقيق ما يلي، في آفاق سنة 2024:

- **تطوير الإنتاج الفلاحي، ولاسيما الزراعات الاستراتيجية والمنتوجات واسعة الاستهلاك قصد ترشيد استيراد الحبوب والحليب، من خلال إعداد خارطة للمناطق ذات قدرات كامنة وتوسيع المساحات المسقية وإطلاق ترتيبات تتبع مسار طحين الخبازة وتحسين معدلات الجمع وتشكيل الثلاثي "الديوان الوطني لأغذية الأنعام - الشركة الجزائرية للحوم الحمراء - مربّو الماشية"،**
- **تطوير الزراعات الصناعية لتقليص الاستيراد والتغطية الشاملة أو الجزئية للحاجات من الزيوت والسكر وأغذية الأنعام من خلال ترقية زراعة السلجم والذرة والشمندر السكري،**
- **تنمية العقار الزراعي من خلال ترقية الاستثمار في الجنوب (*ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية*) وتطهير العقار واستعادة الأراضي غير المستغلة وتأمين أصحاب المستثمرات من خلال تسوية وضعيتهم،**
- **تحسين الإنتاج من خلال تحديد أقطاب الإنتاج والنمو الزراعيين من أجل توجيه أحسن لدعم الدولة لصالح المناطق ذات القدرات الكامنة وترشيد الواردات،**
- **تعزيز القدرات اللوجيستية من أجل تحسين ضبط عمليات الإنتاج وتحقيق المزيد من الاندماج القبلي والبَعدي، ولاسيما في المناطق الجنوبية والحدودية،**
- **تطوير الصادرات الزراعية من أجل مساهمة أكبر في تنويع الصادرات خارج المحروقات. ويتعلق الأمر بتحسين تنافسية الفروع الزراعية والزراعية - الغذائية وتحسين المنصات اللوجيستية من أجل تثمين وتسويق المنتجات الزراعية بشكل أفضل،**
- **تعزيز التأطير المالي والتأمين الفلاحي والحماية الاجتماعية من خلال استحداث القرض التعاوني الريفي ووضع ترتيبات للتأمين على الكوارث الزراعية والتغطية الاجتماعية للفلاحين من أجل تأمين الفاعلين في هذا القطاع وحماية الإيرادات،**
- **الإصلاح المؤسساتي لهيئات التأطير التقني والاقتصادي من أجل تكييف وتحسين دورها في تنفيذ سياسة القطاع الفلاحي،**
- **تعزيز النظم المعلوماتية والإحصائية وتنظيم المهن الفلاحية،**
- **حماية الموارد الطبيعية وتنمية الفضاءات الريفية لتحقيق استقرار سكان الريف والحفاظ على الإيرادات، من خلال: (1). تكثيف الزراعات، لاسيما غرس الأشجار المثمرة والريفية، (2). التسيير المستدام للغابات ورد الاعتبار لها، (3). استحداث أنشطة اقتصادية لصالح الأسر الريفية؛ (4). إنجاز المنشآت الأساسية القاعدية،**
- **تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية لتحسين المعارف والمهارات للفاعلين المنخرطين في برامج تطوير القطاع.**

2.4.2. *فيما يخص الصيد البحري والموارد الصيدية :*

تكتسي نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات طابعًا استراتيجيًا، بفضل قدراتها التي تمكنها من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، من خلال تنمية وتنويع العرض من حيث المنتجات الصيدية ذات الجودة العالية وكذا بفضل مساهمتها في بروز اقتصاد وطني منتج ومتنوع والتثمين الاقتصادي المدمج للفضاء البحري والساحل.

وتتمثل أهم الأهداف المتوخاة في مجال التنمية المستدامة لنشاطات الصيد البحري وتربية المائيات في رفع حجم العرض الوطني من المنتجات الصيدية، من خلال ترقية وتطوير نشاط تربية المائيات على نطاق واسع وتطوير الصيد البحري في أعالي البحار، وكذا الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة واستحداث مناصب عمل جديدة.

وبالموازاة مع ذلك، ستُولى باستمرار عناية خاصة للتسيير المستدام والمسؤول لنشاطات الصيد البحري الممارسة إلى حدّ الآن، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمهنيي الصيد البحري وتربية المائيات.

وفي إطار برنامج عمل الحكومة، سيتم القيام بالأعمال الآتية:

- إنعاش نشاط تربية المائيات، حيث ستنصب الجهود على مرافقة المشاريع الاستثمارية في مجال تربية المائيات البحرية على نطاق واسع وإطلاق مشاريع تربية المائيات في المياه العذبة، لاسيما في المناطق القارية والصحراوية،
- تطوير الصيد في أعالي البحار من خلال مرافقة إنشاء وتوسيع أسطول يخصص لممارسة هذا النشاط للسماح باستغلال مناطق جديدة للصيد البحري،
- تحسين مستوى تسيير واستغلال الصيد البحري التقليدي والساحلي من خلال مواصلة الإصلاحات التي تم الشروع فيها بشأن طريقة عمل وتسيير موانئ الصيد البحري،
- تطوير بناء السفن وإصلاحها وصيانتها بالقدرات الوطنية لأسطول للصيد البحري وتربية المائيات، من خلال وضع إطار تنظيمي ملائم لممارسة هذا النشاط وتعزيز قدرات الورشات الموجودة ومرافقة إنجاز مشاريع جديدة،
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة وتثمين المنتجات الصيدية الموجهة للتصدير، ولاسيما من خلال الأجهزة الموجودة (*الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر*)،
- مرافقة ضبط سوق المنتجات الصيدية من خلال وضع آلية اقتصادية لضبط هذه السوق (*استبدالها بإنتاج المائيات ومنتجات الصيد في أعالي البحار واللجوء إلى الواردات المكمّلة، ولاسيما باستبدال استيراد المنتجات المجمدة دون أن يشكل ذلك عبئا على الميزان التجاري أو عن طريق المقايضة مع البلدان المجاورة*).

كما سيتم التركيز على وضع شبكة وطنية لأسواق بيع الأسماك قيد الاستغلال وإدماج بيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات على الأقل على مستوى ثلاثة أسواق الجملة (*الشرق، والغرب، والوسط*).

وسوف يشمل العمل أيضا مرافقة استحداث مسمكات ونقاط البيع على مستوى المراكز الحضرية الكبرى وتنظيم نشاط وكلاء المنتجات الصيدية، وأخيرا إقامة سلسلة لوجستية للتوزيع.

من جهة أخرى، يتضمن برنامج الحكومة في مجال الصيد البحري والموارد الصيدية عدة أعمال شاملة، لاسيما منها:

- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمهنيي الصيد البحري وتربية المائيات،
- تعزيز قدرات مهنيي الصيد البحري وتربية المائيات والبحارين،
- تعزيز المنظومة الإحصائية وتطوير رقمنة القطاع.

5.2. *الصناعة الصيدلانية، من أجل أمن صحي أفضل*:

لقد سمح إنعاش قطاع الصناعة الصيدلانية بزيادة نوعية وكمية للإنتاج وكذا تقليص فاتورة الاستيراد باقتصاد مبلغ 500 مليون دولار متوقع خلال 2021.

وبهدف تجسيد أمن صحي ومواصلة مسيرة تنمية هذا القطاع، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- *مواصلة إصلاحات الإطار التنظيمي* من خلال:
  - وضع الإطار التنظيمي الذي يضمن النوعية والبحث والتنمية في مجال الدراسات السريرية والتكافؤ الحيوي للأدوية الجنيسة،
  - ضبط وأخلقة نشاط الإعلام العلمي وإشهار المواد الصيدلانية،

- تكييف الإطار التنظيمي وتحديد كيفيات إعداد وتحيين المدونة الوطنية للمواد الصيدلانية بهدف الاستجابة لإشكالية الالتباس مع المكملات الغذائية والمواد الغذائية النوعية،
- ضبط قائمة الأدوية التي لا تخضع للوصفات الطبية الإجبارية من أجل تقليص اللجوء إلى التداوي الذاتي الذي يمكن أن يحدث بعض الضغوط على وفرة المواد الصيدلانية،
- مكافحة ظاهرة الإدمان والاستعمال غير القانوني للمواد الصيدلانية من خلال تشكيل اللجان القطاعية المشتركة المقررة لهذا الغرض بموجب التنظيم المعمول به.

• *ضمان وفرة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية* من خلال:

- تنصيب لجنة للأدوية الأساسية وانطلاق أشغالها،
- استباق معالجة البرامج التقديرية للاستيراد بسنة واحدة من أجل رؤية أوضح بشأن الواردات،
- استغلال المنصة الرقمية الجديدة من أجل معالجة برامج الإنتاج والاستيراد ومتابعة آنية للوفرة والتنبؤ بالانقطاعات المحتملة لاسيما عن طريق المرصد الوطني لمراقبة وفرة المواد الصيدلانية.
- ضمان رصد استراتيجي بشأن وفرة المخزونات الاحتياطية بالنسبة للمنتجات المصنعة والمواد الأولية، على مستوى المؤسسات من أجل ضمان الأمن الصحي.

• *ضمان جودة وأمن وفعالية المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية* من خلال تعزيز:

- مراقبة المؤسسات الإنتاجية من أجل السهر على مطابقتها مع متطلبات الممارسات الحسنة الخاصة بالتصنيع المنصوص عليها في الأحكام التنظيمية الجديدة،
- الوسائل البشرية والمادية للوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية من أجل مراقبة نوعية المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية،
- التعاون الثنائي من أجل تبادل الخبرات والمعلومات بين الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وغيرها من الوكالات الأجنبية.

• *مرافقة التطور الصناعي للقطاع* من خلال السهر على:

- توجيه الاستثمارات نحو الأدوية ذات القيمة المضافة العالية، ولاسيما الأدوية المضادة للسرطان والأنسولين وغيرها من المنتجات التي يتم استيرادها حصريا بما يغطي 70% من الاحتياجات الوطنية،
- الإسراع في معالجة طلبات اعتماد وحدات الإنتاج الجديدة، لاسيما تلك الموجهة للمنتجات التي يكثر عليها الطلب والمستوردة حصريا،
- ترقية مجمع صيدال إلى أداة للدولة من أجل ضمان السيادة الصحية للبلاد،
- ترقية الصناعة المحلية للمدخلات والمواد الأولية،
- مواصلة تشجيع الاستثمارات الموجهة نحو المنتجات المستعملة في إطار مكافحة جائحة كوفيد 19 (*إنتاج اللقاح، والأوكسجين الطبي، واختبارات الكشف المبكر، وتجهيزات ومعدات الحماية الفردية والأدوية*).

• *رقمنة الإجراءات وإزالة الطابع المادي عنها* :

- تسجيل المواد الصيدلانية،
- المصادقة على المستلزمات الطبية،
- اعتماد المؤسسات الصيدلانية،
- إنشاء بنك للبيانات خاص بالأسعار الدولية للمواد الأولية والمنتجات المصنعة وكذا التجهيزات.

6.2. قطاع السياحة واقتصاد الثقافة:

1.6.2. فيما يخص السياحة:

إن هذا القطاع الاقتصادي ما انفك يتطور ويتحسن باستمرار وفق متطلبات السياح والمعطيات الاقتصادية الجديدة والتطورات التكنولوجية.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- تنفيذ مخطط "وجهة الجزائر"، لاسيما من خلال دعم عمل وكالات السفر وتسهيل إجراءات التأشيرة لصالح السياح الأجانب،
- تشجيع اللجوء إلى صيغ تحفيزية للسفر عن طريق رحلات الشارتر بهدف تعزيز جاذبية الوجهة السياحية للجزائر مع الاعتماد في الوقت نفسه على مساهمة ممثلياتنا الدبلوماسية والقنصلية في الخارج،
- تشجيع بروز أقطاب سياحية امتيازية تستجيب للمقاييس الدولية، لاسيما السياحة الثقافية والدينية وعلى مستوى المناطق الجنوبية،
- تنمية السياحة الداخلية من خلال استكمال برنامج عصرنة وإعادة تأهيل الحظيرة الفندقية العمومية وتوجيه الاستثمارات السياحية وتكييفها وفق احتياجات الطلب السياحي الداخلي وخصوصية كل منطقة وكذا استحداث مسالك سياحية موضوعاتية،
- وضع أوعية عقارية تحت تصرف المستثمرين لإنجاز هياكل سياحية خفيفة قابلة للتحول في إطار التنمية المستدامة وتطوير السياحة الداخلية بمختلف شعبها ولاسيما السياحة الحموية،
- العمل على إعادة بعث مخطط جودة السياحة الجزائرية وتحسين أداء جهاز التكوين، لاسيما فيما يتعلق بالارتقاء بنوعية الخدمات إلى مستوى المقاييس العالمية،
- تشجيع وضع العقار السياحي تحت تصرف المستثمرين المحتملين والمرقين الذين سيتولون التكفل بمهمة تهيئة منطقة أو عدة مناطق للتوسع السياحي مقابل تخفيض الإتاوات الإيجارية للامتياز، وكذا تشجيع مختلف صيغ الشراكة بين القطاع العمومي والخاص،
- إعادة تنشيط المجلس الوطني للسياحة لضمان التنسيق والتشاور بشكل أفضل بين مختلف الفاعلين المعنيين بالنشاط السياحي،
- تحيين ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية من خلال إعداد مشروع قانون توجيهي للسياحة يجمع كل الترسانة القانونية لهذا القطاع بهدف تكييفه مع التحولات الجديدة،
- مرافقة الجهود في مجال السياحة من خلال ترقية نشاطات الصناعة التقليدية والارتقاء بها إلى مستوى صناعة سياحية حقيقية، من خلال:
  - حماية منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية ومكافحة التقليد في مجال المنتوجات التقليدية، لاسيما فيما يخص المستوردة منها،
  - تعزيز عمل التكوين لصالح الحرفيين وصغار المناولين والتعاونيات والمجمعات المهنية بهدف التأهيل الضروري للإنتاج النوعي،
  - تكثيف واحترافية عمليات ترقية وتسويق منتوجات الصناعة التقليدية في السوق الوطنية والدولية،
  - وضع آليات مالية جديدة لدعم نشاطات الصناعة التقليدية لضمان ديمومة مساهمتها في تنفيذ البرامج الموجهة إلى الحرفيين (التكوين، والمرافقة، والحماية، والعمل المجتمعي والجمعوي...)، لاسيما البرامج المخصصة للفئات الهشة والمناطق المعزولة،

- تشجيع المقولاتية النسوية والعمل المنزلي والمقاولاتية في المناطق الريفية، وكذا تطوير كفاءات التسيير لدى الحرفيين وتعاونيات الصناعة التقليدية،
- تنظيم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية العائلية،
- الإعتماد على الرقمنة في كل المعاملات والإجراءات الإدارية من خلال وضع وتطوير منصة رقمية للخدمة العمومية في مجال السياحة والصناعة التقليدية، وكذا تطوير وإطلاق بوابة إلكترونية لليقظة وتسهيل الولوج إلى المعلومات الاقتصادية.

2.6.2. *فيما يخص اقتصاد الثقافة:*

سينصب عمل الحكومة بهذا الشأن على وضع آليات تسمح بتوفير ظروف ملائمة وفعالة لإطلاق صناعة سينماتوغرافية حقيقية تقوم على تحفيز الاستثمار وتحرير المبادرات بما يجعل الجزائر قطبا للإنتاج والتصوير السينمائيين على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن هذا المنطلق، تعكف الحكومة على مراجعة الأحكام التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية المتعلقة بالسينما والقيام بأعمال فورية، ولاسيما من خلال:

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المكلفة بالسينما من خلال إنشاء مركز للسينما الجزائرية بما يسمح بتوحيد وتسهيل إجراءات تنظيم الصناعة السينمائية وتسييرها ومتابعتها،
- ترقية التعاون في مجال السينما مع البلدان المعروفة بخبرتها ونجاحها في الميدان من أجل استقطاب المستثمرين في هذه الصناعة والمنشآت الأساسية السينمائية،
- وضع تدابير محفزة على الاستثمار في المنشآت ونشاطات الإنتاج والصناعة السينمائيين ورفع العراقيل التي تعيق إنجاز مشاريع الاستثمار والمنشآت الأساسية السينمائية،
- جرد وإحصاء العقار الذي من شأنه أن يستغل للاستثمار في الصناعة والمنشآت الأساسية الثقافية، لاسيما في الصناعة السينمائية، في الولايات،
- استرجاع قاعات السينما وإسنادها للمستغلين الخواص لتسييرها في إطار الامتيازات وتصور آليات من أجل تسيير مخفف في إطار الإعانة العمومية المخصصة للسينما،
- مراجعة ترتيبات التكوين في مجال السينما، وخصوصا المحتوى البيداغوجي للمعهد العالي للمهن الترفيهية والسمعي البصري،
- استرجاع أرشيف الأفلام المودعة بالخارج ورقمنتها،
- تنظيم مهرجانات في مجال السينما والسمعي البصري بهدف ترقية قدرات الجزائر الثقافية والسياحية على المستويين الوطني والدولي.

3. سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات.

ترتكز ترقية الإنتاج الوطني على مطلب ملح وحيوي يتمثل في استعادة توازن الميزان التجاري، على أسس مستدامة، من خلال تقليص الصادرات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات.

وفي هذا المجال، فإنّ الآليات التي تشجع على مقاومة الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية في صميم عمل الحكومة.

1.3. *تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات:*

بهذا الصدد، ستعمل الحكومة على وضع ترتيبات قانونية تلزم كل المتعاملين الاقتصاديين باللجوء إلى السلع والخدمات المنتجة محليا في إطار طلبياتهم. وستنتهج مسعا طموحا لضبط وتقليص الواردات من خلال حماية المنتوجات التي يلبي فيها الإنتاج المحلي الطلب.

وجدير بالتنويه أن السياسة التجارية الوطنية، بعد أن شهدت حتى الآن اختلالا في تأطير التجارة الخارجية، قد سجلت اعتبارا من 2020، تراجعا في العجز المزمن للميزان التجاري بفضل التحكم في فاتورة الواردات وتحسين مساهمة الصادرات خارج المحروقات.

وسيتواصل توجيه تدخل الحكومة، من باب الأولوية، نحو تجسيد سياسة تجارية تقوم على محورين أساسيين يتمثلان تحديدا في ترقية الصادرات، وترشيد الواردات، دون الإضرار بتلبية احتياجات المواطنين.

كما ترمي هذه السياسة إلى إحلال إنتاج وطني متنوع محل الواردات وترقية التصدير واستئصال ظاهرة تضخيم الفواتير عند الاستيراد وأخيرا، ضمان توازن الميزان التجاري، ولاسيما من خلال:

- وضع وتحسين استعمال الخرائط الوطنية الرقمية (خارطة الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وخارطة للمستوردين) من أجل إحصاء دقيق للإنتاج الوطني وقدرات إنتاج السلع والخدمات،
- العمل بمساعدة كل القطاعات المعنية، وبشكل دقيق، على تحديد الاحتياجات الوطنية من المواد الأولية والمواد الغذائية والصناعية بغرض مراقبة الكميات المرخص باستيرادها، تكملة للإنتاج الوطني واستجابة لطلب المستهلكين،
- تشجيع الاستثمار في مجال إنتاج المواد الأولية لتقليص فاتورة استيرادها،
- إخضاع المستوردين للالتزام بتسجيل مورديهم لدى المصالح المعنية بهدف ضمان نزاهة وشفافية الممارسات التجارية عند الاستيراد.

2.3. *تعزيز قدرات التصدير:*

ستواصل الحكومة تشجيع ومرافقة ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تقديم الدعم الضروري للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين تنافسيتهم والمبادرة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، إلى إنشاء تجمعات للتصدير. وتتجلى ترقية الصادرات فيما يأتي:

- وضع استراتيجية وطنية للصادرات،
- تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المختلفة التي تسري وتؤطر فعل التصدير والتي تقوم على مقاربة تبسيط وتحسين الإجراءات،
- إنجاز مناطق حرة على مستوى الولايات الحدودية الجنوبية،
- استحداث أرضيات لوجستية موجهة للتصدير، وإعادة تنشيط مجالس رجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة بهدف ترقية المبادلات التجارية خارج المحروقات،
- إنشاء مراكز إقليمية كبرى للمعارض من أجل تنظيم مختلف التظاهرات والمعارض التجارية الجهوية، وبالتالي ترقية الإنتاج المحلي.

3.3. *ترقية الصادرات وتسهيل فعل التصدير:*

تعمل الحكومة باستمرار على تحيين خارطة الطريق المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات بهدف الحفاظ على وتيرة ومعدل نمو حجم وقيمة الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في ترقيتها من خلال مرافقة المصدرين على النحو التالي:

- تسريع معالجة ملفات تعويض جزء من تكاليف النقل من خلال صندوق خاص لترقية الصادرات،
- إصلاح نظام تعويض تكاليف النقل عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات،
- ضبط شروط مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية بالخارج، ووضع ترتيبات لليقظة الاقتصادية من أجل استقطاب كل فرص تصدير الإنتاج الوطني ذات قيمة مضافة مؤكدة تتماشى مع متطلبات البلدان المستوردة،

- متابعة دراسة إشكالية حصة العملة الصعبة التي تعود إلى المصدر،
- مرافقة المؤسسات ضمن مسار التصديق على منتجاتها،
- تطوير تصدير الخدمات، لاسيما في قطاع الرقمنة والهندسة.

4.3. *تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر.*

لقد شرعت الحكومة، منذ سنة 2020، في تقييم معمق لاتفاقيات التبادل الحر القائمة. وبهذا الشأن، سيتم القيام بما يأتي:

- تقييم الاتفاقيات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية (*اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، منطقة التبادل الحر العربية الكبرى والاتفاقية التفاضلية مع تونس*)،
- تقييم مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة،
- دراسة ملف مفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة من أجل استكمال اندماج الاقتصاد الوطني في النظام التجاري المتعدد الأطراف،
- متابعة الملف المتعلق بقواعد المنشأ في إطار مناطق التبادل الحر بهدف تحديد دقيق لشروط منح الامتيازات التعريفية المتعلقة بكل اتفاقية،
- الاستعداد للانضمام الفعلي لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بهدف الاستفادة من الامتيازات الممنوحة،
- تحديد مقاييس إبرام اتفاقيات تجارية جديدة ترمي إلى تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية، وضمان توازن الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين المعنيين بالاتفاقيات،

5.3. *تطهير المجال التجاري:*

في هذا الإطار، تلتزم الحكومة بوضع الأدوات والآليات الضرورية لضمان تنظيم أحسن وتأطير التجارة الداخلية التي تتمثل أهدافها الأساسية في مكافحة التجارة غير الرسمية وتطهير السوق وأخلقة الفعل التجاري وتكثيف التجهيزات التجارية ورقمنة القطاع التجاري وتطوير التجارة الإلكترونية ومراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنشاطات التجارية وحماية المستهلكين وترقية المنافسة وتعزيز الحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والمهنيين.

وفي السياق ذاته، اعتمدت الحكومة التدابير ذات الأولوية الآتية:

- تكثيف الحملة الوطنية لمكافحة التبذير،
- امتصاص التجارة غير الرسمية ودمج المتدخلين في النسيج التجاري القانوني،
- توسيع قائمة رموز أنشطة التجارة المتنقلة وإنشاء رموز جديدة لإدماج الشباب في النشاط التجاري والاقتصادي مع الاهتمام بتبسيط التسجيل في السجل التجاري بشكل أكبر،
- وضع برنامج استعجالي خاص باستغلال 656 سوقا مغطاة وجوارية غير مستغلة وكذا وضع 51.972 محلا تم إنجازها في إطار برنامج 100 محل لكل بلدية، حيز الإستغلال، واستكمال عملية إنجاز أسواق الجملة الإقليمية وكذا تطوير مساحات التوزيع الكبرى،
- إعداد مخطط توجيهي وطني لإقامة التجهيزات التجارية والسهر على اندماجها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،
- رقمنة عمليات الربط بين القطاعات المعنية بالفعل التجاري وتعميم الدفع الإلكتروني،
- إصلاح الترتيبات الخاصة بتموين ولايات الجنوب من خلال تعزيز تجارة المقايضة وتعويض تكاليف النقل.

6.3. عصرنة وتعزيز أداة الرقابة:

تتمثل الأهداف المتوخاة في مراجعة الاستراتيجية الشاملة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش وتعزيز القدرات التحليلية لقطاع التجارة، وإزالة الطابع المادي عن إجراءات الرقابة، وتعزيز آليات حماية صحة المستهلك وأمنه ومصالحه. وبهذا الشأن، تتمثل الأعمال المقرر اعتمادها فيما يأتي:

- مراجعة الاستراتيجية الوطنية للرقابة الاقتصادية وقمع الغش بكل أشكاله، ولاسيما في جوانبه المتعلقة بالعقوبات المطبقة على المخالفين،
- تعزيز احترام المعايير والمواصفات القانونية والتنظيمية التي تؤطر على السلع والخدمات،
- رقمنة إجراءات رقابة السوق الداخلية وعلى مستوى الحدود،
- وضع برنامج للتكوين بغية ضمان مستوى تقني عال لصالح أعوان الرقابة،
- إطلاق واستكمال التحقيقات الاقتصادية الخاصة المتعلقة بتأطير النشاطات التجارية الحساسة والرامية، على الخصوص، إلى مكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة،
- استكمال العملية المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني،
- استكمال بنك البيانات للإنتاج الوطني (المواد الفلاحية، والصناعية والخدماتية)،
- تعزيز القدرات التحليلية للمخابر الخاصة بالتحليل، وعددها 45 مخبرا،
- تعزيز دور المخبر الوطني للتجارب،
- استكمال الخارطة الوطنية لشبكة المخابر ورقمنتها. وفي هذا الإطار، سوف يتم إنشاء وكالة للأمن الصحي للمواد الغذائية،
- شراء ثمانية (08) مخابر متنقلة لتعزيز رقابة نوعية المواد الغذائية وغيرها في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية،
- متابعة عملية تنفيذ برنامج اعتماد مخابر وزارة التجارة وترقية الصادرات الذي ينص على الخصوص على اعتماد 15 مخبرا حتى نهاية 2021.

4. ترقية التشغيل ومكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية.

يعتبر النمو الاقتصادي التشاركي إحدى الدعائم التي يجب تفضيلها في استراتيجية ترقية وديمومة التشغيل في ظل محيط اقتصادي غير مستقر ومعرض لعوامل انكماش دورية ومتكررة مع تركيز أكثر حدة على قابلية تماسك النسيج الاقتصادي والصناعي.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بتعزيز وتنفيذ برامج دعم المورد البشري وتنميته.

1.4. دعم تطوير المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتطلب تطوير المؤسسات والصناعات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعم محيط ملائم لإنشاء المؤسسات بما يسمح لها بالاستفادة من خدمات تتماشى مع البحث وأدوات الابتكار ونشر معايير ومقاييس الإنتاج والإدارة التي تشكل أهم العناصر لتعزيز التنافسية وخلق القيمة المضافة. وقد قامت السلطات العمومية بوضع الأدوات الضرورية لدعم ومرافقة تطوير المؤسسات.

ويستدعي تحسين تنافسية المؤسسة اللجوء إلى استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة في بيئة يطبعها الانتشار الواسع للوسائل الرقمية قصد تحسين تجاوبها مع متطلبات السوق.

وعلى هذا الصعيد، فإن الأمر يتعلق بتعزيز فعاليتها وضمان تناسق مصالح الدعم الموجودة من خلال الأعمال الواجب تنفيذها على المدى القصير، والتي تتعلق بما يأتي:

- الإسراع في تنفيذ أدوات الدعم التي يجب نشرها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار في إطار صلاحياتها،
- تثمين القدرات البشرية المبدعة والابتكارية من خلال تحسين نظم الإدارة،
- عصرنة المنشآت الأساسية النوعية بهدف تحسين تنافسية المؤسسات ونوعية المنتوجات والخدمات قصد توسيع العروض القابلة للتصدير،
- إنعاش عملية تأهيل المؤسسات بإخضاع الاستفادة من هذه الترتيبات لشروط الأهداف الاستراتيجية للقطاع (الفروع الواجب ترقيتها)،
- دراسة كيفيات استفادة هذه المؤسسات من التمويل البنكي،
- تسهيل استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل وتعزيز ضمان القروض من خلال تنويع المنتوجات، ولاسيما صندوق ضمان القرض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

ويستدعي رد الاعتبار للمحيط الصناعي بفضل ترقية الابتكار ووضع سياسة تتمحور حول تحسين أداء الحاضنات القطاعية وإقامة ممرات بين مخابر البحث والجامعات والحاضنات والمؤسسات،

وتندرج عملية تأهيل المؤسسات ضمن المسعى العام لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام والمؤسسة بشكل خاص، بهدف تعزيز واستمرارية المؤسسة في ظل نموديناميكي خارج المحروقات ومن خلال بروز محيط جذاب.

- *بالنسبة للمؤسسات المصغرة*، ترمي أعمال برنامج الحكومة إلى ما يلي:
  - تشجيع بروز محيط ملائم لإنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة وتطويرها وديمومتها،
  - تعزيز وسائل دعم المرقين لمواجهة صعوباتهم وتحسين نوعية مرافقة حاملي المشاريع من خلال وضع نمط شخصي،
  - تنفيذ الترتيبات التنظيمية المتعلقة بمنح 20% من الطلبيات العمومية لصالح المؤسسات المصغرة وإعداد دفتر أعباء خاص،
  - تشجيع المناولة لصالح المؤسسات المصغرة بإشراك المجمعات الصناعية العمومية الكبرى،
  - تخصيص فضاءات مهيأة على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاط لاستقطاب المؤسسات المصغرة والصغيرة وضمان نموها وديمومتها،
  - فتح مكاتب للاستشارة والمرافقة لصالح المؤسسات المصغرة،
  - ترقية إنشاء تجمعات للمؤسسات الفلاحية المصغرة بهدف الاستفادة من الأراضي الزراعية و/أو المساحات الزراعية المهيأة في الهضاب العليا والجنوب لصالح الشباب المعنيين بالاستثمار الفلاحي على المستوى الوطني،
  - تشجيع شبكات المؤسسات في شكل تجمعات لتطوير الفروع وتحسين جاذبية المناطق وولوج أسواق جديدة،
  - تشجيع بروز سلاسل القيم التي أنتجتها المؤسسات الرائدة الكبرى والتي تساهم في مرافقة وتأطير نسيج المؤسسات المصغرة الموجودة حولها،
  - تسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال إنشاء شباك وحيد على مستوى هذه الوكالة،

- تطوير نظام إعلامي اقتصادي لصالح المؤسسات المصغرة يرمي إلى:
  - تقييم ومتابعة السياسة العمومية في مجال إنشاء المؤسسات الصغير والصغيرة جدا والمتوسطة،
  - تقديم المساعدة في اتخاذ القرار عند إعداد وتنفيذ برامج الدعم،
  - تطوير منصة رقمية لتسويق المنتوجات والخدمات لصالح المؤسسات المصغرة،
  - توفير فضاء للحوار يسمح بتطوير المؤسسات المصغرة.

2.4. *تطوير الكفاءات ومواءمة التكوين مع التشغيل:*

ستعمل الحكومة على تحسين نوعية المنظومة التعليمية الوطنية، والتعليم التقني والتكوين المهني بشكل يسمح بتكيف ذلك مع المحيط الاقتصادي للبلاد ومواءمة المورد البشري مع حاجات السوق الوطنية بهدف تعزيز فعالية اقتصادنا الوطني ومردوديته وتشجيع اندماج مجتمعنا في الاقتصاد العصري.

وسيتعلق الأمر بعصرنة قطاع التكوين والتعليم المهنيين بهدف تكوين موارد بشرية ذات نوعية من شأنها المساهمة في النمو الاجتماعي والاقتصادي من خلال:

- تكييف التكوين مع حاجات القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية،
- استحداث فروع امتياز في مهن البناء والزراعة والصناعة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- تعزيز آليات التشاور بين القطاعات بهدف تحسين قابلية تشغيل طالبي الشغل من خلال وضع سياسة للتكوين والتمهين بناء على الطلب،
- ترقية وتطوير التكوين المهني المتواصل بهدف تحسين قابلية تشغيل العمال وتنافسية المؤسسات.

3.4. *ترقية التشغيل ودعم استحداث النشاطات:*

بالنسبة لاستحداث النشاطات، تلتزم الحكومة بتجسيد ما يلي على الخصوص:

- تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات من خلال تقليص عدد المتدخلين الإداريين وكذا تقليص التكاليف،
- تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية بالنسبة استحداث النشاطات الأخرى (بطاقة *الحرفي، المهن الحرة، الوضع القانوني للمقاول الذاتي*)،
- زيادة عدد المؤسسات المنشأة بالنسبة لكل 1000 ساكن،
- رقمنة إجراءات إنشاء المؤسسات.

5. تطوير منشآت الدعم الأساسية.

1.5. تطوير المنشآت الأساسية لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال:

يندرج تحسين نوعية ربط المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات العمومية بمختلف شبكات الاتصال والتواصل وتعميم توصيل شبكة الإنترنت بتدفقها العالي والعالي جدا على أوسع نطاق ضمن أولويات عمل الحكومة التي ستواصل تنفيذ الأعمال الآتية:

- تحسين استعمال المنشآت الأساسية الموجودة بشكل أمثل وإنجاز قدرات جديدة تستجيب للمقاييس العالمية،
- تحسين نوعية خدمات ربط المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات العمومية بشبكات الاتصال والتواصل،
- تحسين وترشيد طيف الذبذبات الكهرو إذاعية،

- تعميم توصيل المواطنين بشبكة الإنترنت بتدفقها العالي جدا من خلال عصرنة وتكثيف شبكة الاتصالات وتكثيف أعمال تنفيذ المشاريع المسجلة بعنوان صندوق الخدمة العامة للاتصالات الإلكترونية،
- تأمين المنشآت الأساسية للاتصالات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وحماية المستخدمين،
- تطوير مراكز بيانات وفق المقاييس العالمية وزيادة مردودية القدرات الوطنية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، مثل الخط العابر للصحراء والكوابل البحرية والقدرات الساتلية للإرتقاء بالجزائر إلى مستوى قطب إقليمي في مجال الاتصالات والتكنولوجيات المعلوماتية،
- ترقية المحتويات الرقمية المحلية ووضع آليات لتسيير وحوكمة شبكة الإنترنت من أجل تطوير المجتمع الجزائري للإعلام،
- تطوير خدمات ووسائل الدفع الإلكتروني وتشجيع التجارة الإلكترونية من خلال مشاركة أكبر للمصالح البريدية في الإدماج الاجتماعي والمالي.

2.5. تطوير المنشآت الأساسية اللوجستية:

إن التكاليف اللوجستية الباهظة تعيق القدرة التنافسية للمنتوجات، سواء على مستوى الاستيراد أو على مستوى التصدير. ومن أجل معالجة هذه الوضعية التي مازالت تؤثر سلبا على تنافسية منتوجاتنا في التصدير، وكذلك ميزان مدفوعاتنا بالنظر إلى أهمية الأعباء اللوجستية للمواد المستوردة، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- تزويد البلاد بمنصات لوجستية توزع توزيعا عادلا حسب خصوصيات كل المناطق؛ علما أن تحقيق الثلاثية (*الإنصاف بين الأقاليم، تقليص التكاليف ودعم فروع تصدير السلع*) يبقى دائما وأبدا هو الغاية المنشودة،
- تطوير شبكة السكة الحديدية أكثر فأكثر مع مراعاة امتيازاته من حيث انخفاض تكاليفها والحفاظ على البيئة وتخفيف الضغط على المنشآت الأساسية المتمثلة في الطرق والطرق السيارة،
- تطوير أسطول الملاحة البحرية والنهوض به إلى مستوى يسمح له بالتكفل بنقل البضائع في إطار التحكم في فاتورة الخدمات عند الاستيراد وتقليصها مع ترقية الصادرات،
- تعزيز التكوين في مجال الإمداد من أجل تحسين قدرات الموارد البشرية ومن ثمة الاستجابة لمتطلبات سوق خدمات النقل،
- تجريد/رقمنة الإجراءات المتعلقة بنشاطات مختلف أنواع النقل،
- مواءمة الإطار التنظيمي مع الممارسات الحميدة والمقاييس الدولية معا،
- تشجيع وترقية الجمعيات الوطنية التي تنشط في مجال الإمداد،
- تعزيز قدرات الاستقبال للمنشآت الأساسية المينائية وتأهيل أنماط إدارتها بهدف تقليص التكاليف الباهضة التي تؤثر مباشرة على المستهلك،
- تعزيز قدرات التخزين من أجل تحقيق إمداد فعال لضبط الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية التحويلية،
- مواءمة الترسانة القانونية التي تضبط الأنشطة المينائية والجمركية.

3.5. *قطاع الموارد المائية من أجل أمن مائي أفضل:*

يعتبر تعهد السيد رئيس الجمهورية "بإنهاء انقطاعات الماء وضمان المساواة بين المواطنين في الاستفادة من مختلف خدمات الماء عبر كامل التراب الوطني" من أولويات الحكومة للسنوات القادمة.

وبناء على ذلك، سوف تحظى استفادة كافة المواطنين من الماء بدعم الدولة التام، لما له من آثار مباشرة على نوعية حياتهم ودوره في مرافقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وفي هذا السياق، فإن آثار التغيرات المناخية تقتضي منا، اليوم قبل الغد، ترشيد استغلال الموارد المائية وزيادة قدرات التعبئة التقليدية وغير التقليدية، ومن ثمة، تفادي الأخطار الكبرى المرتبطة بالماء والقضاء على تبذير هذا المورد الحيوي وتلوثه، بشكل أمثل.

ويشمل مخطط الحكومة الجمع بين تحلية مياه البحر شمال البلاد في عمق 150 كلم، انطلاقا من الشريط الساحلي والربط بين السدود وأنظمة تحويل الماء واستعمالها بشكل منتظم وكذلك تصفية الأوحال للأغراض الصناعية والزراعية. وفي الأخير، استغلال الموارد المائية الباطنية النائمة شمال الصحراء.

ومن أجل الحفاظ على الاحتياطي الاستراتيجي من الماء، سوف تعمل الحكومة على ما يجعل تحلية مياه البحر من أهم مصادر الماء الصالح للشرب (60%) واللجوء إلى مياه السدود في حدود (20%) والمياه الجوفية في حدود (20%).

وسوف تحظى الجهود الرامية إلى تعبئة هذا المورد واستعماله بشكل أمثل بدعم أكبر بهدف تقليص كميات الماء التي تتأثر بالتقلبات المناخية من خلال تطوير الموارد المائية غير التقليدية حيثما تتجلى فائدتها فعليا وفي ظل الاحترام الصارم للتوازن البيئي، لاسيما بفضل إنجاز محطات جديدة لتحلية مياه البحر وأخرى لإزالة المعادن في المناطق الجنوبية للبلاد ؛ مع الإشارة أن محطات تحلية مياه البحر، وعددها 11 محطة حاليا، بطاقة إنتاج 760 مليون متر مكعب في السنة، سيتم رفعها إلى 19 محطة، بطاقة إنتاج 1,4 مليار متر مكعب في السنة،

بل إنه سيتم رفع هذه القدرات الوطنية في مجال تخزين المياه السطحية، بفضل إنجاز واستغلال سدود جديدة وربط المنشآت الكبرى بالمركبات المائية للبلاد ؛ مع العلم أن السدود الحالية وعددها 80 سدا، توفر طاقة تخزين قدرها 8,30 مليار متر مكعب في المجموع، وأن هذا العدد سيتم رفع في سنة 2024، إلى 85 سدا بطاقة إجمالية قدرها 09 مليار متر مكعب، وقدرة تعبئة قدرها 04 مليار متر مكعب في السنة.

فضلا عن ذلك، سوف يتم إنجاز آبار موجهة للاستهلاك الزراعي والمنزلي بوتيرة أسرع والسهر في الوقت نفسه على حماية المياه الجوفية من الإفراط في استغلالها والعمل على تجديدها. وجدير بالذكر أن الحجم الإجمالي لإنتاج المياه الجوفية يقدر بنحو 6,6 مليار متر مكعب في السنة، من خلال 281.000 بئرا، حاليا، منها 255.000 بئرا موجهة للسقي.

كما تجدر الإشارة أن الحجم الإجمالي لمختلف الموارد المائية، سوف ينتقل في سنة 2024، إلى 12 مليار متر مكعب في السنة.

غير أن استراتيجية تسخير هذه الموارد المائية المختلفة لا تقتصر على الحواجز المائية الكبرى، وإنما تشمل أيضا المنافذ المائية، مثل السدود الصغيرة والحواجز التلية التي تشكل موارد لا يستهان بها، لاسيما في المناطق المتفرقة والأرياف.

4.5. *تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:*

تبدو اليوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، باعتبارها نمطا من أنماط تمويل الاستثمار وإنجازه في مجال منشآت الدعم الأساسية، كأداة مفضلة في توفير الخدمة العمومية وإدارتها، وهذا بالنظر إلى الامتيازات العديدة التي توفرها هذه الشراكة (*تحسين العلاقة بين التكاليف والنتائج لعمل القطاع العام واقتسام المخاطر...*). على هذا النحو، سوف يتمحور عمل الحكومة أساسا حول:

- وضع إطار قانوني من خلال إصدار قانون خاص بالشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وإصدار النصوص التطبيقية ذات الصلة،

- وضع إطار مؤسساتي من خلال إنشاء هيئة متخصصة لمتابعة الاستثمارات المنجزة أو المقرر إنجازها في إطار الشراكة،
- إعداد الوثائق الضرورية لتنفيذ الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العمومي من خلال إعداد دلائل وإرشادات مخصصة للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام،
- إعداد قائمة للمشاريع المؤهلة للشراكة بين القطاعين الخاص والعام من خلال انتقاء المشاريع التي أثبتت مردوديتها الاقتصادية والمالية وترتيبها هرميا حسب مستوى مردوديتها الاقتصادية.

***

الفصل الثالث

من أجل تنمية بشرية
وسياسة اجتماعية مدعمة

1. تعزيز الرأسمال البشري

1.1. الصحة، من أجل تحسين جودة العلاج:

إن التحديات الرئيسية التي تواجهها منظومتنا الصحية هي نتاج التحول الصحي والديمغرافي الذي تمر به بلادنا، ويظل هذا التحول مرتبطا بمبدأ حماية وترقية صحة المواطنين. كما تهدف إلى بلوغ تغطية صحية شاملة وتستهدف مع آفاق 2030، وضع الجزائر ضمن المعدل الدولي فيما يخص مجموع المؤشرات المرجعية في مجال الصحة العمومية.

وفي هذا الصدد، فإن مخطط عمل الحكومة سوف يخص بصورة رئيسية التدابير المتعلقة بتعزيز وتنظيم العرض في مجال العلاج ضمن هدف ضمان خدمات الجودة في ظل احترام كرامة المرضى. وتتعلق خطوطه العريضة بمنظومة صحية مخططة، والتدرج في سلم العلاجات، وتعزيز الوقاية، وتطوير العلاج الجواري، وكذا التكفل بالتحول الوبائي والفوارق الجغرافية. وبذلك فإن مخطط عمل الحكومة سوف يركز على ثلاثة (3) محاور رئيسية، وهي:

- **أنسنة النشاط الصحي**، من خلال تحسين الاستقبال في المؤسسات الصحية، وخصوصاً على مستوى مصالح الاستعجالات الطبية. الجراحية وكذا من خلال توعية وتجنيد وتحفيز مهنيّ الصحة.

- **السياسة المتعلقة بالسكان**، التي سوف تتعزز ضمن مقاربتها المتعددة القطاعات والمتعددة التخصصات، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، حيث يتم في آن واحد إدخال قطاعات الدولة والمجتمع المدني، وسوف تعمل هذه السياسة على تدعيم وتحسين إدراج المتغير الديمغرافي ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد ضمان التوازن بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية والبيئة.

- **تحسين التغطية الصحية للسكان**، التي تشمل عدة أبعاد، منها الحوكمة والتكوين والوقاية ومكافحة الأمراض المتنقلة، والتكفل بالأمراض غير المتنقلة والمخاطر الصحية المرتبطة بالبيئة والمناخ، والتغطية الصحية في الجنوب والهضاب العليا.

  - ***في مجال الحوكمة وتنظيم العرض في مجال العلاج***، *حيث سيتعلق الأمر بما يلي:*

    - وضع الخارطة الصحية ومخطط التنظيم الصحي؛
    - تجميع الهيئات على المستوى المحلي من أجل تلبية الحاجات الصحية بكيفية متكاملة ومتدرجة ودائمة على مستوى مساحة جيو.صحية محددة، مع توحيد الموارد البشرية والمادية،
    - ضبط المقاييس، على كل المستويات، من أجل توفر هياكل فعالة بمنصّات تقنية موحدة المقاييس وتوزيع عادل للوسائل البشرية والمادية بما يضمن الوصول العادل والمنصف إلى المصالح الصحية؛
    - تعزيز قدرات الهياكل الجوارية والمنشآت الأساسية الاستشفائية وتطوير الصحة الجوارية عبر الاستعانة بفحوصات متخصصة خارج هذه الهياكل الجوارية، وتجسيد مفهوم الطبيب المرجعي؛
    - تعزيز تنظيم وسير الهياكل الاستعجالية، من خلال ضبط المقاييس، ووضع شبكات التكفل المتدّرجة، وتعزيز نقاط الاستعجالات الجوارية، وإعادة تنظيم مؤسسة المساعدة الطبية الاستعجالية (EAMV) ومصلحة المساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU)

- تعزيز برامج العلاجات المتعلقة بمشاكل الصحة العمومية مثل الجلطة القلبية وحوادث السكتة الدماغية، والقدم السكرية، وتصفية الدم، وزراعة الأعضاء، والتهاب الكبد، والتصلّب المتعدد، ...؛
- تحسين الشراكة بين مختلف الهياكل ومؤسسات الصحة وتطوير التعاون المتعدد القطاعات،
- ضبط مقاييس النشاط على مستوى القطاع الخاص كقطاع مكمّل للقطاع العمومي وتقييم نشاطه؛
- تطوير النقل الجوي المخصص لعمليات الإجلاء في الجنوب والهضاب العليا؛
- تعزيز التموين المناسب للمؤسسات الصحية بالأدوية والتجهيزات، من خلال ضمان الجودة والفعالية وعدم الضرر في المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية واللقاحات؛
- تطوير منظومة إعلامية صحية ناجعة، من خلال إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير المنصّات الداخلية والخارجية في المؤسسات الصحية والطب عن بُعد؛
- التوزيع العقلاني للممارسين الطبيين المتخصصين على المستوى الوطني.

➢ ***في مجال التكوين، حيث يتم:***

- تعزيز تكوين مهنيّي الصحة لتلبية الحاجات من حيث تعدد الاختصاصات وتطوير تقييم جودة الممارسات وأمن العلاجات ؛
- وضع منظومة تقييم وتدقيق في مجال الصحة وكذا مشاريع الأقسام، ومشاريع المؤسسات، وعقود الأهداف والنجاعة، من باب الاهتمام بالتخطيط والتحكم في النفقات ؛
- وضع برنامج متخصص للتكوين الضروري لتدارك العجز الحالي لدى بعض المهنيين مثل المساعدين الطبيين في التخدير والإنعاش والقابلات والمولّدات في الأرياف ومعالجي التصوير بالأشعة وتطوير فروع أخرى في التكوين من أجل التكيف مع التطور التكنولوجي.

وفي مجال الوقاية من الأمراض المتنقلة ومكافحتها، سوف يتم تدعيم برنامج الوقاية من الأمراض القابلة للمراقبة عن طريق التلقيح ومكافحتها. ويتعلق الأمر خصوصا بالسهر على (1) الإبقاء على الجزائر ضمن "المناطق الخالية من شلل الأطفال" وبلا كزاز الأمومة والمواليد الجدد و(2) القضاء على الدّفتيريا والحصبة والحصبة الألمانية و(3) على تدعيم عملية قلب المنحى التصاعدي لمرض السّل المعدي.

➢ ***في مجال تعزيز مكافحة جائحة كوفيد. 19، فإن الأمر سيتعلق بما يلي:***

- تعزيز نشاطات توعية السكان بضرورة تطبيق تدابير الوقاية من الفيروس بهدف التقليل من انتشاره؛
- تحسين ظروف التكفل بالمرضى المصابين بوباء كوفيد .19، من خلال تدعيم المؤسسات الاستشفائية بالوسائل البشرية والمادية، ولاسيما بالأوكسجين. وهكذا، فقد تمت برمجة الانطلاق في عمليات صيانة تجهيزات التزويد بالأوكسجين على مستوى المؤسسات الصحية واقتناء وحدات إنتاج الأوكسجين؛
- تلقيح 70% من السكان الراشدين، أي حوالي 20 مليون شخص، وذلك قبل توسيع حملة التلقيح لتشمل مجموع السكان المعنيّين عن طريق تنفيذ البرنامج الوطني للتلقيح.

➢ ***في مجال التكفل بالأمراض غير المتنقلة والمخاطر الصحية المرتبطة بالبيئة والمناخ،*** *سيتم:*

- إستحداث شبكات للعلاج مع التدرّج في التكفل (*استعجالات أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، والإنعاش، والجلطة الدماغية، والنساء أثناء الحمل،....*) من أجل التكفل الأمثل بالأمراض غير المتنقلة ؛
- ترقية عملية استكشاف أمراض السرطان وتدعيم الشبكة الوطنية لسجلات أمراض السرطان، والتقليل من الأثر البيئي على الصحة؛
- تفعيل المخطط الوطني لترقية الصحة العقلية ؛
- تطوير زرع الأعضاء.

➢ ***في مجال التغطية الصحية في الجنوب والهضاب العليا،*** *حيث سيتم:*

- تطوير وتعزيز البرامج الخاصة لولايات الجنوب والهضاب العليا، وهي: (1) برنامج مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، و(2) برنامج مكافحة اللّشمانيا الجلدية، و (3) التسمّم العقربي، و(4) داء الرّمد، و(5) حمّى المستنقعات وغيرها من الأمراض المتنقلة، و (6) بقايا بؤر البلهارسيا.
- تعزيز الرقابة الوبائية على مستوى الولايات الحدودية، نظراً إلى الأخطار الصحية الناشئة والعائدة، ذات الخطر الوبائي؛
- إنشاء مرصد للأمراض الاستوائية في ولاية تمنراست ؛
- تحسين الظروف والتدابير التحفيزية لمهنيّي الصحة على مستوى مناطق الجنوب والهضاب العليا؛
- وضع برنامج خاص لفائدة أطباء الطب العام المنحدرين من الجنوب والهضاب العليا قصد تمكينهم من التكوين في مختلف التخصصات وتعيينهم في هذه المناطق؛
- تعزيز جهاز التوأمة والطب عن بُعد بين المؤسسات الصحية في الجنوب والهضاب العليا والمؤسسات الصحية في شمال البلاد، لضمان المرافقة في مجال التكوين والعلاجات المتخصصة الجوارية؛
- تطوير قدرات تدخل الفرق الطبية المستقرة والمنتقلة في ميدان الاستكشاف المبكر والردّ السريع على الظواهر الوبائية؛
- تعزيز عملية استكشاف الأمراض المترتبة على الإشعاعات ضمن عموم السكان في ولايتي أدرار وتمنراست.

➢ ***في مجال صحة الأم والطفل،*** *حيث سيتم العمل على التقليل من الوفيات في أوساط الأمهات وتعزيز التدقيق في وفيات الأمهات وتنفيذ المخطط الوطني للتقليل من وفيات المواليد الجدد.*

➢ ***في مجال التمويل،*** *حيث سيتم صياغة منظومة التعاقد بين المؤسسات الصحية وهيئات الضمان الاجتماعي.*

2.1. تحسين نوعية منظومة التربية والبحث العلمي.

1.2.1. *تحسين نوعية التعليم:*

إن المدرسة مطالبة، لتحسين نتائجها، برفع كل التحديات، الداخلية والخارجية التي يتعين عليها مواجهتها، وبهذه الصفة، فإن الحكومة ستعمل على القيام بمجموعة من الأعمال التي ترتكز على خمسة (5) محاور رئيسية، وهي:

- ***إصلاح البيداغوجيا***، *ويتمثل هذا المحور في وضع مسار لإصلاح البيداغوجيا وردّ الاعتبار لمجالات التخصصات. ويستهدف هذا المسار أساسا ما يأتي:*
  - إدخال الانسجام على البرامج البيداغوجية لتحسين ملاءمتها، وجودة التلقين، ومراجعة البرامج الدراسية، ولاسيما في الطور الابتدائي، وتحيين مناهج التعليم/التلقين بصفة منتظمة، قصد تمكين التلميذ من اكتساب الكفاءات والمهارات القابلة للنقل في وضعيات الحياة؛
  - تعزيز نشاطات الانتباه في الطور الابتدائي والنشاطات المرافقة للدراسة والنشاطات الثقافية والرياضية في مختلف أطوار التعليم، من خلال ضمان الموارد التعليمية الضرورية؛
  - إعداد كتب مدرسية جديدة مخففة، كفيلة بالتخفيف من ثقل محفظة التلاميذ المتمدرسين وتجسيد المدرسة الرقمية والعمل على تعميم الكتاب الرقمي؛
  - ترقية فروع الرياضيات، والتقنية الرياضية والعلمية، وكذا تعليم الإعلام الآلي مع أخذ متطلبات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بعين الاعتبار؛
  - تعزيز التعليم والتكوين عن بُعد، من خلال القيام بإعادة نشر مهام الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بُعد؛
  - توسيع تعليم تمازيغت بمختلف تنوعاتها اللسانية؛
  - تعميق التحكم في عمليات تلقين التعليم الأساسي؛
  - تكثيف إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل التعليم؛
  - تحيين مخططات التعليم وأساليب التعليم/التلقين بكيفية متواصلة بهدف تلقين التلاميذ الكفاءات والمهارات الفعلية والقابلة للنقل في وضعيات الحياة.
- ***إصلاح منظومة التقييم والتقدم والتوجيه***؛ *وتتمثل في إدخال الانسجام على أجهزة التقييم والتقدم والتوجيه في مختلف الأطوار (الابتدائي والثانوي) ويتعلق الأمر بما يأتي:*
  - إعادة النظر في جهاز التقييم البيداغوجي للتلقين؛
  - التقليل من التسرّب المدرسي من خلال تعزيز جهاز الإشراف الدراسي من أجل التكفل الأمثل بالجانب البيداغوجي والنفسي والاجتماعي للتلاميذ ؛
  - إعادة النظر في منظومة الامتحانات الدراسية الوطنية وتكييفها .ذ
- ***تحسين جودة التأطير:*** *ويتمثل الهدف المنشود من ذلك، في توفر مكونين يمتلكون، بالإضافة إلى القيم والصفات الإنسانية المطلوبة، تكوينا أكاديميا كافيا وثقافة عامة معتبرة وتكوينا بيداغوجيا، وتمكنا جيدا في التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، ويتعلق الأمر بما يأتي:*
  - تكثيف شبكة مؤسسات تكوين المستخدمين (المعاهد الوطنية لتكوين مستخدمي قطاع التربية الوطنية) وتعزيز مهماتهم القانونية الأساسية لتمكينهم من التكفل بالتكوين الأولي للمدرّسين؛
  - مباشرة التفكير مع الشركاء الاجتماعيين في إعداد قانون أساسي خاص للموظفين المنتمين إلى الأسلاك النوعية للتربية والتكوين قصد تجسيد الأولوية المخوّلة للتربية والتكوين.

- ***تحسين حوكمة المنظومة التربوية**؛ وتتمثل فيما يأتي:*
  - دعم أعمال رقمنة وتطوير المنظومة الإعلامية قصد ضمان الفعالية والتتبّع والشفافية؛
  - تعزيز طاقات الاستقبال من خلال تسجيل مشاريع الهياكل الأساسية المدرسية والدعم، من أجل تحسين معايير التمدرس (المواقيت الدراسية، نسبة شغل المحلات، نسبة التأطير،...) والتقليل من التوقيت المزدوج في الطور الابتدائي؛
  - دعم الاستراتيجية الوطنية للوقاية من العنف ومحاربته في الوسط المدرسي؛
  - تطوير منظومة جمع وتحليل نتائج التلاميذ في الامتحانات الدراسية وعمليات التقييم الوطنية والدولية،
  - التكفل بانشغالات الأسرة التربوية ورفع مستوى الموارد البشرية والمالية والمادية؛
  - مواصلة تطوير مشروع المؤسسة والتحكم في أدوات إعداده ومتابعته وتقييمه؛
  - إصلاح مختلف مجالس المؤسسات المدرسية وإيلائها المكانة التي تليق بها من أجل الحوكمة الفعلية والشفافية ؛
  - ترقية التسيير اللامركزي وإقامة منظومة المساءلة على كل المستويات.
- ***دعم التمدرس**، ويتمثل فيما يأتي:*
  - تحسين وتعزيز النقل المدرسي للتلاميذ، وهياكل النظام الداخلي ونصف الداخلي والمطاعم المدرسية؛
  - دعم نشاطات التضامن المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين (المنحة الدراسية، اللوازم المدرسية، مجانية الكتب المدرسية)؛
  - تطوير التربية الصحية والسير الحسن لوحدات الكشف والمتابعة.

2.2.1. *تحسين نوعية التعليم العالي والبحث العلمي:*

إن بلادنا محكوم عليها بالتطور ضمن ظرف يطبعه تسارع العولمة وبروز اقتصاد المعرفة. وفي ظل مثل هذا الظرف، فإن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مطالبة بشدة بضرورة التكيف والتحوّل إلى فضاءات تكوين منفتحة على بيئتها من جهة، وفضاءات انفتاح وخلق الثروة والإبداع من جهة أخرى، وذلك لكي تكون روافع حقيقية لتنمية اقتصاد المعرفة.

يتميز التعليم العالي بنسبة تمدرس جامعي مرتفعة بفعل التأثير المزدوج للحركية الديمغرافية وحالات التطور في مجال التنمية. ولقد تم الشروع في عمليات تغيير تلتزم الحكومة بمواصلتها لضمان تعليم جيّد، والتشجيع على تكوين النخب، وتطوير أقطاب البحث المرجعي القادر على تلبية حاجات القطاع الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تزويده بمورد بشري ذي جودة عالية بما يكفل الاستجابة لتطلعات سوق العمل الوطنية، بل وحتى العالمية.

وتوجد ثلاث مجموعات رئيسية للتحديّات التي تهيكل أهداف مخطط عمل الحكومة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وهي تحدّي الجودة في ميادين التكوين العالي والبحث العلمي، والإبداع، والحوكمة، وتحدي قابلية التوظيف والاندماج المهني لأصحاب الشهادات، وفي الأخير، تحدّي التكفل بالمهمة الاجتماعية والمجتمعية للمؤسسات الجامعية كمتعاملين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والشاملة.

وعملاً على تجسيد هذه الأهداف، ستعكف الحكومة على تفعيل المحاور الآتية التي تتفرع إلى أجهزة:

- ***تحسين نوعية التكوين الجامعي***، *والمتمثل فيما يأتي*:

- مراجعة الإطار التشريعي الذي يحكم قطاع التعليم العالي، بواسطة قانون جديد يتضمن القواعد العامة للتعليم العالي ويستهدف الإصلاحات المعتبرة المرتبطة بالتكوين وحوكمة منظومة التعليم العالي؛
- مراجعة خارطة التكوين الجامعي، وهو ما سيسمح بالتلاؤم الأمثل في توزيع النقاط وعروض التكوين، في مؤسسات التعليم العالي وأقطاب الامتياز، وذلك بالانسجام مع متطلبات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمهن الحالية والمستقبلية؛
- تعزيز نموذج التعليم عن بُعد، من خلال وضع العُدّة القانونية ذات الصلة، واقتناء التجهيزات التكنولوجية التي يتطلبها هذا النموذج؛
- مواصلة مسار إصلاح برامج التكوين عبر إعطاء الأولوية للعلوم الطبية في مختلف فروعها (*الطب والصيدلة وطب الأسنان*) والدرجات (*دكتور في الطب، طبيب مقيم، والدكتوراه*) وكذلك في العلوم البيطرية؛
- وضع لجان بيداغوجية وطنية حسب الفروع، تكمل اللجان الموجودة بما يسمح بالمراقبة الجيدة لضبط برامج التكوين وتحيينها من أجل تحقيق الانسجام الأمثل عموما، من جهة، وتحسين جودة المحتوى، من جهة أخرى؛
- تصميم مقاربة جديدة للتكوين في الدكتوراه من خلال ثلاثية التوسع والترشيد والتعاون، وذلك عن طريق تشجيع مدارس الدكتوراه من جهة، وتفعيل الدكتوراه في المؤسسة، من جهة أخرى؛
- إعداد سياسة جديدة للوثائق الجامعية، من خلال وضع ترتيب قانوني موحّد لاقتناء الكتاب الجامعي ومراجعة القانون الأساسي لديوان المطبوعات الجامعية؛
- إعادة تنظيم شبكة المدارس الوطنية العليا في شكل أقطاب امتياز وتعزيزها لتلبية الحاجات ذات الأولوية في البلاد من حيث التكوين العالي المتخصص وذي الأولوية، على غرار القطب التكنولوجي في سيدي عبد الله؛
- القيام، مع الدخول الجامعي 2022/2021، بإطلاق المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي التي ستتولى تكوين المهندسين الذين تؤهلهم كفاءاتهم العملية والنظرية للإندماج بسرعة في سوق الشغل والمدرسة الوطنية العليا للرياضيات التي من الواجب أن تحفز خصوصا القطاع الصناعي من خلال إدماج الباحثين المحتملين ليتكفلوا بالاحتياجات في مجال التنمية والإبتكار.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الجهد الوطني للتعليم العالي بالنظر إلى شدة الطلب على القطاع العام، وذلك بإعداد دفتر شروط جديد لإنشاء المؤسسات الخاصة للتكوين العالي؛
- تعزيز إطار التشاور بين التعليم العالي والتربية الوطنية حول المسائل المشتركة، ولاسيما منها البكالوريا، وتطوير الرياضيات،... نظرا إلى تأثيرها في مستقبل التكوين في الجامعة، وكذا التكوين في المدارس العليا لتكوين الأساتذة؛

• ***تحسين جودة البحث العلمي***، *والمتمثل فيما يأتي:*

- تنفيذ المشاريع المسجلة في إطار البرامج الوطنية للبحث بعنوان الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، وذلك في الميادين ذات الأولوية في مجال الأمن الغذائي والأمن الطاقوي وصحة المواطن؛
- ترقية إنشاء الحاضنات ومرافقة الطلبة أصحاب المشاريع المبتكرة، في إطار المؤسسات الناشئة ودور المقاولاتية؛
- تفعيل جميع أجهزة تحويل نتائج البحث نحو القطاع الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما من خلال تفعيل مراكز الابتكار ونقل التكنولوجيا؛
- المبادرة بتدابير تحفيزية في إطار إيداع براءات الاختراع، من أجل رفع وتيرة الابتكار في الوسط الجامعي والبحثي؛
- التشجيع على التفعيل التدريجي لنشاط البحث والتنمية على مستوى المؤسسات الاقتصادية؛
- ترقية نشاط إنشاء الفروع على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية، للتمكين من وضع المنتوج والخبرة العلمية في متناول حاجات القطاع الاقتصادي والاجتماعي؛

• ***تحسين معيشة الطالب***، والمتمثل فيما يلي:

- إقامة منظومة متابعة دائمة لظروف معيشة الطلبة على مستوى الإقامات الجامعية قصد ضمان خدمات أحسن،
- مواصلة مشروع الإصلاح التدريجي للخدمات الجامعية، الذي يرمي في القريب العاجل إلى وضع نموذج جديد لتخصيص الموارد يستهدف الفاعلية في التسيير وعصرنه الخدمات المقدمة للطلبة في مجال المنح و الإقامة و الإطعام والنقل و التغطية الصحية،
- تكثيف وتطوير النشاط الرياضي والثقافي في الوسط الجامعي، بما في ذلك من خلال إعداد قانون أساسي للطالب الرياضي،
- مراجعة شروط وكيفيات سير الجمعيات الطلابية من أجل جعلها فضاء للممارسات الجمعوية النبيلة والسليمة وقوة حية و فعالة في خدمة مرافقة المؤسسة الجامعية في تحقيق أهدافها.

• ***تثمين القوة الكامنة للتأطير والبحث***، *والمتمثل فيما يأتي:*

- إقرار ترتيبات جديدة من خلال مراجعة القوانين الأساسية لتثمين ممارسة الأستاذ الباحث والباحث الدائم عملا على إدخال الإنسجام بين الخدمات المقدمة والمستجدات المدرجة ضمن منظومة التكوين والبحث في إطار العولمة، وسوف يتم إعداد شبكات جديدة للتقييم تتعلق بترقية الأساتذة والباحثين، من خلال وضع مقاييس عملية وموضوعية مطابقة للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.
- وضع جهاز جديد للأستاذ الباحث الزائر، وهو ما سيسمح بجلب الكفاءات العلمية الوطنية المؤكدة للمقيمين في الخارج بكيفية تجعلهم يشاركون في التأطير ذي المستوى العالي،
- تشجيع الحركية داخل الوطن كبديل جزئي للتكوين في الخارج بهدف وتوسيع وترشيد استثمارات الدولة في التجهيزات العلمية، والمنصات التكنولوجية والأرصدة الوثائقية، المتاحة على المستوى الوطني من جهة، وتقليص حجم الإنفاق بالعملة الصعبة من جهة أخرى،
- تكثيف مشاركة المؤسسات الجامعية والبحثية في برامج التعاون الدولي، حسب مبدأ "رابح . رابح" وتحسين وضوح الرؤية والانفتاح على العالم،
- تشجيع مسعى توأمه المؤسسات الجامعية والبحثية الجزائرية مع نظيراتها الأجنبية،

- تعزيز جاذبية مؤسسات التعليم العالي الجزائرية إزاء الطلبة الأجانب من مختلف البلدان (*الحركية الداخلة*) وفي جميع أطوار التكوين،
- توسيع وترشيد التكوين الإقامي في الخارج، من خلال تشجيع تطوير الدكتوراه في الإشراف المشترك الدولي والتقليل من تخصيص المنح إلا للشعب الإستراتيجية فقط، التي تؤثر في التنمية البيداغوجية والبحث التكنولوجي؛

- ***تحسين الحوكمة الجامعية وعصرنتها***، *والمتمثلة فيما يلي:*

- تصميم تنظيم جديد للمؤسسات الجامعية والبحثية قصد تعزيز استقلاليتها عمَا قريب، وتزويدها بالأدوات الجديدة للحوكمة،
- مراجعة تنظيم وسير جامعة التكوين المتواصل من خلال منحها قانونًا أساسيًا خاصًا يسمح بتطويرها كجامعة وطنية منفتحة على العالم الافتراضي،
- تزويد المنظومة الوطنية للتعليم العالي والبحث بوكالة وطنية لضمان الجودة كجهاز لاعتماد عروض التكوين و تقييم نشاطات المؤسسات الجامعية للتكوين و البحث،
- وضع وكالة للتصديق والمعادلة على غرار ما هو معمول به في العديد من بلدان العالم،
- مواصلة مسار رقمنة القطاع، عن طريق منظومة إعلامية مندمجة تغطي النشاطات البيداغوجية، والبحث والحوكمة.

- ***أخلقة الحياة الجامعية***، *والمتمثلة فيما يلي:*

- تزويد المؤسسات الجامعية والبحثية بجهاز تنظيمي يؤسس لثقافة الأدبيات والأخلاقيات على مستوى الفضاء الجامعي، الممثلة في المكوَنات الثلاثة للأسرة الجامعية، مع تكثيف العمل الجواري للجان الأدبيات والأخلاقيات المنشأة لهذا الغرض. وسوف يسمح هذا الهدف بتوطيد الثقة بين مختلف الفاعلين في المؤسسة الجامعية، وردَ الاعتبار تدريجيا لصورة هذه المؤسسة وتعزيز احترام العلم و المعرفة،
- تكثيف ثقافة الحوار والتشاور مع جميع الشركاء الإجتماعيين (*الأساتذة والباحثين، والطلبة، والعمال*) بهدف إرساء معالم مسعى تشاركي ومسؤول ضمن الفضاء الجامعي والبحثي.

3.2.1. *تحسين نوعية التكوين والتعليم المهنيين:*

إن الهدف الذي تنشدة الحكومة يرمي إلى تحسين النتائج النوعية للمنظومة التربوية الوطنية للتعليم التقني والتكوين المهني، من أجل تكييفها مع الحاجات سوق العمل ويرتكز ذلك حول ثلاثة (3) محاور، وهي:

- *تحسين جودة التكوين وتعزيز التعليم التقني والعلمي والتكنولوجي، والمتمثل فيما يأتي:*
  - تنمية العرض في مجال التكوين في الفروع التقنية والعلمية والتكنولوجية،
  - تطوير التكوين المهني والتعليم المهني عن بعد،
  - تطوير التكوين المهني لجميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الفئات التي تحتاج الى حاجات خاصة،
  - تطوير النشاطات الثقافية والرياضية في المؤسسات التكوين،
  - الشروع في إصلاح تنظيم وسير دروس التعليم المهني ونظام التوجيه،
  - وضع جهاز لليقظة في مجال المؤهلات وإدماج أصحاب الشهادات،
  - إدخال اللغة الإنجليزية الوظيفية في برامج التكوين.

• *ربط التكوين والتعليم المهنيين بالقطاع الإقتصادي ، والمتمثل فيما يأتي:*

- تشجيع التكوين المهني والمتواصل والتكوين المهني عن طريق التمهين،
- ملائمةهندسةالتكوينمعحاجات سوقالتشغيل من خلال تعميم المقاربة عن طريق الكفاءة،
- تطوير التكوين في المقاولاتية لدعم أجهزة ترقية التشغيل،
- تطوير فروع الامتياز مع الشركاء ذوي الريادة في التخصصات ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني،
- تحسين خارطة التكوين والتعليم المهنيين لملاءمة برامج التكوين مع حاجات سوق العمل.

• *رقمنة وعصرنة القطاع، والمتمثل فيما يأتي:*

- تحديثأدواتوأعمالالتسييرالتقنيوالبيداغوجيوالإداري والمالي وعصرنة منظومة المتابعة البيداغوجية،
- وضع منظومة إعلامية إحصائية داخلية وخارجية،
- عصرنة منظومة قيادة القطاع من خلال إقامة مسعى الجودة ضمن إطار مشروع المؤسسة.

3.1 الحفاظ على التراث الثقافي الوطني وتنميته وترقيته:

ستعكفالحكومةعلىالحفاظعلىالتراثالثقافيوتثمينهمنأجلنقلةالىأجيالالمستقبل، وتفعيل دوره الاقتصادي والاجتماعي والتربوي. وسوف يتمثل عملها فيما يأتي:

- تنظيم ورشات للمسرح والكتاب والتفكير التشاركي للأطفال، من خلال مشاركة الجمعيات في تكوين الشباب على التنشيط الثقافي و الفني،
- تنظيمالعروضالسينمائية،والعروضالمسرحية،والمعارضالفنيةفيالمدارس،منخلالتكريس ممارسة"فيلم*سينمائي وعرض مسرحي في كل مدرسة*" وكذا إنشاء نوادي السينما على مستوى الثانويات والجامعات،
- إستكمال مسار مراجعة الترتيب التشريعي والتنظيمي للتراث الثقافي،
- تأمين المواقع الأثرية ووضع أجهزة الإنذار وآليات الكشف عن الجرائم المرتكبة في حق التراث الثقافي، وتعزيز التنسيق في مجال محاربة اتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية،
- ترقيةالفرصالسياحيةفيمايخصالمواقعوالآثاروالمتاحفوإقامةمساراتسياحيةمعالقطاعات المعنية من أجل تطوير السياحة الثقافية،
- تكثيفأشغالترميمالمواقعالأثريةوالمعالمالتاريخيةوفق برنامج متعددة السنوات من خلال إيلاء الأولوية للمساجد والزوايا، وكذا المواقع المصنفة ضمن قائمة التراث العالمي،
- مواصلةعملياتالجردوالتصنيفوالترميمالمتعلقةبالمواقعالأثرية،والمعالمالتاريخيةوالممتلكات الثقافية،
- تكوين المرشدين السياحيين في المواقع الثقافية المحمية وفي المتاحف،
- تسجيلورقمنةالتراثغيرالماديقصدترقيةالثقافاتالشعبيةضمن جميع تنوعاتها وتعابيرها اللسانية.

وستعكفالحكومةأيضاعلىإحداثبيئةملائمةلظهوروازدهارالمواهبوالملكاتالفنية، ولاسيما من خلال ترقية المواد المدرسية والجامعية الفنية وإحداث البكالوريا الفنية.

وفيالأخير،ستوليالحكومةكلالإهتمامالمطلوبللبعدالمتعلقبالحفاظعلىكلالتراثالوطني الثقاي، المادي و غير المادي،و ترقيته.

4.1 ترقية النشاطات البدنية والرياضية:

تندرج نشاطات الحكومة في إطار إصلاح تنظيم النشاطات البدنية والرياضية. وترمي إلى ترقية الرياضة في الوسط المدرسي والجامعي، والرياضة الجماهرية من جهة، واكتشاف المواهب الرياضية الشابة ومرافقتها، ورياضة النخبة، ورياضة ذوي الإحتياجات الخاصة، والرياضة النسوية من جهة أخرى.

وسوف يتم تدعيم هذه النشاطات عبر تعزيز وصيانة وإنجاز التجهيزات الرياضية الجوارية وذات المستوى العالي عبر كامل التراب الوطني وتحسين أجهزة تسييرها من أجل مرونة أكبر ومشاركة فعلية للحركة الوطنية الرياضية. وهكذا، وبهدف تحسين الأداء الرياضي لمختلف الرياضات، ستعمل الحكومة على تطوير مستوى التكوين الرياضي، عبر توسيع مجال تدخله ولاسيما من خلال إنشاء مدارس، وأكاديميات، ومراكز خاصة للتحضير الرياضي، مع إشراك أعضاء الجالية الوطنية المقيمة بالخارج.

وسيتم تعزيز مكانة ومهمة التربية البدنية والرياضية من خلال مراجعة وتيرة الدراسات، وتدعيم حظيرة المنشآت الأساسية وتعبئته الموارد البيداغوجية على مستوى كل أطوار التعليم التي تمثل مشتلة حقيقية لظهور المواهب الرياضية الشابة، الضامنة لتجديد النخبة الرياضية الوطنية.

كما ترمي نشاطات الحكومة إلى ترقية سياسة حقيقية للكشف عن المواهب الرياضية الشابة وتكوينها ومرافقتها، من خلال الهياكل المتخصّصة المنشأة لهذا الغرض (الثانويات الرياضية ومراكز تحضير النخبة والمدارس الوطنية، وأقسام رياضية/دراسات) وكذا تطوير الرياضة الاحترافية التي تندرج هي الأخرى ضمن نفس دينامية الأهداف الاستراتيجية لمخطط عمل الحكومة. وفيما يخص نشاطات التكفل بالنخبة الرياضية فإنها تتعلق بتحقيق الأهداف، على المدى القصير والمتوسط، لاسيما منها ألعاب وهران المتوسطية 2022، والألعاب الأولمبية لذوي الاحتياجات الخاصة بباريس، 2024.

فضلا عن ذلك، يرمي مخطط عمل الحكومة إلى إضفاء الانسجام على الوسائل المسخرة من قبل السلطات العمومية لفائدة رياضة النخبة ولاسيما على الصعيد المالي، وكذا تكوين لإطارات ذات المستوى العالي، وتطبيق القانون الأساسي لرياضي النخبة والمستوى العالي، وترقية الطب الرياضي. وسوف يتم القيام أيضًا بتعزيز المنشآت الأساسية الرياضية ذات المستوى العالي الموجهة لتحضير رياضي النخبة.

من جهة أخرى، فإن أخلقة الرياضية والحوكمة الرشيدة في هذه المجال سوف تحظى بعناية خاصة من الحكومة. وفي هذا الصدد سوف يتم إعداد خارطة لمخاطر الفساد في الأوساط الرياضية. وسيتم القيام بنشاطات الوقاية والتوعية بالاتصال مع الحركة الرياضية الوطنية، بما يتماشى مع الأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها. وفي نفس الوقت الإطار، سوف يتم تطوير برامج الوقاية من العنف ومحاربته في الأوساط الرياضية.

وفي الأخير، وعملا على ترقية البعد الدبلوماسي للرياضة ودعم النشاط الدولي للبلاد والمساهمة في إشعاعها الدولي، سوف يتم القيام بتصميم وتفعيل استراتيجية الدبلوماسية الرياضية الرامية إلى تعزيز تمثيل الجزائر في الهيئات الرياضية الدولية.

5.1 تنفيذ المخطط الوطني لترقية الشباب:

إن الشباب، القوة الحية للأمن يمثل أولوية من الأولاويات الكبرى في برنامج رئيس الجمهورية، الذي يسعى إلى جعله شريكا حقيقيا وفاعلا كاملا في مسار حركية بناء الجزائر الجديدة.

ولذلك، سترتكز ترقية الشباب وإشراكه في مسار التنمية الوطنية على تنفيذ المخطط الوطني للشباب 2020.2024 الذي تم إعداده كسياسة عمومية موحدة ومنسجمة مخصّصة للشباب في ظل مقاربة متعددة القطاعات وتشاركية، تأخذ بعين الإعتبار إنشغالات الشباب وتطلعاته وسيتم إشراك الشباب والحركة الجمعوية للشباب الذين شاركوا في المخطط الوطني للشباب بصفة كاملة في تنفيذ هذا المخطط.

وبهذه الصفة، ستعمل الحكومة على:

- تقليص الفوارق المترتبة على مختلف الأجهزة المؤسساتية.
- بذل أقصى الجهود وتوحيدها لفائدة الشباب في المجالات المتعلقة بالمواطنة وانخراط الشباب ومشاركتهم في الحياة العامة والسياسية والتربية والتكوين وتدعيم قدرات الشباب والتشغيل والمقاولاتية والابتكار وكذا الولوج إلى التكنولوجيات والثقافة والرياضة والترفيه.

ولهذا الغرض، سيشكل المجلس الأعلى للشباب فضاء متميزا للمشاركة الفعلية للشباب في الحياة السياسية والاجتماعية الاقتصادية للبلاد وسيكون بمثابة صوت الشباب الجزائري والمتحدث الرئيسي مع السلطات العمومية فيما يخص تنفيذ وتقييم السياسات والتجهيزات العمومية المتعلقة بالشباب.

ومن أجل تعزيز المشاركة المواطنة للشباب، سيتم إقامة شبكة وطنية لتطوع الشباب، لاسيما إصدار ميثاق للشباب المتطوع وإنشاء هيئة وطنية لتنسيق تطوع الشباب.

وبخصوص مختلف المقومات البيداغودجية، لاسيما منها مؤسسات الشباب، سيتم اتخاذ تدابير استعجالية لصالحهم كتطوير أنماط التسيير ومراجعة المضامين البيداغوجية وتدعيم التأطير بالاعتماد بشكل خاص على الشراكة الاستراتيجية مع الحركة الجمعوية للشباب .

وأخيرا، ستعمل الحكومة على تحسين الدعم المقدم للحركة الجمعوية للشباب، وذلك خصوصا من خلال تدعيم فعالية أدوات التمويل ومرافقة أفضل عن طريق التكوين وتعزيز قدرات الشباب الإطارات الجمعويين. وستتمحور المهرجانات والمسابقات الخاصة بالشباب حول الابتكار وكذا استكشاف ومرافقة الشباب أصحاب المواهب لاسيما من خلال إقامة أولمبياد وطنية للإبتكار والشباب المخترعين. كما أنها ستتولى التكفل بالانشغالات المتصلة بالوقاية من الآفاق الاجتماعية ومحاربتها.

وترمي كل هذه الأفكار التي تصب في هدف واحد، إلى تحضير الشباب لاستعادة المشعل وتحمل مسؤولياتهم على الصعيدين السياسي والاجتماعي الاقتصادي.

2. تحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

1.2 . الحركة والنقل.

إن أهداف الحكومة في مجال النقل وهو عامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، تتمثل في الاستجابة بشكل فعال لاحتياجات تنقل الأشخاص والبضائع عبر تحسين ظروف التنقل وذلك بتطوير أنماط نقل عصرية وفعالة وتستجيب لمواصفات الأمن والرفاهية وربح الوقت والكلفة والبيئة.

وستستفيد مختلف الشبكات من تدفق أفضل لربط إقليم البلاد وذلك بأعمال فك العزلة وتحسين الوصول إلى المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب مما يساهم في تثبيت السكان.

وسيتم تطوير سياسة النقل المتعدد الأنماط من خلال بناء شبكات للطرق والسكك الحديدية تكون مهيكِلة وعصرية توصل إلى الموانئ و المطارات و المناطق اللوجستية.

وستسهر الحكومة على الحفاظ على الهياكل الأساسية للنقل وعصرنتها وكذا إنجاز هياكل أساسية جديدة مخصصة، على وجه التحديد للتجارة والخدمات وتطوير نشاطات الصيد البحري والسياحة. كما تلتزم بتعزيز شبكات الهياكل الأساسية التي تساهم في تحسين الإطار المعيشي للمواطن في مجال النقل، لاسيما:

- مواصلة إنجاز مشاريع رفع طاقة استيعاب الشبكة عبر إزدواجها، وتجنب المدن الكبرى والتهيئات الحضرية، وذلك من أجل التخفيف من الإزدحام المروري،

- مباشرة واستكمال أشغال توسعة خطوط مترو الجزائر وخطوط الترامواي الموجودة،
- استكمال أشغال التأهيل والتحديث التكنولوجي للتليكبين ووسائل النقل بالكابل (*المصاعد الهوائية*)،
- استكمال أشغال الطريق السيار شرق.غرب، ووضع أنظمة الاستغلال والدفع وتحويل ذلك تدريجيا إلى محور الطريق السيار العابر للصحراء،
- استكمال أشغال الربط والمداخل في الطرق السيارة والحفاظ على شبكة الطرقات عبر مشاريع الصيانة والتأهيل،
- إدخال منظومات ذكية لتسيير حركة المرور على مستوى المدن الكبرى وتنفيذ برنامج عصرنة أدوات الانتاج فيما يخص نقل السافرين والبضائع،
- تحسين ظروف الاستقبال على مستوى المحطات ورفع مستوى نوعية الخدمات على متن القطارات وتنفيذ التدابير اللازمة لضمان احترام أفضل للمواقيت فيما يخص القطارات،
- إطلاق برامج إنجاز هياكل أساسية لاستقبال المسافرين والتكفل بهم (*المحطات البرية، والمحطات الحضرية، وأقطاب التبادل*) وتوسيع المحيط الجغرافي لعرض النقل وذلك عبر إطلاق وجهات جديدة،
- استكمال برنامج توسعة شبكة السكك الحديدية وكهربتها وعصرنتها وذلك بإنشاء خطوط مزدوجة و إنجاز خطوط جديدة،
- استكمال أشغال المحطة الجوية وكذا المطار الدولي لوهران وأشغال توسعة الهياكل الأساسية المينائية، والانطلاق خصوصا في أشغال المشروع الضخم لميناء الوسط،
- إعادة فتح مجمل الهياكل الأساسية المطارية لاستغلالها للحركة الجوية مع تدعيم وتجديد الأسطول الجوي الوطني،
- تقليص مدة إقامة السفن والسلع في الموانئ وذلك للتحكم في التكاليف اللوجستية وخصوصا تلك المتعلقة بغرامات التأخير فيما يخص السفن والحاويات.

وأخيرا، ستعكف الحكومة على تحسين خدمة النقل العمومي وفعالية الأنظمة الموجودة، فيما يخص عدد الرحلات ومدة التنقل والرفاهية والأمن من خلال تعزيز مهام السلطات المنظمة للنقل الحضري.

وبهذه الصفة، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- تعزيز النصوص التنظيمية التي تحكم نشاط النقل وعصرنة الادارة من خلال رقمنة الخدمات وتبسيط الإجراءات،
- إنجاز دراسات الحركة (مخططات النقل وحركة المرور) وذلك للاستجابة بشكل فعال لطلب النقل بشكل منظم وهادف من أجل مكافحة ظاهرة الازدحام المروري والتلوث وتندرج بذلك في التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين.

2.2. التهيئة العمرانية والمشاريع المدمجة.

تتمثل أهداف الحكومة في "تطبيق سياسة حقيقية للتهيئة العمرانية" من شأنها تأمين محيط حضري وريفي محمي مثمن مواتي لازدهار المواطن يضمن له إطارا معيشيا ذي نوعية ومحترما لمتطلبات التنمية المستدامة،

وبهذه الصفة، سيتمثل مخطط عمل الحكومة فيما يأتي:

- تعزيز وإعادة صياغة الجهاز القانوني والتنظيمي المتعلقين بالتهيئة والتعمير وسياسة المدينة قصد إدماج جميع الأبعاد البيئية ولاجتماعية والطبيعية مرتكزة على أسس ومبادئ أهداف التنمية المستدامة والرزنامة الحضرية العالمية الجديدة،

- إنشاء ومتابعة إنجاز المدن الجديدة، مع إدماج مجمل متطلبات التنمية المستدامة لاسيما مبدأ الفعالية الطاقوية وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتجسيد الاستثمارات وفقا لمخططاتها للتهيئة ومهامها والسهر على تكييف وتأهيل المدن،
- العمل، على المدى القصير، على إنشاء تجزئات اجتماعية وأقطاب جديدة حول المدن الكبرى في الشمال كما في الجنوب، من أجل تهيئة إقليمية أفضل وتوزيع أفضل للسكان وذلك من خلال:
  - تكثيف إنشاء التجمعات الاجتماعية كوسيلة للاستجابة لطلبات السكن في ولايات الجنوب والهضاب العليا،
  - إنشاء أقطاب حضرية جديدة في ظل احترام سياسة التهيئة العمرانية.

من جهة أخرى، ينص مخطط عمل الحكومة على ما يأتي:

- تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم قصد تعديل الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم، في ظل السياق الحالي ولاجتماعي الاقتصادي والسياسي وكذا تحيين المخطط الرئيسية لتهيئة المناطق الحضرية،
- مراجعة مخططات تهيئة الإقليم للولاية قصد تحديد رؤية شاملة جماعية ومشتركة واقتراح إطار مرجعي للسياسات المستقبلية للتنمية وتهيئة الإقليم وترقية استرتيجية متوسطة وبعيدة المدى لإقليم الولاية،
- تكييف مخطط تهيئة وتطوير إقليم البلدية قصد تعزيز الفعالية والتناسق في العمل العمومي على مستوى هذا الفضاء من أجل تهيئة جوارية،
- إعادة التوازن بين مصالح السكان الذين يعيشون في الفضاءات الحساسة (المناطق الحدودية، وفضاءات الواحات، الجبال والسواحل) وحماية هذه الأوساط الهشة جدا وذلك من خلال دراسات تهيئة الفضاءات،
- تعزيز المخطط الرئيسي لتهيئة الساحل الذي يشكل أداة تقنية ومؤسساتية وقانونية، قصد التحكم في نمو المناطق الساحلية وضمان تطور ذي نوعية،
- تقييم وتهيئة الأنظمة البيئة في الواحات، من خلال المشاريع المدمجة للقطاعات الأساسية من أجل تنمية محلية تتلائم مع قدرات هذه الأقاليم وتثبيت السكان عبر تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية،
- التنمية الاقتصادية بشكل مستدام للسلاسل الجبلية،
- تحديد وتطوير المناطق الواجب ترقيتها وتطوير المخططات الرئيسية للهياكل القاعدية الكبرى والخدمات الجماعية ذات الأهمية الوطنية التي تتفرع منها الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم إلى المستويات القطاعية.

3.2. احترام قواعد التعمير والمقاييس.

ستعكف الحكومة على تنفيذ سياسة حقيقية للتعمير تأخذ بعين الاعتبار المقاييس المعمارية وتحافظ على التراث وتتمثل هذه الأعمال، على الخصوص في ما يأتي:

- تثمين الإنتاج المعماري من خلال تعزيز السياق التنظيمي من أجل بروز معمار وهندسة بناء ذات نوعية وإعداد ميثاق معمارية ذات نوعية،
- تعزيز وتكييف مهام التفتيش والمراقبة في مجال التعمير من خلال ترقية دور الأعوان المؤهلين وتغطية المناطق الريفية ومتابعة تنفيذ معاينات المخالفات.

4.2. البيئة و التنمية المستدامة.

سينصب عمل الحكومة في المجال، على حماية وتثمين الطبيعة والتنوع البيئي والتكنولوجيات الخضراء وتسريع تنفيذ الاقتصاد الدائري وكذا على مكافحة الاحتباس الحراري والتلوث بجميع أشكاله.

وهكذا، يسجل الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة في قلب سياسة الحكومة كمحاور استراتيجية تساهم في بروز رؤية جديدة للحوكمة ترتكز على إعادة التوازن الإقليمي بين الشمال والجنوب وتضع البيئة الصحراوية من بين الأولويات، وذلك من خلال أعمال تثمين كل ثرواتها والمحافظة على مواردها الطبيعية.

وأمام هذه التحديات البيئية، ستعكف الحكومة على تنفيذ سياسة شاملة جامعة وتشاركية مستمرة ومتواصلة وذلك قصد ضمان الحق لكل جزائري في العيش في بيئة نظيفة.
وتتمحور هذه السياسة حول تحسين نوعية الإطار المعيشي رفاهية المواطن والحفاظ على الموارد الطبيعية واللجوء إلى الطاقات الذمتجددة بغية تقليص التبعية للطاقات الأحفورية واستخدام التكنولوجيات المبتكرة الأكثر خضرة والأكثر استدامة وأخيرا تعزيز الدور النشيط والتشاركي للمواطن.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- تطوير وترقية المهن المقاولاتية الخضراء، من خلال التعجيل بتنظيم فروع تثمين النفايات على الصعيد القانوني والتنظيمي والتقني والمؤسساتي والمالي والاقتصادي،
- تعزيز حماية البيئة ومكافحة جميع أشكال التلوث وترقية تكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة مع الوقاية و تقليص الآثار السلبية على البيئة،
- تحيين وتنفيذ مخطط العمل الوطني لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام وترقية أنماط لاستهلاك الأكثر مسؤولية بيئية،
- إعداد مخطط وطني ومخططات محلية للتكيف مع التقلبات البيئية وتقوية المقاومة تجاه آثارها،
- الحفاظ والمحافظة على التنوع البيئي والأنظمة البيئية وإنشاء فروع تثمين الخدمات البيئية التنظيمية وتوسيع شبكة المناطق المحمية،
- حماية البيئة الصحراوية وترقية ومرافقة التسيير المدمج للمناطق الصحراوية وتنفيذ برنامج وطني للأعمال المتعلقة بالتسيير المدمج للأنظمة البيئية الصحراوية،
- تهيئة محميات كحماية الأنواع المحمية و/أو التي في طريق الانقراض،
- المحافظة على الموارد الجينية البيولوجية من خلال إنشاء بنوك لجينات الأنواع المحلية والمتوطنة (*الحيوانات والنباتات*)،
- تطوير تسيير متكامل وناجع إيكولوجيا للنفايات، وذلك خصوصا من خلال التقليص التدريجي لحجم النفايات التي يتعين القضاء عليها، وتعزيز قدرات النقل وتحسين طرق المعالجة؛
- تحسين الفعالية الإقتصادية لمختلف النشاطات المرتبطة بتسيير النفايات من خلال تشجيع بروز بعض فروع الرسكلة، ولاسيما في إطار وضع اقتصاد دائري دائم ومستدام.
- ضمان إعداد المسح الوطني للنفايات السائلة والتلوث الجوي الحضري والصناعي وجميع الأوساط المستقبلة الهشة (مستقبلات المخلفات) وموارد هذه النفايات،
- تكييف النصوص القانونية والإطار المؤسساتي والجبائي اللازمة لتنفيذ الأدوات التي تسمح بتحسين تحصيل الرسوم على البيئة،
- توحيد الجهود مع النسيج الجمعوي الناشط في المجال البيئي والتنمية المستدامة من خلال وضع أرضية وطنية موجهة لتقاسم وتبادل الخبرات وترقية المبادرات في مجال المواطنة البيئية لاسيما المتعلقة منها بالحفاظ على الإطار المعيشي واعتماد سلوكات بيئية مستدامة،

- تعزيز التعاون الدولي لاسيما مع بلدان حوض المتوسط والبلدان المجاورة (*منطقة شمال افريقيا والساحل*) وكذا التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية،
- تنفيذ استراتيجية وطنية للاتصال الأخضر من أجل التحسيس والإعلام فيما يخص المحافظة على البيئة،
- تعزيز التربية في الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة والمواطنة البيئية منذ الطور الأول في التربية الوطنية.

5.2. تأهيل وتنمية المناطق التي تحتاج مرافقة خاصة (مناطق الظل).

يشكل تأهيل المناطق التي تعاني من تأخير في مجال التنمية، إحدى الأولويات الكبرى من برنامج رئيس الجمهورية الذي ما انفك يؤكد، منذ تقلده مهام السلطة العليا في البلاد، أن تشييد الجزائر الجديدة «*لا يمكن أن يتجسد بدون ترقية هذه المناطق*».

وجدير بالتذكير أن العمل الذي شرع فيه في هذه الإطار، قد سمح بإحصاء أزيد من 13.000 منطقة عبر التراب الوطني، وبإبراز حالات العجز المسجلة على مستوى كل منطقة، مع الإشارة أن برنامج التأهيل المحدد بالنسبة لمجمل المناطق المعنية يشمل 43.705 مشروعا، بمبلغ 548 مليار دينار في المجموع.
ولقد تجسدت المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية، منذ تاريخ الشروع في هذا البرنامج في مارس 2020، بحشد مبلغ 310 مليار دينار، انطلاقا من مصادر تمويل مختلفة: ميزانية الدولة، صندوق التضامن للجماعات المحلية، مساهمات الميزانيات المحلية،.. وقد سمح هذا المبلغ بتمويل 24.093 مشروعا على مستوى 9805 مناطق موزعة على 1343 بلدية أي أكثر من 55% من المشاريع المحددة.

ويقدر عدد المشاريع المنجزة بـ 12.532، أي بنسبة 52% من المشاريع الممولة، والتي استفاد منها 04 ملايين ساكنا على مستوى 6709 مناطق. أما باقي المشاريع التي تم تمويلها فهي قيد الإنجاز حاليا أو في مستوى الإجراءات الإدارية.

وتتمثل وضعية المشاريع المنجزة، فيما يلي:

- 4.177 مشروع يتعلق بعمليات التزويد بمياه الشرب والتطهير،
- 2.926 مشروع يتعلق بعمليات فك العزلة،
- 2035 مشروع يتعلق بتوصيل المساكن بالكهرباء والغاز،
- 1.631 مشروع موجه لتحسين ظروف تمدرس التلاميذ،
- 859 مشروع يتعلق بإنجاز شبكات الإنارة العمومية،
- 408 مشروع موجه للصحة الجوارية،
- 377 مشروع يتعلق بإنجاز مساحات للعب وفضاءات للترقية،
- 119 مشروع آخر (*النقل العمومي، الهياكل الأساسية الإدارية وشاريع أمنية ...*).

وعلى ضوء ما سبق، فإن مخطط عمل الحكومة من أجل تأهيل وتنمية المناطق التي تشهد تأخرًا، سيتمثل فيما يأتي:

- مواصلة حشد التمويل اللازم لتجسيد البرنامج المسطر،
- إعادة تأطير البرنامج من خلال استهداف دقيق للأعمال ذات الأولوية الواجب الانطلاق فيها مع العمل على إشراك السكان المعنيين،
- التكفل ببعض الاحتياجات المعبر عنها من قبل السكان، من خلال إيجاد حلول بديلة وقابلة للتنفيذ على عجل، في انتظار برمجة وتمويل عمليات أكثر أهمية،
- إنجاز المشاريع وفق حصص صغيرة، على نحو يسهل حشد الأموال وتبسيط الإجراءات واللجوء إلى المؤسسات المحلية،
- ضمان المتابعة الدائمة والدقيقة للمشاريع الجارية والاسراع في رفع جميع العقبات التي من شأنها تعطيل البرامج.

وبالإضافة إلى الأعمال الخاصة بالجوانب المتعلقة بالمنشآت الأساسية، سيخص مخطط عمل الحكومة كذلك تثمين ومواصلة أعمال مرافقة المؤسسات من خلال مختلف الأجهزة الموجودة.

وسيهدف على الخصوص إلى إنشاء مناصب عمل وتطوير نشاطات اقتصادية خاصة بهذه المناطق. ويتمثل فيما يأتي:

- مواصلة الأعمال التي شرع فيها على مستوى هذه المناطق من طرف وكالة التنمية الاجتماعية التي تحتاج إلى يد عاملة كبيرة،
- تجديد عقود جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي ووضع برنامج التطوير المجتمعي حيز التنفيذ،
- تطوير زراعة الأشجار وتربية المواشي، لاسيما تربية النحل (*توزيع خلايا النحل*) ومرافقة المستثمرين الشباب في الميدان الفلاحي،
- متابعة ومواصلة البرامج التي باشرتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر والوكالة الوطنية لتطوير المقاولاتية،
- التعجيل بمعالجة ملفات طلبات القروض العالقة، التي أودعها سكان المناطق المعنية وتوسيع مدونة المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المقاولاتية قصد تكييفها مع الاحتياجات الخاصة بهذه المناطق،
- مواصلة النشاطات المتعلقة، خصوصًا، بتنظيم التظاهرات التي تسمح بعرض المنتجات المتأتية من العمل العائلي وتسويقها.

وفي الأخير، وقصد ضمان متابعة صارمة ومستمرة لهذا البرنامج، ستعزز الحكومة التطبيق المخصص لذلك، الذي تم وضعه، من خلال تطوير أرضية حقيقية، في إطار قطاعي مشترك منسق، تسمح بالتوفر على جميع المعطيات المتعلقة بالأعمال التي تم تنفيذها لفائدة سكان هذه المناطق، من جهة، ومتابعة تطور المؤشرات الرئيسية الاجتماعية الاقتصادية على مستوى هذه المناطق، من جهة أخرى.

3. سياسة اجتماعية فعالة وعادلة.

1.3. الرفع من القدرة الشرائية للمواطن وتدعيمها.

ستشرع الحكومة في إجراء تقييم لمستويات الأجور في القطاع الاقتصادي والوظيفة العمومية قصد تحسين القدرة الشرائية للمواطنين. ولأجل ذلك، سيتم التركيز على إنجاز دراسات وبحوث ترمي إلى وضع مؤشرات مناسبة بخصوص تحديد الأجور وتحليل الرهانات قصد السماح للحكومة بانتهاج سياسة للأجور تحقق التوازن بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي وموجهة نحو الفعالية والتناسق الاجتماعي والمساواة في الحظوظ.

وبالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على تنفيذ قرار السيد رئيس الجمهورية المتعلق بتأسيس منحة البطالة التي ستوجه للعاطلين من طالبي العمل لأول مرة، الذين ليس لهم أي دخل.

ولهذا الغرض، سيتم تكليف الوكالة الوطنية للتشغيل بتسيير هذا الترتيب الجديد.

2.3. تحسين التكفل بالسكان الأكثر هشاشة.

تعمل الدولة على ترقية وتحسين التكفل بالفئات الهشة بتنمية الآليات الشفافة مع ضمان استهداف أمثل للمستفيدين الحقيقيين، لاسيما استكمال مشروع الدفتر الاجتماعي الموحد مع إشراك جميع القطاعات المعنية في إطار قانوني وكذا إشراك الحركة الجمعوية مع تعزيز دعم ذلك للسياسة الرامية إلى ضمان الادماج الاجتماعي الاقتصادي. وبهذه الصفة، ترمي اعمال مخطط الحكومة إلى حماية ورفاهية (1) الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، (2) الأشخاص المسنين، (3) والأطفال والمراهقين، (4) والأسرة والمرأة.

1.2.3. حماية وترقية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم عن طريق اعتماد مقاربة قطاعية مشتركة وبالتعاون مع المجلس الوطني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بغرض:

- تحيين النظام القانوني الحالي بمطابقته مع الانشغالات الحالية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومع المبادئ الأساسية للاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،
- تسهيل شروط الإدماج المهني والاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتكييف الفضاءات ومناصب العمل وإنشاء مؤسسات للمساعدة بواسطة العمل والورشات المحمية وكذا وضع آليات لتسويق المنتجات التي تنجزها هذه المؤسسات،
- استكمال الجهاز الكفيل بتمكين الأشخاص المعوقين بنسبة 100% من الاستفادة من تخفيض الأسعار عند استئجار أو شراء السكنات الاجتماعية،
- ضمان التربية والتعليم المتخصصين لفائدة الأطفال والمراهقين ذوي الاحتياجات الخاصة وتشجيع إدماجهم في الوسط المدرسي العادي، من خلال فتح أقسام خاصة وتكوين المؤطرين،
- تدعيم قنوات الحوار مع الجمعيات ومختلف التنظيمات والمجالس الاستشارية بإنشاء خلايا متخصصة للإستماع،
- اعتماد آليات المراقبة والمتابعة بغرض تفادي الاستفادة المزدوجة من المساعدات الاجتماعية من خلال عمليات التطهير.

2.2.3. حماية ورفاهية الأشخاص المسنين الذين يشكل إدماجهم في الوسط العائلي أولوية ترمي إلى ضمان التماسك الاجتماعي،

ولأجل ذلك، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- تشجيع الوساطة العائلية وتقديم المساعدة لتمكين الفروع من التكفل بأصولهم،
- تعزيز قنوات لاتصال بين الأجيال بتنظيم زيارات منتظمة للأطفال والشباب إلى دور الأشخاص المسنين،
- تدعيم الجهاز الخاص بالتكفل بالأشخاص المسنين ذوي الأمراض العقلية المقيمين بدور الأشخاص المسنين.

3.2.3. حماية وترقية الطفولة والمراهقة من خلال مخطط أعمال قطاعي مشترك يندمج فيه الجهاز الوطني لحماية وترقية الطفولة ويرمي ذلك إلى الحفاظ على المصلحة العليا للطفل وضمان ازدهاره، وستعمل الحكومة، في هذا الإطار على ما يأتي:

- تدعيم التدابير الرامية إلى تطوير المعاملة والأخطار الجسدية والنفسية ومن كل أشكال الاستغلال، لاسيما عمل الأطفال واستحمالهم في التسول،
- تعزيز آليات الوضع في الوسط العائلي وذلك من خلال ترقية نظام الكفالة الذي سيتم تكييفه مع متطلبات المجتمع وتركيبة الهوية الوطنية بالنسبة للعائلات في الخارج مع تسهيل الإجراءات المتصلة بذلك،
- ترقية برامج التضامن الموجهة للشباب عبر مقاربة تقوم على أساس الإصغاء لانشغالاتهم مع إشراك الجمعيات الناشطة في هذا المجال.

4.2.3. حماية وترقية الأسرة والمرأة: تلتزم الحكومة، في هذا الإطار، بما يأتي:

- مواصلة تدعيم التماسك الاجتماعي وتنمية روح التضامن لاسيما الجواري منه مع بناء جسور التواصل مع أعضاء جاليتنا في الخارج،
- تنشيط دور المجلس الوطني للأسرة والمرأة كجهاز استشاري،

- تدعيم قدرات المرأة والبنت بالتنسيق مع المجلس الوطني للأسرة والمراة وتشجيع الحركة الجمعوية الناشطة في هذا المجال،
- مواصلة تنفيذ البرنامج القطاعي المشترك لدعم انضمام المرأة الريفية والمرأة الماكثة في البيت في المجال الاقتصادي،
- العمل على الصعيد الدولي، على التعريف بالمكانة التي تتبوأها المرأة الجزائرية وذلك من خلال تبادل الخبرات،
- العمل على التنمية الاجتماعية وتمويل النشاطات المدرّة للمداخيل، من الوكالتين: وكالة التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة مع استهداف الادماج الاجتماعي الاقتصادي لفئات الهشة.

3.3. الحفاظ على نظامي الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزهما.

يندرج الحفاظ على نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزه ضمن الاعمال التي تحظى بأولوية لدى الحكومة. وبهذه الصفة، ستعمل الحكومة على توسيع قاعدة الاشتراك والادماج التدريجي للأشخاص العاملين، الناشطين في القطاع غير الرسمي.

وسيُنطلق في حملات اتصال اجتماعي لتشجيع وترقية عمل الانضمام لصناديق الضمان الاجتماعي مع تثمين فائدة وأهمية الحماية الاجتماعية بالنسبة للمواطنين وذوي حقوقهم.
وفي هذا الإطار، ستباشر الحكومة، لاسيما من خلال التعاون الإداري، تدعيم أنظمة الإعلام لدى هيئات الضمان الاجتماعي التي من شأنها أن تسمح بتطهير المعطيات والمتابعة الصارمة لعمليات التحصيل.

وستعمل الحكومة كذلك، على تطوير أداءات الخدمات الالكترونية عن بُعد لصناديق الضمان الاجتماعي، وتكييف وظيفة التحصيل وتدعيم مراقبة المنتسبين وتطوير التقييم الطبي الاقتصادي في مجال التامين على المرض.

كما سيتم تعزيز ودعم الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاربة التهرب من خلال المراقبة الطبية وكذا وضع خارطة خاصة بممارسات التهرب شبه الجبائي.

من جهة أخرى، سيتم الشروع في عملية التعاقد بين صناديق الضمان الاجتماعي والمؤسسات العمومية للصحة وكذا قطاع التضامن الوطني من خلال تصميم المرحلة التجريبية للفوترة على بياض، قبل البدء التدريجي لمرحلة الفوترة الحقيقية.

أخيراً وبعنوان التقاعد، ستشرع الحكومة في التفكير في إنشاء فرع التقاعد التكميلي وذلك قصد تحيين القدرة الشرائية للمتقاعدين المستفيدين والمساهمة في إنعاش التوازنات المالية لفرع التقاعد وكذا زيادة مساهمة التعاضديات الاجتماعية في إطار النظام الوطني للضمان الاجتماعي من خلال تعزيز دورة كنظام تكميلي.

4.3. الحصول على سكن لائق:

في هذا المجال، تتمسك الحكومة بإيجاد الأجوبة الملائمة لضمان حصول المواطن على سكن لائق، حسب الصيغ المكيفة الموجودة أو التي ستنشأ، مع استهداف العائلات ذات الدخل الضعيف من باب الأولوية.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بتكثيف إنتاج السكنات، وحشد وتوجيه الموارد المالية والعقارية اللازمة بأكثر فعالية وضمان العدل والإنصاف الاجتماعي عبر إنشاء بنك للسكن وتنظيم للتسيير العقاري الحضري، وبهذه الصفة، ستعمل الحكومة على ما يأتي:

- القضاء النهائي على البيوت القصديرية من خلال الإحصاء وتنفيذ برامج جديدة موجهة لإعادة إسكان الأسر، مع وضع نظام اليقظة ضد كل محاولات الانتشار من جديد والعود؛

- التكفل بالبناء القديم، عبر تكريس آليات التخصص لمختلف المتدخلين وحشد الموارد المالية مع إشراك المواطنين المعنيين؛
- وضع الوسائل الملائمة لمحاربة الغش في مجال منح السكنات بتدعيم جهاز المنح والمراقبة القبلية؛
- تسريع وتيرة إنجاز مشاريع السكنات الجارية واحترام آجال الإنجاز عبر تحميل المتعهدين بالترقية المسؤولية المالية؛
- مواصلة إطلاق ما تبقى من برنامج 1.000.000 مسكن، بجميع الصيغ، مع التجهيزات المرافقة والقابلية للمعيشة اللازمة خلال الخماسي 2020. 2024. وسيتم التركيز على السكن الريفي والبناء الذاتي في المجمعات الاجتماعية؛
- إحداث سوق عقارية، لاسيما في مجال الكراء، من خلال إعتماد إطار قانوني ملائم وتحفيز مالي يسمح بتأطير وتشجيع السوق الإيجاري العقاري مع إشراك مختلف المتدخلين وحشد الطاقات العقارية العمومية كوسيلة لتشجيع متعاملي الترقية العقارية.

5.3. الحصول على الخدمات العمومية الأساسية:

1.5.3. الخدمة العمومية للمياه والتطهير:

إن التزام رئيس الجمهورية "بالانتهاء من انقطاع المياه وضمان حصول المواطنين بالتساوي على مختلف خدمات المياه عبر كامل التراب الوطني" يبقى إحدى أولويات الحكومة بالنسبة للسنوات القادمة.

وهكذا، فإن الحكومة ستولي اهتماما لتحسين الخدمة العمومية للمياه الصالحة للشرب والتطهير من خلال:

- صيانة وتأهيل الشبكات والتجهيزات لتحسين المردود التقني والتجارب مع استعمال أوسع للطاقات المتجددة،
- وضع برنامج خاص للاستدراك خاص بالولايات والمناطق التي تسجل عجزا هاما وتذبذبا في التموين،
- تعزيز التدابير في مجال اقتصاد المورد والحفاظ عليه (تدابير عقابية، منصوص عليها بموجب القانون المتعلق بالمياه وتحفيزية: التحكم في التعريفات، حملات التحسيس) ومكافحة التبذير والتوصيل غير القانوني للمياه.
- تألية ورقمنة مختلف المهام المتصلة بمهن المياه (*نظام الإعلام الجغرافي والتسيير عن بعد والتألية والعدادات الذكية، إلخ* ....) وتأهيل تسيير المؤسسات العمومية المكلفة بتسيير خدمات المياه،
- تثمين الموارد المتأتية من التصفية (*المياه والأوحال*) مع التكفل بتأثيرها المزدوج على البيئة والاقتصاد،
- تكثيف شبكة مخابر التحاليل لنوعية المياه وإدماج الخدمات والوكالات البلدية في وكالة توزيع المياه والديوان الوطني للتطهير.

2.5.3. في مجال الطاقة.

تتمثل أهداف الحكومة في هذا الميدان، في تلبية الاحتياجات الطاقوية للمواطن والسوق الوطنية وضمان تأهيل وتنمية خدمة عمومية ذات نوعية مطابقة للمعايير الدولية.

ولبلوغ هذه الأهداف، ينص مخطط عمل الحكومة على استكمال البرامج العمومية الجاري إنجازها، وهي تحديدا:

- **برنامج توصيل 398.000 مسكن بالغاز و 112.000 مسكن بالكهرباء،**
- **«البرامج التكميلية» التي تتوقع توصيل 10.000 مسكن بالغاز و 7.000 مسكن بالكهرباء،**
- **برنامج التوصيل بالكهرباء والغاز للمدينة الجديدة ذراع الريش (4.000 مسكن بالغاز و 5.000 مسكن بالكهرباء)،**
- **مخطط العمل الخاص بالبرامج المستقبلية العمومية للكهربة والتوزيع العمومي للغاز. وسيتم تنفيذه حسب المراقبة الآتية:**
- **تموين المناطق المنتشرة والمحرومة بالكهرباء في إطار البرامج الخاصة للكهرباء (*العادية أو الشمسية*)،**
- **توصيل المدن الجديدة، والأقطاب الحضرية والمناطق الصناعية.**

♦♦♦

الفصل الرابع

من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية

ستندرج السياسة الخارجية لبلادنا، بحزم، في إطار الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في برنامجه، وبشكل أخص إرادته في تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية في ظل القيم والمبادئ الثابتة التي تقوم عليها، على ضوء العوامل الهيكلية والظرفية التي تميز مسارها.

وستعمل الدبلوماسية الجزائرية تحت قيادته وعملاً بتوجيهاته وتعليماته، على تقديم كل مساهمتها في مجهود التجديد الوطني وبروز جزائر جديدة على الصعيديْن الداخلي والدولي. وستُدرج نشاطها في إطار الدستور الجديد الذي تمت تزكيته في الفاتح نوفمبر 2020 والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أقرّها السيد رئيس الجمهورية.

إن الجزائر الوفية لتاريخها والمبادئ الأساسية التي استرشدت بها في كفاحها التحرّري، ستستمر في الدفاع عن سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الترابية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم القضايا العادلة والمشروعة وحسن الجوار والتعاون والتسوية السلمية للنزاعات.

وتتموقع الجزائر بحزم، بصفتها قوة وسيطة تتوخى وتعمل على نشر السلم والاستقرار والأمن الذي تنشده في نطاق تراكزي في شتى مجالات السيادة والأمن والنفوذ، في خدمة مصالحها المعنوية والسياسية والاستراتيجية والاقتصادية والبشرية والاجتماعية والحضارية.

كما أن الجزائر التي ساهمت ثورتها التحريرية المجيدة بشكل كبير في انهيار النظام الاستعماري، لديها السلطة والقدرة على التموقع ضمن الدول التي تبني وتنتفع من نظام جديد للذكاء البشري في خدمة سلم ورخاء عالميْن تتقاسمهما جميع البلدان بإنصاف. فالتراث التاريخي للشعب الجزائري من شأنه أن يضع الجزائر في موقع يمكنها من ترقية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذا حق الشعوب في تقرير مصيرها وبسط سيادتها الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

إن نشاط بلادنا الدبلوماسي سيتركز خلال السنوات القادمة، على الدفاع عن مصالح الأمة والمساهمة في استتباب الأمن والاستقرار الإقليمييْن وتعزيز الروابط مع إفريقيا والوطن العربي، وتنمية الشراكة والسلم في العالم وإعادة نشر الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة تنميتنا وعصرنة الأداة الدبلوماسية وتسيير الموارد البشرية وإعداد استراتيجية جديدة تجاه جاليتنا الوطنية المقيمة بالخارج ولفائدتها.

1. الدفاع عن المصالح العليا للأمة.

في عالم تطبعه أحداث غير متوقعة، وفي ظرف إقليمي محفوف بالمخاطر، ستحرص الحكومة على وقاية الجزائر من كل التهديدات والمحاولات الرامية إلى المساس بمقوماتها ووحدتها وسلامتها وحيادها عن أهدافها المتمثلة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعن دورها كفاعل هام في الساحتيْن الإقليمية والدولية.

وسيرتكز الأمن الوطني في الجزائر، بكامله، على عوامل التكامل والتفاعل والتعاون بين جميع الفاعلين في الدولة والقِوى الحية في المجتمع في مسارات من شأنها تأكيد السيادة والاستقلال الوطنييْن والتطور بانسجام مع خطوات ثابتة في مجال تغيير ظروف معيشة كل الفئات الاجتماعية.

كما ستتجند الحكومة وتلتزم بالتصدي لكل الأهداف الراهنة والمستقبلية التي من شأنها الإضرار بمصالح الجزائر أو المساس بوحدة شعبها وسلامة ترابها. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، ستُنمي الجزائر قدراتها في مجال الردع الدبلوماسي، مستندة إلى جبهة داخلية قوية واقتصاد مزدهر.

2. المساهمة في الاستقرار والأمن الإقليميْن.

إن الجزائر، بحكم تاريخها ووزنها وموقعها الجغرافي المركزي بين القارة الإفريقية والوطن العربي والبحر الأبيض المتوسط، ستلتزم أكثر من أي وقت مضى بترقية مبادرات والقيام بمساع وبذل جهود من أجل المساهمة في تسوية الأزمات والنزاعات في المنطقة على غرار النزاع في الصحراء الغربية والأزمة في ليبيا أو عدم استقرار الأوضاع في منطقة الساحل الصحراوي، وكذا عبر القارة الإفريقية والشرق الأوسط والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الإطار:

- يجب تسوية النزاع القائم بين المغرب وجبهة البوليزاريو في إطار مسار إنهاء الاستعمار وتنظيم استفتاء حول تقرير المصير تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. ويتوجب على مملكة المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، بصفتهما دولتيْن عضوتيْن في الاتحاد الإفريقي، المساهمة في استتباب الاستقرار في المنطقة، مع الاحترام الصارم لقِيم وأهداف ومبادئ العقد التأسيسي للاتحاد الإفريقي.
- وفي ليبيا، ستعمل الجزائر على تعزيز حركية مصالحة الشعب الليبي وتنظيم الانتخابات بعيداً عن أي وساطة وتدخل أجنبييْن.
- أما في الساحل، فستضاعف الجزائر جهودها للمساعدة على استتباب الاستقرار والأمن في هذه المنطقة التي تنتمي إليها والتي تجمعها بهذه البلدان روابط تاريخية وسياسية وإنسانية قوية وعديدة وكذا مصير مشترك أمام تحديات وجودية.

3. توطيد الروابط مع الوطن العربي وإفريقيا.

سيتم تجسيد البُعديْن العربي والإفريقي بشكل كبير في إطار إعادة تفعيل النشاط الدبلوماسي الجزائري، من أجل توطيد روابط الأخوة والصداقة مع بلدان هاتين المنطقتين اللتين تُعدّان جزء من العمق الاستراتيجي والتجذر الحضاري لبلادنا.

فعلى مستوى الوطن العربي، ستعمل الجزائر خلال الأشهر القادمة على إعادة تأسيس النشاط العربي المشترك، بفضل توفير الظروف المواتية لعقد القمة العربية المقبلة ونجاحها. وفضلا عن تعزيز القِيم المشتركة، ينبغي أن تكرس هذه القمة الطابع الأساسي للقضية الفلسطينية وتحيين مبادرة السلم العربية لسنة 2002 التي تظل فرصة لجميع بلدان المنطقة للعيش معًا في كنف سلم شامل من شأنه أن يضمن إقامة دولة وطنية فلسطينية وعاصمتها القدس.

أما في إفريقيا، فإن الأمر سيتعلق بالعمل مجدّدًا على تعزيز العلاقات التضامنية التقليدية التي تأثرت بفعل الانشغالات الداخلية للدول وجائحة كوفيد-19 خلال السنوات الأخيرة، حيث سيتم العمل مع شركائنا الأفارقة على تعزيز الاستقرار والأمن والسلم، ومضاعفة عمليات الوساطة والمساعي الحميدة من أجل تسوية المشاكل دون تدخل بلدان خارج القارة الإفريقية وتوحيد جهودنا لتحقيق تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

وفي هذا المنظور ذاته، ستعمل بلادنا على دعم المنظمات الإفريقية والمساعدة على تجسيد منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتنمية مشاريع المنشآت الأساسية على مستوى القارة الإفريقية، على غرار الطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز بين الجزائر ونيجيريا وكوابل الألياف البصرية.

كما ستعمل بلادنا على دعم وتفعيل الوكالة الجزائرية الجديدة للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، وذلك بهدف تجسيد مشاريع التعاون والتكوين والمساعدة الإنسانية والتنمية في إفريقيا وبشكل أخص لفائدة بلدان الساحل.

وسيتم تطوير العلاقات مع إفريقيا والوطن العربي دون إغفال استئناف وتوطيد علاقاتنا مع بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي، حيث ستضاعف الجزائر الاتصالات على جميع المستويات وستعمل على توسيع التعاون مع البلدان الصديقة في هذه المنطقة.

4. ترقية السلم في العالم والشراكة.

على الساحة الدولية، ستقوم الجزائر بنشاط استباقي ومتعدّد الأشكال، من أجل تمكين بلادنا من تعزيز مكانتها كفاعل نشيط، بحيث تساهم، كما كانت كذلك في الماضي، في تسوية الأزمات والتوترات على المستوى الدولي وتؤثر على مجرى الأحداث الهامة في تاريخ المجتمع الدولي وفي حياة البشرية.

وستستمر الجزائر بشكل منهجي وعقلاني، في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع أهم شركائها في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا مع السهر، في كل مرة، على المحافظة على المصالح الوطنية وتحقيق هدف المساهمة في التنمية الفعلية لاقتصادنا.

5. الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 - 2024.

ستواصل الحكومة الأعمال المجدّدة التي تمت المبادرة بها في بداية سنة 2021، تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية، في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، من أجل تقديم كل مساهمتها في تحقيق الأهداف المحدّدة في الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي التي انعقدت في شهر أوت 2020.

كما ستضاعف البعثات الدبلوماسية والقنصلية المبادرات من أجل العمل على الحدّ من التبعية لصادرات المحروقات، من خلال اجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمساعدة على رفع حجم صادرات المنتجات والخدمات الجزائرية، لاسيما تجاه أوروبا، في إطار القدرات المحتملة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا في الوطن العربي وإفريقيا بفضل الفرص المتاحة من خلال تفعيل مناطق التبادل الحر على مستوى هاتين المجموعتين وكذا إمكانيات الاندماج الاقتصادي المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار، ستتم هيكلة شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية في بعثاتنا إلى الخارج وضمان احترافيتهم، من خلال تجديد عمليات التكوين ودورات تحسين المستوى.

وهكذا، سيتم تنظيم ندوة وطنية حول الدبلوماسية الاقتصادية، تضمّ جميع الفاعلين، خلال الثلاثي الأخير من سنة 2021، من أجل إيجاد حلول للمسائل العالقة في مجال الاستثمارات المباشرة الأجنبية وترقية الصادرات على مستوى الأسواق الخارجية، ولاسيما في إفريقيا والبلدان المجاورة.

6. عصرنة الأداة الدبلوماسية وتسيير الموارد البشرية.

في إطار مخطط عمل الحكومة الرامي إلى عصرنة الإدارة وتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام وتسيير الموارد البشرية، سيتم تجسيد الأعمال الآتية:

- تعزيز مكانة الشباب والنساء والكفاءات الوطنية في تأطير الجهاز الدبلوماسي؛
- توظيف إطاراتنا في المؤسسات الإقليمية والدولية، بما يسمح بتعزيز وجودنا ونفوذنا على مستوى هذه المنظمات؛
- مضاعفة عمليات التكوين وتحسين المستوى، من خلال تعزيز اختصاصات وصلاحيات المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية (IDRI)؛

▪ إنشاء لجان خاصة للتكفل بالملفات المتعلقة بتصنيف المناصب الدبلوماسية والقنصلية حسب المناطق وضمان الرعاية الطبية لكافة المستخدمين قيد النشاط بالخارج وترشيد التسيير المالي ومسألة الأملاك غير المنقولة للدولة الجزائرية بالخارج.

7. استراتيجية مجدّدة تجاه جاليتنا الوطنية المقيمة بالخارج.

يجدر التذكير بالروابط المتينة جدًّا التي تربط أفراد جاليتنا المقيمة بالخارج ببلدهم الأصلي، بمختلف فئاتها وأجيالها، حيث يشهد على ذلك دورهم الحاسم في الوعي الجماعي بأهمية التمتع بسيادتنا وهويتنا، ومساهمتهم في الكفاح من أجل الاستقلال، دون إغفال مظاهر التضامن المثالي إزاء مواطنيهم للتصدي لجائحة كوفيد-19، مع الإشارة إلى تفاعلهم المؤثر مع رايتهم ونشيدهم الوطني وفريقهم الوطني.

إن قرار السيد رئيس الجمهورية القاضي بإضافة البُعد المتعلق "بالجالية الوطنية بالخارج" إلى التسمية الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية، يؤكد مدى الأهمية الاستراتيجية التي تم إيلاؤها لهذه الفئة الهامة من مواطنينا.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بتجسيد إرادة القاضي الأول في البلاد، من خلال مقاربات ومناهج مجددة للتكفل بانشغالات هذه الجالية وتطلعاتها وتعزيز روابطها مع الأمة وإشراكها في جميع الجوانب المتعلقة بتنمية البلاد.

وستندرج هذه المقاربة المجدّدة ضمن رؤية شاملة وطويلة الأمد، ترمي إلى تعزيز مكانة ودور مواطنينا المقيمين بالخارج باعتبارهم جزء لا يتجزأ من الأمة.

وهكذا، ستشرع الحكومة في عمل يرمي إلى تكملة وضبط مجمل المعطيات الإحصائية المتعلقة بجاليتنا، بفضل شبكتنا الدبلوماسية والقنصلية، بحيث يتم وضع جدول وصفي مفصل حسب البلدان والفئة العمرية والفئة الاجتماعية - المهنية، ... إلخ.

وسيتم اعتماد الاستشارة والتشاور مع الأعضاء الممثلين لجاليتنا والحركة الجمعوية، كمنهجية عمل منتظمة، بما يسمح بإشراكهم منذ البداية، في التفكير وإعداد اقتراحات حول المواضيع التي تعنيهم.

وسيتمحور عمل الحكومة بخصوص ملف الجالية الوطنية بالخارج، حول المواضيع والأهداف الآتية:

- *المحور السياسي والجمعوي*، حيث سيتعلق الأمر بما يلي:
  - تحديد الآليات والإجراءات الكفيلة بإشراك جاليتنا أكثر فأكثر، ولاسيما نخبتها، في تعزيز التماسك الوطني ودولة القانون والديمقراطية ومحاربة أشكال التطرف التي قد تتعرض لها؛
  - تشجيع انتظام الحركة الجمعوية في شكل أفواج اجتماعية - مهنية وفدراليات ومراكز اهتمام وحسب البلدان على أساس برنامج أدنى مشترك.
- *المحور المؤسساتي والتنظيمي*: يتعلق الأمر بتحديد بنية جديدة للهياكل الممثلة لجاليتنا سواء في البلدان المضيفة أو على المستوى الوطني في الجزائر، لاسيما من خلال تحيين النص المتضمن إنشاء الهيئة الاستشارية لجاليتنا الوطنية بالخارج.
- *المحور الاقتصادي والمالي*: من أجل إشراك جاليتنا في التنمية الاقتصادية الوطنية، ستتخذ الحكومة تدابير ملموسة وعملياتية، منها على سبيل المثال تحفيز رعايانا على الاستثمار في مشاريع اقتصادية وإشراكهم في استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات وجلب مدخراتهم من خلال فتح بنوك ووكالات بالخارج وتأطير الآلاف من التجار ورجال الأعمال المهاجرين.

• *المحور العلمي والتكنولوجي:* تضمّ جاليتنا عددًا متزايدًا من الكفاءات والباحثين والأساتذة والخبراء رفيعي المستوى. وقد أبدوا استعدادًا كبيرًا للمساهمة بمهارتهم وضمان عمليات تكوين في الجزائر.

وفي هذا الإطار، ستقوم الحكومة باستكمال مشروع البوابة الإلكترونية المخصّصة للكفاءات الوطنية بالخارج قصد جعلها محضنًا حقيقيًا وهمزة وصل بين العرض والطلب الذي قد تعبّر عنه الوزارات والجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات والمستشفيات ومراكز البحث ...إلخ، في شتى الميادين مثل الصحة- الطب والتربية والتكوين والطاقة والتسيير والهندسة والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والذكاء الاصطناعي ... إلخ.

• *المحور الديني والثقافي والاجتماعي:* إن جاليتنا عبر جميع مناطق العالم متمسكة، أكثر من أي وقت مضى بأصولها والعناصر المكونة لشخصيتها. وستعمل الحكومة على ضمان متابعة مطالبها والتكفل بها في المجال الديني (المساجد) وتعليم اللغات الوطنية والثقافة والتراث.

وسيتم اتخاذ تدابير مجدّدة لتسوية المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها بعض الفئات من هذه الجالية كالأشخاص المسنين والأشخاص المتقاعدين والشباب والسجناء أو المسألة المتكررة المتعلقة بترحيل الجثامين.

كما يتعلق الأمر ببناء شراكة حقيقية- بعيدًا عن ذهنية الاتكال- من أجل الاستجابة لشكاوى رعايانا والعمل، في آن واحد، على حمايتهم من بعض أشكال التطرف أو "استغلال" بعض العناصر من هويتنا الوطنية.

• *مواصلة عملية عصرنة وتبسيط التسيير القنصلي:* لقد تم تحقيق مكاسب عديدة على مدى السنوات الأخيرة في مجال عصرنة التسيير القنصلي، لاسيما بفضل العمل المنسق للحكومة.

وستعمل الحكومة، مستقبلاً، على تيسير إجراءات التسجيل وتسليم وثائق السفر أو التأشيرة أكثر فأكثر، فضلا عن إدراج وتعميم التسيير القنصلي الإلكتروني عبر التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والانترانت.

وموازاةً مع ذلك، ستتم المبادرة بعمليات تكوين المستخدمين في القنصليات من أجل وضع حدّ لكل العراقيل البيروقراطية، لاسيما في مجال استقبال الجمهور وأهمية الحوار والإصغاء.

وأخيرًا، ستنظم الحكومة ندوة كبرى بالجزائر، عندما ستسمح الظروف الصحية بذلك، بمشاركة عدد كبير من أفراد جاليتنا، حيث ستُمثل فيها جميع الفئات (من منتخبين وباحثين ورجال أعمال وإطارات جمعوية وشباب... إلخ).

وسيتم تنظيم هذه الندوة بصيغة بسيطة وتفاعلية وبذهنية جديدة، حيث ستتم مناقشة المواضيع الرئيسية في ورشات والخروج بتوصيات واقعية وتوافقية.

وبفضل رؤية واضحة ومتبصرة للأهداف المخولة لها، ستحقق الدبلوماسية الجزائرية مزيدًا من المصداقية والفعالية، من خلال الاضطلاع بشكل كامل بمهامها السيادية في خدمة الجزائر الجديدة، باعتبارها تجسيدًا مجدّدًا للجزائر الخالدة.

♦♦♦

الفصل الخامس

تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين

إن الجيش الوطني الشعبي، في إطار أداء واجباته السيادية في ظل الاحترام الصارم لمهام الدفاع الوطني التي يخولها له الدستور، وطبقا لتعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني، ما انفك يواصل جهوده الرامية إلى عصرنة عتاده واحترافية أفراده.

وبهذا الصدد، فإن انعدام الاستقرار الأمني وبعض التهديدات التي تشهدها حدودنا الغربية والجنوبية الشرقية، يستوجب بالضرورة تعزيز تأمين حدودنا البرية والبحرية والجوية، عبر اعتماد مخططات عمل ملائمة، ومزودة بوسائل بشرية ومادية تتناسب وطبيعة الخطر المحتمل.

وسوف يحظى الجيش الوطني الشعبي، على غرار كافة مصالح الأمن، بدعم الحكومة التام والكامل في عمليات مكافحته دون هوادة لفلول الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والإتجار بالمخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية وذلك، في ظل احترام التزامات بلادنا في مجال ترقية السلم والأمن على المستويين الجهوي والدولي واحترام حقوق الإنسان.

ولهذا الغرض، سيسهر الجيش الوطني الشعبي على تكثيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، مع بلدان الجوار في مجال محاربة الإرهاب والتخريب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وذلك من خلال آليات عملياتية مكيفة.

وجدير بالذكر أن دستور 2020، يتيح للجيش الوطني الشعبي إمكانية المشاركة في عمليات حفظ السلام خارج التراب الوطني، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

وبهذا الشأن، وبناء على قرار السيد رئيس الجمهورية، سيتخذ الجيش الوطني الشعبي كل التدابير اللازمة لضمان التكوين الضروري للمستخدمين والتزود بالوسائل اللوجستية المناسبة، تحسبا لأداء محتمل لمهمة حفظ السلام.

من جهة أخرى، فإن مجال الصناعة والبحث من أجل التنمية لدى الجيش الوطني الشعبي، الذي يشهد دفعا جديدا تطبعه الشراكة مع أداة الصناعة الوطنية، من شأن نتائجه أن تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني.

كما ستحرص الحكومة على تدعيم وسائل وقدرات الدفاع السيبراني وتعزيزها، بغرض تنفيذ استراتيجية وطنية فعالة لتأمين الانظمة المعلوماتية التي ستشمل مجمل مؤسسات الدولة وأجهزتها.

علاوة على ذلك، فإن عمليات فك العزلة عن مناطق الظل التي يقوم بها الجيش الوطني الشعبي، ستتخذ بعدا جديدا، بالموازاة مع التكفل الصحي بمواطني المناطق المعزولة، ولاسيما على مستوى الهضاب العليا والجنوب.

وفي الأخير، سيتولى الجيش الوطني الشعبي ضمان التغطية الصحية للمواطنين عبر كامل التراب الوطني، كلما تطلب الوضع ذلك، وبالأخص من أجل تقديم يد العون لقطاع الصحة العمومية في هذه الفترة التي تطبعها هذه الجائحة.

***

ملحــق

المعطيات والمؤشرات
الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية

I. المعطيات الرئيسية للاقتصاد الكلي

المعطيات	الوحدة	2020	توقعات قانون المالية التكميلي 2021
الناتج الداخلي الخام	مليار دينار	18.723,5	20 741
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	مليار دينار	16.344,7	16 639
نمو الناتج الداخلي الخام	%	4,9 -	4,2
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	%	3,6 -	3.1
نسبة التضخم	%	2,4	4,9
سعر الصرف	دينار/دولار أمريكي	126,8	142.2
واردات السلع	مليار دولار أمريكي	34,4	30,4
الجباية البترولية المقيّدة في الميزانية	مليار دينار	1.394,7	1 927
القيمة المضافة حسب قطاع النشاط			
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	مليار دينار	2 631,4	2 783,6
المحروقات	مليار دينار	2 378,8	4 101,6
الصناعات	مليار دينار	1 176,4	1 230,3
البناء والأشغال العمومية والري بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية	مليار دينار	2 462,2	2 561,1
الخدمات التجارية	مليار دينار	5 361,4	5 354,7
الخدمات غير التجارية	مليار دينار	3 166,8	3 505,5

II. المعطيات المتعلقة بسوق التشغيل

التعيين	الوحدة	ماي 2019
الساكنة الناشطة	ألف	12 730
الساكنة العاملة	ألف	11 281
التشغيل في مجال الفلاحة	ألف	1 083
التشغيل في مجال الصناعة	ألف	1 450
التشغيل في مجال البناء والأشغال العمومية والري	ألف	1 890
التشغيل في مجال الخدمات	ألف	6 858
الساكنة العاطلة عن العمل	ألف	1 449
معدل البطالة	%	11,4
معدل البطالة لدى الشباب (16 - 24 سنة)	%	26.9
معدل البطالة لدى حاملي شهادات التعليم العالي	%	18.0
معدل البطالة لدى حاملي شهادات التكوين المهني	%	13.5

III. وضعية المالية العمومية والتجارة الخارجية

التعيين	الوحدة	اختتام السنة المالية 2020	قانون المالية التكميلي 2021
إيرادات الميزانية	مليار دينار	5 150 ,1	5 331,84
الجباية البترولية	مليار دينار	1 394,7	1 927,05
موارد أخرى	مليار دينار	3 755,4	3 404,7
نفقات الميزانية	مليار دينار	7 152,4	8 642,7
التسيير	مليار دينار	4 752,4	5 664,5

التجهيز	مليار دينار	2 400,0	2 978,18
رصيد الميزانية	مليار دينار	-2 002,2	- 3 310,85
رصيد الخزينة الإجمالى	مليار دينار	-2 883,7	- 4 140,4
التعيين	**الوحدة**	**2020**	
المديونية العمومية الخارجية	مليون دولار	1 202.6	
المديونية العمومية الداخلية	مليار دينار	9 333.7	

1. التجارة الخارجية

التعيين	الوحدة	السداسي الأول لسنة 2021
الصادرات	مليار دولار	16,4
صادرات المحروقات	مليار دولار	14,3
الصادرات خارج المحروقات	مليار دولار	2,03
الواردات	مليار دولار	18,8
رصيد الميزان التجاري (العجز)	مليار دولار	2,4
معدل تغطية الواردات بالصادرات	%	87,1%

2. الوضعية النقدية

التعيين	الوحدة	2020
السيولة البنكية	مليار دينار	632,33
قروض الاقتصاد	مليار دينار	11 181,30
احتياطي الصرف	مليار دولار	48,16

IV. المنشآت الأساسية

1. التربية الوطنية

التعيين	الحظيرة الحالية
الطور الابتدائي	19583
الطور المتوسط	5746
الطور الثانوي	2547
المطاعم المدرسية	11 347

2. التكوين والتعليم المهنيين

التعيين	الحظيرة الحالية
المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموجهة للتكوين	
مراكز التكوين المهني والتمهين (CFPA)	830
ملحقات مراكز التكوين المهني والتمهين (CFPA)	176
معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني (INSFP)	163
ملحقات المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني (INSFP)	14
معاهد التعليم المهني (IEP)	17
المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري للهندسة والدعم	
مؤسسة الهندسة البيداغوجية	
المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين (INFEP)	01
معهد التكوين والتعليم المهنيين (IFEP)	06

المؤسسة الوطنية لمعدات التكوين التقنية والبيداغوجية (ENETPF)	01
المركز الوطني لامتحانات ومسابقات التكوين والتعليم المهنيين (قيد الإنجاز)	1
المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري	
المركز الوطني للتكوين والتعليم المهنيين عن بعد (CNFEPD)	01
الديوان الوطني للتكوين المتواصل (ONDEFOC)	01
الهيئات الخاصة	
الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل (FNAC)	1

3. التعليم العالي

التعيين	الحظيرة الحالية
الجامعات + جامعات التكوين المتواصل	54
المراكز الجامعية	09
المدارس العليا	46
الإقامات الجامعية ـ من بينها 56 إقامة لم تدخل حيز الخدمة	442
مراكز البحث	19

4. الصحة

مؤسسات الصحة العمومية	الحظيرة الحالية
المؤسسات العمومية الاستشفائية (EPH)	238
المؤسسات الاستشفائية (EH)	9
المؤسسات الاستشفائية الجامعية (EHU)	1
المراكز الاستشفائية الجامعية (CHU)	15
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (EPSP)	273
المؤسسات الاستشفائية المتخصصة (EHS)	95
العيادات متعددة الاختصاصات	1747
قاعات العلاج	6329
مراكز تصفية الدم	202
عيادات التوليد الجوارية	434
مراكز مكافحة السرطان (CAC)*	13

المؤسسات الصحية الخاصة	الحظيرة الحالية
المؤسسات الاستشفائية الخاصة (EPH)	226
عيادات طب العيون و أمراض الأنف والأذن والحنجرة	85
مراكز تصفية الدم	194
مراكز التشخيص الطبي	73
مراكز الأجهزة التجبيرية	10
مراكز إعادة التأهيل الوظيفي	5
عيادات طب الأسنان	24
العيادات الطبية المختصة النهارية (منها عيادتين مخصّصتين للتكفل بالأمراض السرطانية)	8
مراكز الإنجاب بمساعدة طبية	18
المؤسسات النهارية المخصصة للتكفل بأمراض السرطان	2
مركز داء السكري	6
مصلحة طب العمل الخاص	3
المراكز الخاصة لمكافحة السرطان:	6
04 على مستوى المؤسسات الاستشفائية الخاصة مزودة بـ 08 مسرعات خطية	

5. الشباب والرياضة

التعيين	الحظيرة الحالية
الملاعب	121
المركبات الرياضية الجوارية	658
دور الشباب	935
القاعات متعددة النشاطات	283
بيوت الشباب	230
مدارس المواهب الشابة	5
الملاعب الرياضية الجوارية	3493
أحواض السباحة والمسابح	320

6. السكن

التعيين	الحظيرة الحالية
الحظيرة الموجودة إلى غاية 2020/12/31	10 049 702
معدل شغل المسكن (TOL)*	4,45
البرامج قيد الإنجاز إلى غاية 2019/12/31	616016
السكن العمومي الإيجاري (LPL) *السكن الترقوي المدعم والسكن الاجتماعي التساهمي (LPA/LSP)*	141882 105649
سكن البيع بالإيجار (LLV)	311276
السكن الريفي	37840
السكن الترقوي العمومي (LPP)	17670
التجزئات الاجتماعية (LS)	1 699
ترقيات عقارية أخرى بصدد الإنجاز، منها:	198 551
السكنات الوظيفية (LF)	3 533
سكنات البيع بالإيجار (LV-CNEP)	3 479
السكنات الترقوية التجارية أو الحرة (PL)	166 410
سكنات البناء الذاتي (A.C)	25 129
البرنامج العمومي المسجل والذي لم يتم إطلاقه بعد	270 426
إحصائيات/مؤشرات أخرى: معدل التعمير	71,94

(*) تم تقديره بالنسبة إلى عدد السكان المقدر بـ 44.700.000، وتمثل حظيرة السكنات الحظيرة الإجمالية المحصاة على أساس الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008، التي زادت على إثر تسليم السكنات، بمختلف صيغها، من شهر أفريل 2008 إلى شهر ديسمبر 2020.

7. التجارة

التعيين	العدد
أسواق الجملة للخضر والفواكه	47
أسواق البيع بالتجزئة	1471
الأسواق الأسبوعية	645
أسواق الماشية	273
المسمكات وأسواق الأسماك المجمّدة	46
المذابح	358

8. منشآت الري

التعيين	العدد
السدود قيد الاستغلال	80
السدود قيد الإنجاز	05
محطات تحلية المياه	11

9. منشآت الطرق

التعيين	كلم
الطرق السيارة	1.132
الطرق الوطنية	31.874
الطرق الولائية والبلدية	96.907

10. منشآت السكك الحديدية

التعيين	كلم
شبكة السكك الحديدية	4 000
المترو	18.80
الترامواي (06)	93.12
المحطات (العدد)	500

11. منشآت الموانئ والمطارات

التعيين	العدد
المطارات:	
- *الدولية*	12
- *الوطنية*	10
- *الجهوية*	13
الموانئ:	
- *ميناء مختلط*	1
- *ميناء المحروقات*	02
- *ميناء وملاجئ الصيد البحري*	36
- *ميناء النزهة*	01

12. الثقافة والفنون

التعيين	العدد
دور الثقافة	45
مكتبات المطالعة العمومية الرئيسية	43
مكتبات المطالعة العمومية	144
المسارح الجهوية	18
قاعات السينما	83
المراكز الثقافية	34

13. السياحة

التعيين	العدد	عدد الأسرة
فندق (*****)	15	7 345
فندق (****)	35	6 824
فندق (***)	69	6 861
فندق (**)	64	5 995
فندق (*)	185	12 724
فندق (بدون *)	173	9 456
إقامة سياحية (**)	02	384
إقامة سياحية (*)	01	313
الموتيلات أو نزل الطريق (**)	02	93
الموتيلات أو نزل الطريق (*)	03	86
نزل ريفي (**)	01	16

نزل ريفي (*)	01	20
قرية العطل (***)	01	274
منزل سياحي مفروش "فئة فريدة"	10	205
النزل العائلية "فئة فريدة"	10	426
محطة استراحة "فئة فريدة"	06	170
هياكل أخرى مخصّصة للفندقة	207	9 984

14. التضامن

التعيين	العدد
مراكز للأطفال المعوقين ذهنيًا	162
مدارس الأطفال الصم والبكم والمكفوفين	70
مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية	08
مراكز الحماية المتخصصة	11
مؤسسات الأطفال المسعفين	53

15. الفلاحة والصيد البحري

التعيين	الوحدة
الإمكانات الزراعية (مليون هكتار)	44
المساحة الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	8.6
عدد المستثمرات الفلاحية	1270000
شواطئ الرسو (العدد)	162
مراكز الصيد البحري القاري (العدد)	05
أسواق بيع الأسماك بالجملة (العدد)	06

التعيين	الوحدة/العدد
موانئ الصيد البحري	42 ميناء قيد الاستغلال و 03 موانئ قيد الإنجاز
تجهيزات التجفيف (رصيف جر السفن)	6
أسطول الصيد البحري (العدد)	5 862

16. الشؤون الدينية

التعيين	العدد
المساجد	20 408
المدارس القرآنية	2493
المراكز الثقافية الإسلامية وملحقاتها	47

17. المجاهدين

التعيين	العدد
متاحف المجاهدين	42
مراكز الراحة	23
مراكز التجهيز بالأعضاء الاصطناعية وملحقاته	06
معارض الذاكرة	02

18. البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

الخدمات البريدية	الوحدة	نهاية الثلاثي الأول لسنة 2021
الكثافة البريدية حسب كل مكتب بريدي	السكان/م ب	10.997
الكثافة البريدية حسب كل شباك	السكان/شبابيك	3.654
عدد مكاتب البريد . الثابت	وحدة	3.976
عدد مكاتب البريد . إنترنت	وحدة	65
عدد مكاتب البريد التي أعيد تأهيلها	وحدة	1765
عدد الحسابات البريدية الجارية المفتوحة	مليون	23,6
عدد البطاقات "الذهبية"	مليون	7,2
عددالموزعات/DAB والشبابيك البنكية/GAB للسحب الآلي	وحدة	1.402

المواصلات السلكية واللاسلكية	الوحدة	نهاية الثلاثي الأول لسنة 2021
نسبة الولوج . الهاتف الثابت	النسبةالمئويةللأسر المشتركة (1)	%48
عدد المشتركين في الهاتف الثابت	مشترك	4.824.369
نسبة الولوج . الهاتف المحمول	النسبةالمئويةللسكان المشتركين (2)	%105
عدد المشتركين في الهاتف المحمول	مشترك	46.046.797
نسبة الولوج . الإنترنت الثابت	النسبةالمئويةللأسر المشتركة (1)	%39
عدد المشتركين في الإنترنت الثابت	مشترك	3.858.308
نسبة الولوج . الإنترنت المحمول	النسبةالمئويةللسكان المشتركة (2)	%90
عدد المشتركين . الإنترنت المحمول	مشترك	39.664.811

(1) قدر عدد الأسر بعشر **(10)** ملايين في نهاية سنة **2000**.
(2) قدر عدد السكان بأربعة وأربعين **(44)** مليون في نهاية سنة **2020**.